مُطارحاتٌ في الفكر التّاريخي

(جدليات التاريخ العثماني والجزائري الحديث)

بسم الله الرحمن الرحيم

مُطارحاتٌ في الفكر التّاريخي

(جدليات التاريخ العثماني والجزائري الحديث)

محمد دراج   گوكچن قالقان

الطبعة الثانية

مزيدة ومصححة

وسم
للمعرفة و الثقافة

مُطارحاتٌ في الفكر التّاريخي

Mutarahat fi elfikir eltarihi

ISBN: 978-605-72424-9-5

وسم للمعرفة و الثقافة

+90 551 163 82 25
wasmbookstore.com
wasm.bookstore@gmail.com
WasmBookstore
Wasm_Bookstore

الطبعة الثانية
1446هـ - 2025م

وسم للمعرفة والثقافة - اسطنبول - تركيا
Fatih, Aksemseltin mahallesi, Haliciar Cd, No 18, Istanbul

المحتويات

الموضوع الصفحة

مقدّمة

لا يختلف اثنان في أن التاريخ ليس سردًا محكيًّا للحوادث الماضية، ولا رواية شعبية يتسامر بها الفارغون. بل هو علم قائم بذاته، له قواعده وأدواته ومصادره. وفهمه بشكل صحيح لا يكفي فيه حفظ الحوادث ورواياتها على نحو ما وصلت إلينا. بل لابد من توظيف أدوات البحث التاريخي التي تراكمت عبر العصور، إلى أن استقامت واستقرت على نحو يعلمه أهل الاختصاص.

ولا ريب أن إدراك وفهم الوقائع التاريخية مسألة نسبية، يختلف عمق فهمها ومداه من باحث إلى آخر. وبناء على ذلك فإن تلك الحوادث لا يمكن أن تفهم وتستوعب بشكل مطلق كما لو أن الموضوع مسألة رياضية أو تجريبية. وذلك لاستحالة استعادة الماضي بشخوصه وأحداثه. إذ إن غاية ما يمكن أن يتوصل اليه المؤرخ، هو استحضار الأحداث الماضية في عقله

ومخيّلته وفق فهمه لها، وبناء على ما توفر لديه من معطيات، وليس كما حدثت في الواقع.

وفي مناطق الظل التي لا تسعفه المراجع والمصادر المتوفرة على تكوين تصورٍ كافٍ للمشهد التاريخي الذي يريد استحضاره، يستعين الباحث بالخيال تارة، وبما تناقلته كتب الأدب والرحلات والسير الذاتية، وما تناقلته الأجيال من حكايات وأساطير تعكس الذاكرة الجماعية للموروث التاريخي تارة أخرى.

وليست المصادر هي المشكل الوحيد الذي يرهق الباحث، وتضيع بسببه الحقائق. بل ثمة مشاكل شتى تساهم بنسب متفاوتة في تعقيد البحث التاريخي، والنزول به إلى مستويات دنيا من الجودة والجدية.

فالمبالغة المفرطة في مركزية التاريخ المحلي، وتعميم الانطباعات المستنتجة على نطاق زماني ومكاني واسع، وتجاهل دور الآخر أو الآخرين في الأحداث، وتَمَوْقُع الباحث مع أو ضدّ أبطال الأحداث التاريخية التي يدرسها، وأُحادية أو ثنائية المصادر التي يستعملها الباحثون على نطاق واسع، والإسفاف في المركزية الأوربية في كافة أحداث التاريخ، وعدم توظيف المصادر الأرشيفية باعتبارها مصادر أساسية تحتلُّ الدرجة العليا من المصداقية، والجهل بالخلفيات

الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لأبطال الأحداث المراد دراستها، وتَبَنِّي آراء الباحثين السابقين أو اللاحقين على أنها نتائج نهائية.. كل هذه المعوقات ـ وغيرها ـ تفقد البحث التاريخي الكثير من أصالته وعمقه.

وهذه المطارحات هي في الأساس حصيلة حوارات متعددة، تم التطرق إليها مع العديد من الزملاء والمثقفين والطلاب المهتمين بالمرحلة العثمانية من تاريخ الجزائر تحديدًا، والتاريخ العثماني عمومًا. وكنا نأمل من زمن بعيد جمع شتاتها في مقالات لإخراجها في كتاب ـ أو كُتَيِّب ـ يتيح للقارئ الاطلاع عليها. إلا أن الفكرة بقيت حبيسةً إلى أن تيسرت أسباب جمع بعض ما بقي منها عالقًا في الذهن، على النحو الذي يلاحظه القارئ الكريم. آملين أن نضيف إليها غيرها مما سيتم طرحه لاحقًا من أفكار، نستدركها في طبعات لاحقة إن شاء الله.

وبطرح هذه الأفكار لا نزعم أننا نفرض وصاية على القارئ، أو نسعى لتغيير رأيه، أو نسف ما تراكم لديه من قناعات تاريخية. إنما نهدف إلى تحريك المياه الراكدة في النقاش بين المهتمين بالبحث التاريخي في سياقه المنهجي، لعلَّنا نتمكن يومًا من إعادة النظر في المخرجات الناتجة عن الاختلالات المنهجية التي لاحظها الجميع.

هذا؛ وقد تم اختيار تاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية؛ ليكون نموذجًا يمكن أن تقاس عليه كافة الولايات والممالك التي كانت خاضعة للحكم العثماني. كما أدرجنا بعض المطارحات المتعلقة بالدولة العثمانية، على أمل أن نضيف إليها مطارحات أخرى تثري النقاش على نطاق أوسع.

وهنا لا يفوتنا أن نعتذر لقارئ الكتاب عن عدم توثيق المعلومات والحوادث التاريخية التي تم الاستشهاد بها؛ لسببين:

أولهما: هو أن المقصود ليس التحقيق والتدقيق في الحادثة التاريخية بحدِّ ذاتها، إنما هو التمثيل بها لتوضيح الفكرة التي ترمي إليها المقالة أو الفصل المخصص لها. وأما توثيق الحوادث، فيمكن للباحث أن يبحث عنها بنفسه في بطون الكتب، ويتأكد من وجودها إذا كانت تفاصيلها تهمه.

ثانيهما: لأن هذه الفصول لم تكتب للمختصين بالمعنى العلمي الدقيق فحسب؛ بل كتبت أيضًا لكافة المثقفين المهتمين بالدراسات التاريخية الخاصة بالمرحلة العثمانية من تاريخ، أو بالفكر التاريخي العثماني بشكل عام. وذلك بغية وضع قواعد منهجية تساعدهم على انتقاء وفهم ما يقرؤون. وذلك بوضع قراءاتهم في سياقها الزماني والمكاني الذي وقعت فيه، وليست وفق ما هم عليه اليوم.

وقد خُصص **القسم الأول** من الكتاب للموضوعات التي تمثل قواعد منهجية أساسية؛ لمساعدة القارئ على كيفية التعامل مع المعلومات التاريخية التي تزخر بها مختلف المصادر والمراجع التي تقع بين يديه. وهي مهمة جدًّا بالفعل. لكونها تصلح أن تكون قواعد لكل الدراسات التاريخية، بصرف النظر عن الزمان والمكان الذي تعود إليه تلك الدراسة.

وأما القسم الثاني، فقد تم تخصيصه للإجابة على بعض التساؤلات التي يكثر حولها الجدل، مما يتعلق بالتاريخ العثماني بشكل عام. وذلك لتمكين القارئ من استيعاب بعض السياسات التي كانت بمثابة ثوابت لم تتغير طيلة التاريخ العثماني. وذلك بعيدًا عن التوجيه الإيديولوجي، ولَيِّ عنق الأحداث لتتفق مع القناعات السياسية والفكرية السائدة اليوم، والتي لم يكن لها وجود في ذلك العصر.

وأما بالنسبة للقسم الثالث والأخير، فقد تم تخصيصه لمناقشة بعض القضايا المتعلقة بتاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية. وهي قضايا لازالت حتى اليوم محل جدل بين المهتمين بتاريخ الجزائر. ومن الطبيعي أن تكون الأفكار المطروحة معبرة عن وجهة نظر كاتبها، دون أن يكون القارئ

الكريم ملزمًا بها. ولا شك أن طرح تلك الأفكار لا ترمي إلى التأثير على قناعات القارئ، بقدر ما ترمي إلى الدعوة لإعادة قراءة وتقييم تاريخنا في ضوء المصادر التي لم تكن متاحة لمن كتبوا عن تاريخ الجزائر منذ مطلع القرن الماضي. وأيضًا للتحرر من أسر المصادر الغربية التي لا زالت تشكِّل ـ للأسف ـ المصدر الأساسي للكثير من القناعات التاريخية التي يتبناها بعض الباحثين.

نأمل بالفعل أن نكون قد ساهمنا بهذه الفصول في تحريك المياه الراكدة، لنخرج ذلك من الكتابة النمطية التي ترمي إلى معالجة قضايا محددة، لا تكفي لتضع القارئ في الطريق الصحيح لفهم تاريخ بلاده وأمته. كما نأمل أن نكون قد ساهمنا في تذكيره بالقواعد المنهجية التي يجب أن يستحضرها دائمًا حينما يهمّ بقراءة أي مرجع تاريخي، بصرف النظر عن مؤلفه، والغاية التي من أجلها تم تأليفه.

ولا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى جميع الأصدقاء والزملاء وطلاب الدراسات العليا الذين ساهموا بدورهم في العديد من هذه الحوارات، والتي بفضلهم ولهم جمعت هذه المطارحات.

وفي ختام هذه المقدمة؛ أود أن أشكر أيضًا مكتبة وسم للمعرفة والثقافة بإستانبول، وفريقها الإداري والفني على

تكرمها بإصدار هذا الكتاب في طبعته الجميلة التي تعبر بها عن احترافية راقية في الطباعة والنشر والتوزيع.

الجزائر في 2024/09/08

المؤلفان

أ. د. محمد دراج   د. گوكچن قالقان

القسم الأول:

مطارحات في
الفكر والمنهج التاريخي

من أين نأخذ تاريخنا؟

تاريخنا يُقرأ من مصادره الأصلية التي كتبها مؤرخون، وليست تلك التي رقَمَها مُتطفِّلون من هواة الكتابة في كل شيء، والحديث عن أي موضوع. فالتاريخ علم وليس محاولة شعرية.. وتدوين التاريخ بحثٌ وتمرُّسٌ وحصيلة قراءات متعددة لمختلف المصادر والمراجع، وليس خربشة في كراس المحاولات المدرسية.

المعلومات التاريخية الحقيقية؛ مثل أسماء الأشخاص والأحداث وتفاصيل العقود والمعاهدات تؤخذ من وثائق الأرشيف. وهي بالآلاف، لازالت ملقاة في مستودعات الأرشيف الوطني، وغيره من دور الأرشيف العالمية؛ تنتظر من ينفض عنها الغبار ويستنطق أسرارها ويَسْبُرُ أغوارها، لتُفْصِح عما فيها من حقائق ظلت غائبة لآماد طويلة. فقد آن الأوان لنتوقف عن اجترار ما كُتب أو قيل عن تاريخنا بمحض

الهوى أو الجهل، أو بداعي التحريف والتزييف المتعمَّد من قِبل قوم لا يَرْقُبُونَ فينا إِلًّا ولا ذمة.

لقد آن الأوان لكي نعيد البحث من جديد في مختلف تفاصيل تاريخنا. فقد زُوِّرَتْ أحداثه وكُذِبَ علينا، ، وشُوِّهت صور أبطالنا، واختُلِقَتْ حوادث تاريخية، إن صحّ وقوع بعضها، فقد تكون صحيحة في مجملها، لكنها ليست كذلك على نحو ما يذكره الكثير من الرواة المولعين بتهويل الصغير، وتهوين العظيم من الأحداث والأشخاص. وقد تكون تلك الحوادث المروية نادرة من النوادر الشاذة التي تُحفظ ولا يقاس عليها. فإن صحّت كان من اللازم على الباحث الحصيف أن يدرجها ضمن الحوادث التي ينبغي أن تبقى محصورة في الزمان والمكان اللذين وقعت فيهما، محكومة بالظروف التي وقعت فيها. ولا يصح تعميمها ليقال لنا: هذا تاريخكم...

لا يصح أخذ عيِّنة من تصرفات بعض جنود الإنكشارية خرجوا على قوانين المؤسسة العسكرية العريقة، والتي دافعت عن سواحل الجزائر طيلة 300 سنة، فيُمحى تاريخها الحافل بالانتصارات بجرة قلم؛ لتوصف بعد ذلك بالعنجهية والهمجية والصَّلَف؛ بل بالانحراف والشذوذ..

لا يصح وصف داي عظيم كان في أول عهده بالجندية يقوم بأعماله المعتادة التي يمارسها أي جندي مبتدئ، من

غسل وطبخ وتنظيف. حتى إذا قُتِل شهيدًا بعض زملائه أو مات حتف أنفه، قام بتجهيزه. فلما نجح في مساره العسكري مثل جميع الجنود البواسل المتمرسين الذين يملكون مؤهلات القيادة؛ اختاره زملاؤه ليكون حاكًما على الجزائر. وبعد ذلك يأتي كاتب إنشاء يتمطّط بمضغ الهواء، ليُعَيِّرَه بأنه كان غسَّالًا للأموات!!!...

أليس عيبًا أن تُعيِّر رئيس دولتك الذي دافع عن بلدك، ولم يجبن ولم يهرب ولم يخُنْ، ولم يدفع جزية للعدو الكافر الذي هدده بأنه سيجتاح الجزائر بثمانين ألف جندي. ثم يأتي أحفاد أحفاده العاقُّون الجاحدون ليعيّروه بأنه كان غسَّالًا للأموات!!

أخشى أن بعض من يعيِّرون أبطالَنا ورموزَنا التاريخية بأنهم لو عاشوا في ذلك العصر لباعوا الوطن كله، وتخلوا عن أمهاتهم وأخواتهم وبناتهم وأزواجهم، وحملوا حقائبهم ليختفوا في الضفة الأخرى من البحر..

الكاتب الذي يحترم قلمه وفكره عليه أن يفكر مئة مرة قبل أن ينقل خبرًا ليس متأكدًا من أصله وفصله. ففي الحديث الشريف: «**كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع**»[1] كما جاء عن الصادق المصدوق ﷺ.

---

(1) أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح عن أبي هريرة، الحديث رقم: 05.

غياب المصادر العثمانية وأثره على مخرجات البحث التاريخي

تَتَّسِمُ الدراسات المتعلقة بتاريخنا الحديث بثنائية القراءة التي تتجلَّى في صورتين متبايِنَتَيْن:

1. قراءة استندت إلى مصادر محلية، دَوَّنَتْهَا في الغالب شخصيات دينية لم تَرْقَ كتاباتُها التاريخية إلى التخصّص الاحترافي بالمعنى العلمي الدقيق، الذي يؤهلها لتأخذ مكانها في مصافِّ المصادر التاريخية الكبيرة، على غرار مؤلفات ابن خلدون، والذهبي، وابن عساكر، وابن الأثير، وابن كثير وغيرهم. فضلًا عن افتقارها في معظم الأحيان إلى معظم الأحيان الدِّقَّة في توثيق المعلومات التاريخية، واكتفاء أصحابها بجمع ما يقع تحت أيديهم من مادة تاريخية، وعرضها بطريقة سَرْدِيَّة دون نقدٍ أو تمحيصٍ. بالإضافة إلى عرض الوقائع التاريخية المحلية انطلاقًا من تمثيلِ دورِ الضحية

والعنصرِ الأضعفِ في الأحداث. الأمر الذي يعكس قدرًا ـ قلَّ أو كثُر ـ من الإحساس بالدّونيَّة والغُبْن، وهو ما يُفْضِي بدوره إلى تسليطِ الضوء على الجوانب السلبية التي شاعت في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، مُحَمِّلةً الإدارة العثمانية جُلَّ مصائبنا، ومستبعدةً في الوقت نفسه مسؤولية زعمائنا المحليين الذين ساهموا في صنع أحداث تلك الفترة، أو كانوا شهودًا عليها. وأعني بزعمائنا المحليين هنا: من كانت لهم كلمة مسموعة لدى العامة والخاصة، سواء كانوا ساسة، أو علماء، أو شيوخ زوايا، أو مرابطين، أو أشرافًا، أو أدباء، أو شعراء، أو أمراء وأعيان.

2. وأما القراءة الثانية التي ترتبت عن اعتمادها على ثنائية المصادر، فهي تلك التي يستمدّ أصحابها معلوماتهم التاريخية مما ورد في مراسلات القناصل الأجانب، وملاحظات الرَّحَّالة الأوربيين، أو غيرهم ممن زار الجزائر، ومذكرات الأسرى وموظفي الإدارة الاستعمارية، وتقارير الجواسيس ورجال الدين النصارى. وهذه المصادر بالرغم من أهميّتها الكبيرة ـ باعتبارها تعكس وجهة نظر الآخر إلى تاريخنا ـ إلا أنها تفتقر إلى الحياد والموضوعية، فضلًا عن عجزها عن فهم واستيعاب الأحداث، وتفسير خلفياتها المنبثقة من المعطيات المحلية ذات الطابع الديني والثقافي الخاص بالجزائر. وذلك لأن الأجنبي في الدين واللغة والثقافة، يبقى

أجنبيًّا في قراءته وفهمه للأحداث المحلية مهما كان قريبًا منها. ولكي يتسنَّى ـ لهذا الأجنبي ـ استيعاب الأبعاد النفسية والاجتماعية لتاريخنا؛ عليه أن يشاطر أهلنا لغتَهم، وثقافتَهم، ودينَهم، وتكوينَهم النفسي والاجتماعي. وبدون ذلك تبقى ملاحظاته أشبه بصورة فوتوغرافية لصورة مقطوعة من بعض المظاهر الخارجية للمكان. فهؤلاء الذين كتبوا عن تاريخنا ممن أشرنا إليهم لم تكن لهم القدرة على سَبْرِ الأغوار العميقة لنفسية الإنسان الجزائري، بالقدر الذي يُمَكِّنُهُمْ من فهم سلوكه في بُعدِه الجَمْعي.

ولا رَيْبَ أن غياب المصادر العثمانية عن دراساتنا التاريخية أثَّر بشكل كبير على مُخْرَجَاتِ البحث التاريخي الخاصّ بالجزائر خلال هذه الفترة المهمة من تاريخنا الحديث. فالعثمانيون لم يكونوا حدثًا عابرًا في تاريخ الجزائر، بل كانوا ـ منذ تَوَلِّيهِمْ زعامةَ العالمِ الإسلامِيِّ بنقل الخلافة أو انتقالها إليهم ـ يعتبرون الجزائرَ جزءًا من دولة الخلافة العثمانية، الممتدة من القوقاز حتى تلمسان، ومن شبه جزيرة القرم حتى اليمن. وعليه؛ فإن الجزائر في نظرهم لم تكن تختلف عن غيرها من الإيالات المهمة ـ إن لم تكن أهمها ـ في غرب العالم الإسلامي. وذلك بالنظر إلى تمثيلها لجبهة الصراع الأولى والأساسية، التي تقف في وجه التمدّد الصليبي الطامح إلى بسط نفوذه على إفريقيا، انطلاقًا من شمالها العربي

والإسلامي، محققًا بذلك مشروعه الرامي إلى خلق إفريقيا لاتينية، على غرار أمريكا اللاتينية. ومن ثَمَّ؛ فإنه من الطبيعي أن تكون الجزائر حاضرة في كافة المصادر العثمانية الرسمية وغير الرسمية، إذْ لا يكاد يوجد دفتر من الدفاتر المهمة التي اشتملت على قرارات الديوان السلطاني، ولا مصدر من مصادر التاريخ العثماني لم يرد فيه شيء عن الجزائر، قليلًا كان أو كثيرًا.

صحيح أن الكثير من المؤلفات العثمانية تميزت بالتعميم والسطحية في عرضها لتفاصيل الأحداث الخاصة بالجزائر، بسبب قلة المعلومات لدى مؤلِّفِي تلك المصادر، أو بسبب عدم تمكّنهم من الوصول إلى المصادر المحلية التي تجعلهم على دراية بما كتبه الجزائريون عن تاريخ بلادهم خلال المرحلة العثمانية، أو بسبب بُعد المسافة بين إستانبول والجزائر، وغير ذلك من الموانع. إلا أن أهمية تلك المؤلفات ـ أي: العثمانية ـ لا تكمن في تفاصيل الأحداث وجزئياتها الصغيرة، بل في كونها تعرض تاريخ الجزائر ضمن السياق العام للتاريخ العثماني. بمعنى أن الكثير من الأحداث السياسية المتعلقة بالجزائر، كانت جزءًا من الأحداث العامة التي عاشتها الدولة العثمانية. فعلى سبيل المثال: فساد الإنكشارية، وانتشار المحسوبية في الإدارة، وتولية غير الأكفاء في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، وكذا الانقلابات وحوادث

الاغتيال لمسؤولي الدولة، والمؤامرات التي كانت تحيكها الشخصيات المتنفذة في السلطة ضد بعضها بعضًا، لم تكن معزولة عن المسار العام للفساد العام الذي أصاب الدولة العثمانية في المركز وانتشر في الأطراف. فكثيرًا ما كانت الأزمات المحلية في الجزائر صدى لأزمة مماثلة في مركز الدولة. وكثيرًا ما كانت تُعْقَد معاهدة هنا، بناء على معاهدة مماثلة بين الدولة العثمانية ودولة أخرى. وكثيرًا ما تعلن الحرب على بلد من البلدان الأوربية نتيجة لإعلان الدولة العليَّة الحرب عليها. فنقطة ضعف مصادرنا المحلية ـ وكذا المصادر الأجنبية التي تطرقت إلى تاريخ بلادنا ـ أنها تغفل الأحداث الأساسية التي كانت تقع في المركز، وتسلط الضوء على الأحداث المحلية بشكل معزول عن نقطة انطلاقها هناك. ولا شك أن قراءةَ جزءٍ من الأحداث وإغفالَ جزئها الآخر يَدَعُ الباحث عاجزًا عن فهمها وتفسيرها بشكل صحيح. ويدفعه عجزُه ذلك إلى التّخْمين والافتراض، أَمَلًا في فهم أسباب تلك الأحداث وخلفياتها، بينما الجواب عنها يكمن في إدراك الحَدَث الرئيس في مركز الدولة بإستانبول.

وما يقال عن الأزمات التي كانت تعيشها الجزائر بين حِينٍ وآخر، يمكن قوله عن طريقة إدارتها وآليات التسيير فيها. فلا شك أن التنظيم الإداري الذي أسسه العثمانيون في الجزائر، والطريقة التي أُدِيرَتْ بها مؤسسات الإيالة، والسياسة

التي اتُّبِعتْ في التعامل مع القوى الدينية والزعامات المحلية وعامة الرعايا في الجزائر، كل ذلك لا ينفصل عن الإطار العام للسياسة العثمانية في كافة ولاياتها البعيدة. وعليه؛ فإنه من الطبيعي أن تكون المصادر العثمانية هي الكفيلة بمساعدتنا على فهم وإدراك طبيعة الإدارة العثمانية وسياستها المتبعة في كافة الولايات التابعة لها. وعندما تغيب هذه المعطيات عن إدراك الباحث فإنه من الطبيعي أن يقع في أخطاء بالغة التعقيد، لأنه ـ والحال هذه ـ لا المصادر المحلية ولا المصادر الأجنبية بإمكانها أن تسعفه بأجوبة وافية ومقنعة عن الدواعي التي جعلت الإدارة العثمانية تسير على هذا النحو أو ذاك.

ولنأخذ مثالًا نستعين به على فهم الفكرة بشكل أفضل، وليكن هذا المثال متعلّقًا بمسألة منع الجزائريين من الالتحاق بوحدات الإنكشارية المرابطة في الجزائر. ولتفسير ذلك أذكّر القارئ بقاعدة مهمة تخصُّ هذه المسألة، وهي أن الدولة العثمانية كانت تمنع تجنيد الشباب المنحدرين من أصول إسلامية، سواء كانوا أتراكًا أم أكرادًا أم شراكسة أم عربًا أم بربرًا في تشكيلات الإنكشارية، وجعلته قاصرًا على الشباب المنحدرين من أصول مسيحية. ولم يكن ذلك بالأمر الجديد، بل كان قاعدة سارية منذ تأسيس الوحدات الإنكشارية في عصر السلطان مراد الأول (1362 ـ 1389)، أي قبل إلحاق

الولايات العربية بالدولة العثمانية بفترة طويلة. فقد كان الفتيان من أبناء البلاد المفتوحة يؤخذون كضريبة تدعى «**ضريبة الغلمان**»، ثم تتم تنشئتهم تنشئة دينية وعلمية وعسكرية، ويترقَّون في مختلف أسلاك الدولة ومراتبها العسكرية إلى أن يصلوا حيث تبلغ بهم مواهبهم. فلم تكن هذه السياسة موجَّهة لإبعاد الجزائريين أو العرب أو غيرهم من المسلمين لأجل استئثار الأتراك بالسلطة، كما يُشيع من لا يعرف طبيعة تكوين هذه المؤسسة. فقد علمنا أن الأتراك أنفسَهم كانوا ممنوعين من الالتحاق بهذه التشكيلة. وكل ما في الأمر أن طبيعة تشكيلات الإنكشارية ـ منذ تأسيسها ـ كانت تقوم على أساس توظيف ضريبة الغلمان لإمداد الجيش العثماني بعناصر شابة، تتم تنشئتها منذ الصغر على الولاء للسلطان، وليس لهم عصبية قبلية يمكنهم توظيفها للقيام بأي نوع من أنواع التمرد التي عانت منها الدولة في الأناضول منذ تأسيسها. وذلك لأن المعارضين للدولة من الزعماء المحليين أو أنصار الأمراء العثمانيين الطامحين إلى الجلوس على عرش السلطنة كانوا يقومون بحشد أتباعهم من أبناء العشائر، ومريدي مشايخ الصوفية الموالين لهم للتمرد على الدولة. الأمر الذي كان له آثار بالغة الخطورة على أمن واستقرار الدولة. ولا نملك في هذه التقديم أن نتطرق إلى هذا الموضوع بالتفصيل؛ لخروجه عن الغاية التي من أجلها تم إعداد هذه الدراسة.

أعود فأقول بأن الجزائر لم تكن استثناء في هذه المسألة، عدا حالة واحدة تتمثل في أن الدولة العثمانية كانت تسمح للشباب الأتراك بالالتحاق بوحدات الإنكشارية بشرط أن يكون تجنيدهم للعمل في الجزائر، وليس في الوحدات المرابطة في الولايات العثمانية بالأناضول أو الرُّومَلِي. صحيح لقد تم خَرْق هذه القاعدة وتجاهلُها من قِبَلِ وكلاء الجزائر المكلّفين بالتجنيد في مدن الأناضول، أو مِنْ قِبَلِ مساعديهم وأعوانهم، خصوصًا في المراحل الأخيرة من الحكم العثماني، عندما فسدت الإدارة المدنية والعسكرية، وغابت عين الرقابة التي كانت تتحرَّى اختيار المجنَّدين بدقَّة كبيرة. فكان من أثر ذلك أن انتهى أمر مؤسسة الإنكشارية إلى حلِّها بشكل نهائي على يد السلطان محمود الثاني (1785 ـ 1839) أثناء عملية التصفية الشهيرة والمعروفة بـ: «**الواقعة الخيرية**» سنة 1826 كما هو معلوم.

لقد سُقْتُ هذا المثال لتوضيح نقطة مهمة، وهي أن المصادر المحلية لا تستطيع أن تجيب بشكل مقنع عن سبب عدم قبول الأهالي أو المولودين من زواج مختلط ممّنْ كانوا يُعرَفون بـ: «**الكَرَاغِلَة**»، أو غيرهم من الأهالي من الالتحاق بمؤسسة الإنكشارية؛ لأن الإجابة عن هذا التساؤل يكمن في المصادر التركية وليس في المصادر المحلية أو الأجنبية.

وفي مقابل ذلك لم يكن الأهالي ولا الأتراك ولا غيرهم من الفتيان المنحدرين من أصول إسلامية ـ بل حتى غير المسلمين ـ ممنوعين من الالتحاق بوحدات البحرية في كافة الولايات العثمانية بما فيها الجزائر. وذلك لأن طبيعة هذه المؤسسة كانت تقوم على التجميع العام لكل قادر على المساهمة في الانتساب إلى هذه التشكيلة. بل كانت تقبل أن ينتسب إليها غير المسلمين من الأسرى الأجانب، وغيرهم من المجنَّدين، ممن يملكون مهارات خاصة في كل ما له علاقة بالبحرية. كإتقانهم لبعض الصناعات العسكرية، أو إصلاح السفن، أو لهم مهارات عسكرية لا توجد عند غيرهم، ونحو ذلك من المؤهلات. كما أن المنتسبين إلى تشكيلات البحرية لم يكونوا يخضعون لنفس القواعد والتقاليد العسكرية التي كانت تحكم التنظيم الخاص بوحدات الإنكشارية. بل بالعكس؛ تشكلت وحدات عسكرية جزائرية خالصة، تخضع لقيادات محلية، وكان الأتراك وغيرهم من رعايا الدولة العثمانية من الأعراق الأخرى ممنوعين من الالتحاق بها. مثل وحدات الصبايحية وزمالة وفرقة زواوة والمْكَاحْلِيَّة[1] والزنوج وغيرها.

---

(1) تعبير عامي محلي، استعمل في التشكيلات العثمانية بالجزائر، ويقصد بها الوحدات العسكرية المكونة من الأهالي من حملة البنادق.

ولا بدّ من التذكير هنا أن هذه السياسة لم تكن تنطبق على إيالة الجزائر فحسب؛ بل كانت سياسة ثابتة لم يَحِدْ عنها العثمانيون منذ تأسيس الدولة العليَّة، وقاموا بتطويرها حسب الظروف المحلية بالمناطق التي يقومون بفتحها أو إلحاقها بالدولة.

وفي مقابل ذلك لاحظنا أن بعض الوظائف المدنية والقضائية والدينية التي تخص الإدارة المحلية للإيالة، كان العثمانيون من غير السكان المحليين ممنوعين من مباشرتها. من ذلك على سبيل المثال: الإدارة المحلية للمدينة والمقاطعات الداخلية للريف الجزائري، وكذا الكثير من المؤسسات التي تدير دواليب الدولة، مثل: الحسبة والقضاء والإفتاء المالكي والتعليم والأوقاف ونقابة الأشراف والنقابات الحرفية بالمدينة والأمن والنظافة. بل إن المدقِّق في الوظائف المحلية الخاصة بالريف الجزائري يرى أنها كانت تُسند في معظمها إلى مسؤولين محليين من أهالي الجزائر.

وبالإضافة إلى الكتابات التاريخية العثمانية التي تناول أصحابها الموضوعات التي تخص الجزائر خلال المرحلة العثمانية من تاريخها، لاحظنا وجود كتابات تناول فيها أصحابها موضوعات أدبية وفنية تتعلق بالجزائر. فقد كتب الأدباء الأتراك عن الشعر التركي في الجزائر، وذكرت سواحل الجزائر ومبانيها في الشعر والغناء الشعبي التركي. كما تغنَّى الشعراء بالنسيم الذي

كان يهبُّ من السواحل الغربية، وأطلقوا عليه اسم: «**جَزَايِرْ هَوَاسِي** Cezayir Havası» أي: نسيم الجزائر. وفي ليلة الحِنَّاء كان ـ ولازال ـ المَوَّالُ الذي تترنَّم به النساء في ليلة الحِنّاء عند تخضيب يد العروس بالحِنّاء يُدعى: «**جَزَايِرْ تُورْكُوسُو** Cezayir türküsü» أي: مَوَّالُ الجزائر. وإذا كانت اليمن وبغداد يضرب بهما المثل في البُعد، فإن الجزائر كانت مضرب المثل في التعبير عن معاني الشوق والحسرة..

إن بلدًا على هذا القدر من الأهمية عند رجال الدولة والمؤرخين والأدباء والشعراء والكُتّاب العثمانيين، يجعلنا لا نستغرب أن يحظى بكل هذه الأهمية، بل نستغرب عندما لا يستنطق المؤرخون منَّا هذه المدوَّنات التي حفلت بذكر الجزائر!!..

وعودًا على بدء أقول: إنه من الضروري جدًّا تنويع مصادرنا التي نستقي منها معارفَنا التاريخية، ومن آكَدِ تلك الضرورات إعطاء المصادر العثمانية الأهمية التي تستحقها فيما يخص المرحلة العثمانية من تاريخ الجزائر. ليس لأجل المعلومات الأصلية التي تحتوي عليها فحسب؛ بل لكونها تجيب عن تساؤلات ظلت عالقة، وسكتت عنها مصادرنا المحلية والأجنبية، أو عجزت عن الإجابة عنها، أو أجابت عنها بشكل ناقص أو خاطئ.

نحن هنا لا نزعم أن المصادر العثمانية تعطي إجابة صحيحة عن جميع التساؤلات التي بقيت عالقة، ولا يمكن لأحد أن يدَّعي ذلك. كما أننا لا نزعم أن ما ورد فيها صحيحٌ أو أفضل أو أهمُّ مما ورد في غيرها. إنما نريد لفت انتباه الباحثين إلى ضرورة إعطاء المصادر التركية القديمة والحديثة ما تستحقُّه، وذلك بالرجوع إليها، ومقارنة ما ورد فيها مع ما ورد في غيرها؛ لتأكيد الحقائق التاريخية أو نفيها، أو على الأقل لمعرفة وجهة نظر أخرى ينطلق أصحابها من معطيات مختلفة، ويعتمدون في كتاباتهم لها على معلومات وشهادات حية، أو وثائق، أو مؤلفات لم تبلغها أيدينا.

فهذه المصادر ليست مجرد مصادر أجنبية يمكن الاستغناء عنها عند وجود غيرها؛ بل هي مصادر تعكس رأي شركائنا في تاريخ يمتدُّ إلى ثلاثة قرون، تقاسمنا خلالها انتصاراتنا وهزائمنا، ونجاحاتنا وإخفاقاتنا، وامتزجت خلال ذلك دماؤهم بدمائنا دفاعًا عن الجزائر، أو عن الدولة العثمانية في المعارك الكبرى ضد التحالفات الأوربية. وكان من أثر هذا التلاحم تكوين مجتمع جزائري متنوع بثرائه اللغوي والثقافي والفني؛ فضلًا عن بناء دولة مركزية مترامية الأطراف، لا زلنا نعيش في أكنافها داخل نفس الحدود التي رسمها العثمانيون منذ مطلع القرن السادس عشر.

ملاحظات حول توظيف الوثائق الأرشيفية في الكتابة التاريخية

لكي يتمكن القارئ أو الباحث من الاستفادة من الوثيقة لفهم الوقائع التاريخية التي يريد معرفتها، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي نوجزها في الفقرات التالية:

1. عدم استقلالية الوثيقة في شرح وتوضيح الحادثة التاريخية

لا جدال في أن الوثائق الأرشيفية تعد المصدر الأساسي الأكثر أهمية في الكتابة التاريخية. فمنها تُستقى المعطيات الرسمية المتعلقة بموضوع الدراسة، سواء كانت أحداثًا، أو أشخاصًا أو أماكن أو أموالًا أو مقتنيات أو معاهدات، أو غير ذلك مما يحتاج الباحث إلى معرفته.

لكن ما تتميز به الوثيقة التاريخية هي كونها لم تكتب

لكي تكون مادة تاريخية يدرسها الباحثون في الأزمنة القادمة. إنما دُوِّنت لحفظ الحقوق، والرجوع إليها عند التنازع أو الاختلاف. وكذلك لتثبيت الحقائق التي تحتاج المؤسسات والأشخاص إليها بصفة رسمية أو شخصية.

لكن هذه المعطيات ـ رغم موثوقيتها ـ لا تكفي لفهم الأحداث التاريخية بشكل شامل ودقيق؛ لأن المعلومات الواردة في الوثائق ليست مرتبطة بسياق الأحداث التاريخية. بمعنى: أننا حينما نحصل على شهادة ميلاد أو إقامة، أو كشف راتب، أو عقد بيع أو زواج أو هبة ووقفية، ونحو ذلك من الوثائق المحفوظة، والتي تعود إلى فترة زمنية خاضعة للدراسة، فإن الوثائق لا تعطينا معلومات عن الظروف التي كتبت فيها تلك الوثائق، ولا سبب كتابتها، ولا النتائج المترتبة عنها، ولا ردود أفعال الأشخاص الذين لهم علاقة بالمعلومات الواردة في الوثيقة. فالوثيقة تعطي معلومات مجردة فقط.

ولكي نكون على علم بالحيثيات التاريخية، والمعطيات السابقة واللاحقة والمواكبة لتلك الوثيقة؛ لابد لنا من الاستعانة بمصادر أخرى تساعدنا على الوصول إلى مختلف التفاصيل التي لا ترد في الوثيقة. وهذه المصادر قد تكون كتبًا أو رسائل أو شهادات حية أو مذكرات، أو غير ذلك من المصادر التي لها علاقة بالمعلومات الواردة في الوثائق. فبالرجوع إلى تلك المصادر نستطيع أن نستفيد من الوثيقة

كمرجع أساسي للمعطيات المجردة التي تحتوي عليها. وحينها يمكننا ان نحتج بها كدليل مادي على الواقعة التاريخية محل الدراسة.

2. معرفة الخط الذي كتبت به الوثيقة، والتدرب على قراءته بشكل صحيح

من المعلوم أن وثائق الأرشيف لم تكتب كلها بخط واحد، بل كتبت بخطوط مختلفة، كل منها يعود إلى فترة مختلفة عن غيرها من المراحل السابقة واللاحقة. وعليه؛ فإنه بالإضافة إلى ضرورة معرفة اللغة التي كتبت بها الوثائق التي يريد الباحث أن يقوم بتوظيفها في دراساته، عليه أن يتدرب على قراءة الخط أو الخطوط التي كتبت بها الوثائق.

فعلى سبيل المثال: من يريد أن يستعمل وثائق سجلات المحاكم الشرعية بالمركز الوطني للأرشيف، أو المراسلات التي كان يتبادلها المسؤولون في الجزائر ومختلف المسؤولين في مركز الدولة العثمانية، عليه أن يتدرب على قراءة الخط المغربي الأندلسي الإفريقي الموحد؛ لأن تلك الوثائق كتبت بذلك الخط. ومن يريد أن يقرأ المعاهدات وغيرها من المراسلات التي كانت بين الجزائر وغيرها من الدول الأوربية، أو بين الجزائر ومركز الدولة العثمانية باللغة العربية، عليه أن يتدرب على قراءة خط النسخ. ومن يريد أن يقرأ

الوثائق التي كتبت باللغة العثمانية في الفترة بين القرن 16 والقرن 18 عليه أن يتدرب على قراءة خط الديواني. ومن يريد أن يقرأ الوثائق التي تعود إلى الفترة الأخيرة من تاريخ الدولة العثمانية فعليه أن يتدرب على خط الرقعة.. وهكذا. فبدون التمكن من قراءة تلك الخطوط، فإن معرفة اللغة لا تشفع للباحث، ولا تمكنه من توظيف تلك الوثائق.

3. معرفة مدلول التعابير والمصطلحات التي كانت تستعمل في وقت كتابة الوثيقة

من المحاذير التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في قراءة وتوظيف الوثائق الأرشيفية، معرفة دلالات التعابير والمصطلحات والتراكيب التي كانت مستعملة في وقت كتابة الوثيقة التي يتم توظيفها في الدراسة. ففي سجلات المحاكم الشرعية ترد مصطلحات ذات دلالات شرعية خاصة، مثل: خلع، طلاق، عِدَّة، نفقة، قراض، مزارعة، وقف. كما ترد مصطلحات لها علاقة بالبيئة تدل على نسبة الأشخاص الواردة أسماؤهم في الوثيقة، مثل: الكُرِيتْلِي، والميزابي، والجيجلي، والجربي، واليزكني، والمليكي، والبسكري، والتركي، والبوشناقي، والرودوسي.. الخ. كما ترد مصطلحات تركية عثمانية اختلطت بالعامية الجزائرية التي كانت مستعملة في ذلك العصر، مثل: دنوش، كتخدا، الإنجشاري، كاهيه،

ياياباشي، دونانمه، يولداش، أوجاق، أوداباشي، بلوكباشي، طوبجي، بومبجي، لغمجي.. إلخ. وأيضًا كلمات عربية محرفة أو سليمة استعملت للدلالة على معانٍ خاصة؛ مثل: تفحيص، نفر، اللزمة، العسة، المحلة، النوبة، عهد الأمان، خباء، قنطار، عمارة، صبايحي، الباب العالي.. فكل هذه التعابير والمصطلحات ينبغي معرفة دلالاتها وفق الاستعمال الذي كانت تستخدم فيه في ذلك العصر، وليس كما هي واردة في أصلها اللغوي.

4. معرفة النقود التي كانت مستعملة في العصر الذي تنص عليه الوثيقة

من المعلوم أنه كانت تستعمل أنواع مختلفة من النقود في الجزائر خلال الفترة العثمانية، أو الفترات السابقة لها أو اللاحقة بها. ولأجل ذلك من الضروري جدًّا معرفة أنواع النقود وأسمائها، ومقاديرها بالذهب أو الفضة أو النحاس، أو غير ذلك من المعادن التي كانت تُسَكُّ منها. فقد كانت تُستعمل نقود محلية وأجنبية، مثل: الزياني، والسلطاني، والصايمة، والدرهم، والدورو، والبوجو، والفرنك الفرنسي، والدولار الأمريكي. . . إلخ. وكل منها له قيمة ووزن. ويُسَكُّ من الذهب والفضة والنحاس في غالب الأحوال. ولكي يتمكن الباحث معرفة الوضع المالي والاقتصادي، وكذا التقييم المالي

للرسوم والضرائب، والعقوبات المالية والجزية والإتاوات التي تفرضها الدولة على الدول الأجنبية.. كل ذلك يتوقف فهمه على معرفة تلك النقود ومقاديرها، وما يقابلها اليوم. وبدون معرفة تلك النقود ومقاديرها يظل فهمنا لتلك النقود على أنها مجرد نقود وأرقام فقط.

5. معرفة المواقع الجغرافية التي جرت عليها الأحداث التاريخية

مما لا ريب فيه أن الحدود الإقليمية للدول، والمقاطعات الإدارية للدول، وأسماء الأماكن، وكثير من أسماء القرى والبلدات والأحياء السكنية والمحلات والشوارع والأزقة.. إلخ؛ كلها لم تكن كما كانت عليه اليوم. وفي الوثائق الأرشيفية نجد أسماء المدن والمقاطعات الإدارية، مثل: بايلك الشرق والغرب، وتيطري، وقيادة سيباو، ودار السلطان. ونجد أيضًا التوزيع الجغرافي للقبائل والأعراش على نحو مختلف كليًّا عما هو عليه اليوم.

كما أننا نجد تشابه العديد من الأماكن والمناطق في الأسماء، إلا أنها تقع في امتدادات جغرافية مختلفة عن بعضها بعضًا. فمثلا: اسم الجزائر نجده في الوثائق يطلق على خمس أو ست أماكن مختلفة، كل منها يدعى الجزائر. ونجد طرابلس الغرب وطرابلس الشرق، ونجد اسم فاس يطلق على

الدولة، بينما هو اليوم يطلق على مدينة من مدن المغرب. فهذه الأمور ينبغي الانتباه إليها، ومن الضروري إعادة تصورها ورسمها في الخريطة الذهنية. ولا ينبغي أبدًا قياس الامتدادات الجغرافية في تصورنا اليوم على الامتدادات الجغرافية المماثلة التي كانت تستعمل في فترة تاريخية غابرة.

6. الانتباه إلى الأسماء التاريخية المتشابهة

كثيرًا ما نجد أسماء الشخصيات التاريخية التي ترد أسماؤها في الوثائق تتكرر وتتشابه. وهذا التشابه يوقع الباحث في الخلط والخطأ، وإسقاط الأحداث على غير ما هي عليه في الواقع. ولأجل ذلك من الضروري أن ينتبه الباحث بدقة إلى الفترة التاريخية التي يقوم بدراستها، ويتأكد بشكل صارم من مطابقة اسم الشخصية التاريخية على الواقعة التي يقوم بدراستها، وأنها ليست شخصية أخرى عاشت في عصر آخر أو منطقة أخرى، وشابه اسمها اسم الشخصية التي نصت عليها الوثيقة. فنجد مثلًا: شخصية علمية شيعية كبيرة عاشت في البصرة اسمها: نعمة الله الجزائري، له مصنفات كثيرة في الفقه الجعفري، والعقيدة الاثني عشرية، ولا علاقة له بالجزائر. وإنما اكتسب اسم «الجزائري» من الجزر الصغيرة المتناثرة في خليج البصرة خلال الفترة العثمانية.

وكذلك نجد اسم «جزايرلي حسن باشا» قائد الأسطول

العثماني في الحرب الروسية العثمانية، وله تمثال في ساحة بلدية قاسم باشا بإستانبول مقابل خليج القرن الذهبي، ولا علاقة له بالجزائر، وإنما وُلد ونشأ في إحدى جزر بحر إيجة فنُسب إليها، ويظن البعض أنه من الجزائر.

كذلك اسم: السلطان عثمان والسلطان عبد الحميد خان، حيث يوجد الأول والثاني، والوثائق لا تنص على ترتيبهما. ونجد تشابه أسماء الدايات، فنجد مصطفى باشا، وعلي باشا، وأحمد باشا، ومحمد باشا.. فمن الضروري التعرف على المقصود منهم في الوثيقة؛ لئلا يختلط الفهم على الباحث.

الحقيقة التاريخية

دخلت قاعة الدرس ذات ظهيرة، وطلبت من طلابي أن يخرج كل واحد منهم ورقة وقلمًا، ويسجل واصفًا ما رآه أو سمعه أو شارك فيه أو عمله بمفرده في الجامعة، منذ دخوله اليها في الصباح حتى هذه الساعة، دون أن يكتب اسمه. وذلك ليأخذ الطلاب كامل حريتهم في التعبير عما يريدون دون حرج أو خوف.

فشرع كل منهم يكتب ما وقع عليه بصره من مشاهد، وما سمعه من أخبار، أو ما قرأه من إعلانات أو لافتات، أو ما حضره من دروس. ولم يفت بعضهم أن يقصَّ طرائف أخبار الجامعة، بينما ضرب عنها بعضهم صفحًا. كما أسهب بعضهم في الحديث عمن يعجبه من أساتذته، وانتقاد من لا يروقه منهم. ولم يغفل بعضهم عن انتقاد مظاهر سلبية تتعلق بسلوك زملائه، وتقصير بعض أساتذته، وفوضى الإدارة وسوء تسيير أمور الجامعة. . .

بعد 30 دقيقة جمعت الأوراق، واخترت بعضًا منها لقراءتها بصوت مرتفع على الطلاب؛ لنعرف معًا ما اتفقوا على روايته وما اختلفوا فيه مما رأوه أو سمعوه. وحينما قرأنا التفاصيل التي اتفقوا عليها، سألتهم عن سبب اتفاقهم، فاجتمعت كلمتهم على أن اتفاقهم على ما ورد في بعض التفاصيل يرجع إلى عموم الحادثة وتكررها في أكثر من مرة، وتأذّيهم أو ابتهاجهم بها على نطاق واسع.

وحينما فرغت من القراءة، وضعت الأوراق جانبًا، ثم التفتُّ إلى الطلاب قائلًا:

ها أنتم أولاء قد اختلفتم فيما ذكرتموه ووصفتموه، حتى ليبلغ اختلافكم درجة التناقض والتضادِّ، مما يتعلق بوصف بضع ساعات من يوم واحد في مساحة محدودة تغطي فضاء صغيرًا من الجامعة. فكيف يكون الحال لو طلبت منكم وصف مدينة أو بلدة أو رقعة جغرافية واسعة، ونتم تصفون تلك الحوادث دون أن تكونوا شهودًا عليها، بل سجلتم أخبارها اعتمادًا على ما بلغكم عنها، دون أن تتأكدوا من صحتها أو كذبها، أو تحريفها بالحذف منها والزيادة فيها من طرف الرواة؟

إن الحقيقة التاريخية لا يمكن إدراكها كما وقعت إلا بمشاهدتها. وحتى الذي رآها فإنه يروي ما رأى، ويكمل

الجزء الناقص من الصورة التاريخية بنقل تفاصيلها الأخرى التي لم يرها ممن رآها أو سمع بها أو قرأ عنها. وهكذا كثيرًا ما تغيب بعض أجزاء الحقيقة كلما تطاول الزمن، وزيد في أخبارها تفاصيل قد تكون من وضع الرواة واختلاقهم، سهوًا أو عمدًا. كما تختلف تفسيراتهم للخبر مع أصل الرواية، حتى يتعذر على القارئ المتأخر تمييز أصل الخبر عما أضيف له فيما بعد.

وعليه؛ فإن الدراسة التاريخية ليس بوُسعها سوى تقريب الحقيقة للقارئ، وليس نقلها كما هي في الحقيقة والواقع. ومن ثَمَّ ليس لأحد أن يحتكر الحقيقة، أو يزعم أنه صاحبها؛ لأن هذه الحقيقة المزعومة لا وجود لها أصلًا...

ولأجل ذلك من الخطأ البَيِّنِ إيهامُ القارئ أو السامع بأن ما ينقلُه المؤرخ هو عينُ الحقيقة، وما هي كذلك أبدًا.

هل يمكن إدراك الحقيقة التاريخية كما وقعت فعلًا؟

إن التساؤل الذي يمكنه أن يتبادر إلى الذهن هو: هل يمكن لمن يبحث في التاريخ، وينقب في مختلف مصادره ومراجعه، مستعينًا بكافة الوسائل العلمية التي تساعده على استحضار الماضي بشخوصه وأحداثه، أن يفهم تلك الحادثة ـ أو الحوادث ـ كما وقعت بالفعل في الواقع؟

وهل يمكنه أن يستعيد في ذهنه وقلبه الأفكار والمشاعر التي كانت تراود صنَّاع تلك الحوادث حينما كانوا يفكرون فيها، ويخططون لها، أو حينما كانوا مندمجين في تفاصيلها، وما صاحب ذلك من مشاعر الخوف والتردد والقلق، أو الانتشاء والفرح، وغير ذلك من الأحاسيس التي تنتاب الإنسان كلما قام بعمل له أهمية بالنسبة له أو لغيره؟

هل يمكن للمؤرخ أن يدرك بعقله مدى مساهمة الآخرين

ممن شاركوا أو تأثروا بتلك الأحداث حين وقوعها أو بعد انقضائها، ولم يرد لهم ذكر في المصادر والمراجع التي أرخت لتلك الحادثة او الحوادث؟

ولو افترضنا أن الحادثة ـ أو الحوادث ـ الموضوعة قيد الدراسة قد ساهم في البحث عنها باحثون تباينت الأزمنة والأماكن التي عاشوا فيها، واختلفت أحوالهم ومستويات فهمهم ومعارفهم وثقافاتهم، فهل يمكن أن يرى هؤلاء وأولئك الواقعة التاريخية بعين واحدة، كما نرى اليوم المشهد الحي بالعين الباصرة؟

إن واقع الحال ينبئنا بأن الأحداث المعاصرة التي نعيشها، أو نسمع عنها ونشاهدها يوميًّا في مختلف وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، تختلف رؤيتنا وفهمنا لها وتأثرنا بها اختلافًا يبلغ حد التناقض. والاختلاف في رؤيتنا لتلك الأحداث يعود إلى اختلاف موقعنا وقربنا منها أو بعدنا عنها، واختلاف الوسائل التي نعتمدها لمعرفتها ومتابعة أخبارها؛ فضلًا عن مدى ارتباطنا بها أو انفصالنا عنها.

واذا كان ذلك كذلك في الوقائع المُعَاشَة، التي يتقاسم العلم بها الصغير والكبير، والعالم والجاهل، ومن يعيش قريبًا منها أو بعيدًا عنها؛ فكيف يكون الحال عندما تكون الواقعة قد مضى على حدوثها عصور وقرون متطاولة؟!..

وإضافة إلى كل ما سبق نرى بأن كاتب الخبر، أو ناقله، أو من يقوم بتصوير مشاهده، يختار التفاصيل التي يود إذاعتها ونشرها وإتاحتها لجمهور المتابعين لها، والمهتمين بأمرها. فيقوم بحجب تفاصيل كثيرة من شأنها أن تجعل رؤية الصورة أكثر وضوحًا في عين الناظر وعقله...

ومثلما يلعب غياب الصورة دورًا كبيرًا في التأثير على فهم الخبر وإدراكه، فإن غياب الصوت، وعدم رؤية الفضاء الجغرافي والوسائل المختلفة التي كانت مستعملة أثناء وقوع تلك الحادثة ـ أو الحوادث ـ تلعب دورًا مهمًّا جدًّا في توسيع دائرة الضوء التي تمكِّن الباحث من إدراك الحدث بشكل أكثر عمقًا واتساعًا..

نحن والآخر في التاريخ

لا ريب أن المبالغة المفرطة في القراءة والتفسير المحَلِّيَّيْن لتاريخنا؛ مثلما شدّت انتباهي شدّت انتباه غيري من المهتمين بتاريخنا خلال الفترة العثمانية. ونعني بذلك: حصر الأحداث في إطارها المحلي، وفصلها عن بعدها الدولي والإقليمي اللَّذَيْنِ قد يكونان هما اللذان أفرزا تلك الأحداث وهاتيك الأوضاع. وتتجلى تلك الظاهرة بشكل أكثر وضوحًا عند محاولتنا سبرَ أغوار خلفيات الأحداث وأسبابها، وطريقة سردِها، وفصلها عن مؤثراتها الخارجية سواء كانت إقليمية أو عالمية.

ولم تقتصر مغالاة بعضنا في المحلية التاريخية عند ما سلفت الإشارة إليه فحسب؛ بل تجاوزته إلى حصر الفعل التاريخي في أبطالنا المحلِّيين الذين قُدِّر لهم أن يكونوا شهودًا أو صنَّاعًا لأحداث مهمة من تاريخنا. وذلك أنه من النادر ما

نلتفت إلى الدور الذي لعبه شركاؤنا في صناعة تاريخنا، سواء كانوا أبطالًا أو حلفاء وأنصارًا أو أعداء أو خونة...

فبصرف النظر عن التقييم الأخلاقي للدور الذي لعبه هؤلاء وأولئك؛ فإنه مما لا شك فيه ولا ريب معه، أن كلًّا منهم ساهم مساهمة فعلية في صنع التاريخ، ورسم معالم أحداثه، ومن ثَمَّ ترسيمُ نتائجه الإيجابية والسلبية التي لا زلنا نعيش على وقعها حتى اليوم.

وفي خِضَمِّ الدفاع عن تاريخنا الوطني وأبطالنا الوطنيين نجد صعوبة بالغة في التواضع وإنصاف خصومنا وأعدائنا. فترانا ننسب إلى أبطالنا شَتَّى مظاهر النجاح، ونلصق بالآخرين صغائر الفشل وكبائره. ولا نَأْلُوا جهدًا في تبرئة ذِمَّتِنا وإخلائِها من مسؤولية ما أصابنا من نكبات ونكسات، مُتَسَتِّرين ـ بوعي أو دون وعي ـ على قصور وفشل أجدادنا في النهوض ببلدنا وحمايته من الأعداء، باحثين في الوقت ذاته عن مَشَاجِبَ تاريخية نعلّق عليها هزائمهم..

لقد سارت معظم أدبياتنا التاريخية المحلية سيرًا حثيثًا في محاكاة الآخِرين للأولين من المؤرخين في إفراطهم في القراءة المحلية لتاريخنا، مفصولًا عن بعده الإقليمي والعالمي والإسلامي، غير آبهين بمدى الأثر السلبي الذي تتركه هذه القراءة على مستوى المُخْرَجات التي تسوقنا إليها في أبحاثنا.

ومن أوجه القصور في إدراك دور الآخر في صناعة تاريخنا عمليات القَصِّ في اختيار الأحداث التي نجعلها موضوعًا للسرد والتحليل. هذا القَصُّح الذي يتجاهل صاحبُهُ ـ سهوًا أو عمدًا ـ الدور الذي لعبته الأطراف الإقليمية والدولية في دفع مسار الأحداث التي عاشتها بلادنا نحو المآل المعلوم. الأمر الذي أعطى انطباعًا مَوْهُومًا يوحي بأن تاريخنا صنعه طرفا الصراع: الجاني والمجني عليه. ولم يكن بوُسْعِنا الوقوفُ مَلِيًّا عند دور الأطراف الأخرى التي شاركتنا في صناعة تاريخنا. فلا شك أن أصدقاءنا وجيراننا وأنصارنا كان لهم دور ـ قَلَّ أو كَثُرَ ـ في صناعة تاريخنا. فلماذا لا تلتفت إليهم دراساتنا ومصنفاتنا التي جعلتنا نَتَوَهَّمُ أن التاريخ كله قد تشكَّل من طرفين: نحن الذين نمثل دومًا دور الضحية، والآخر الذي يمثل دومًا دور الجاني..

إن كنت ناقلًا فالصحة، وإن كنت مُدَّعِيًا فالدليل

قاعدة تاريخية بالغة الأهمية يجب استحضارها دائمًا كلما شرعنا في تصنيف كتاب، أو تأليف مقالة، أو إلقاء درس أو محاضرة. أو حينما نرغب في إثراء معرفتنا التاريخية بقراءة أي نص يقال عنه إنه «تاريخ».

وذلك أن التاريخ لا يخلو من أن يكون خبرًا مرويًّا، أو تفسيرًا لما رُوي. وأهل الحِجَاجِ (والمقصود بهم هنا علماء المنطق) إنما وضعوا هذه القاعدة توطئة لجعل الحوار علميًّا، وليس ثرثرة يتسامر بها الفارغون.

وحينما أقرأ ما يُكتب عن تاريخ بلادنا، وتحديدًا الفترة العثمانية منه، يلوح لي أن كثيرًا مما يتداوله الكاتبون من أحداث، لا تكاد تخرج عن كونها روايات لم يتم التثبُّت من صحتها، أو آراء لم يتم تمحيصُها بميزان العقل والمنطق.

وفرق كبير بين أن نروي قصة نتسامر بها في مجالس أُنْسِنا، وبين أن نسوق روايةً تاريخيةً نثبت بها واقعًا ماضيًا ترتب عنه الكثير مما نعيشه اليوم.

القصة والرواية والحكاية الشعبية، والتراث الشفوي، والأسطورة الدينية، والمعتقدات الخرافية يصنعها المِخْيالُ الشعبي، وتعكس نظرة العامة للأحداث والأشخاص والأشياء، لكنها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ترقى لتصبح رواية تاريخية، تُساق على أنها شاهد على الماضي.

ولأجل ذلك لزم التمييز بين ما هو موروث عن المِخْيَالِ الشعبي العام، مما يتناقله العامة من الناس في مُسامَرَاتِهِم، وبين ما هو رواية تاريخية نحتجُّ بها على ماضٍ لازالت آثاره ماثلة في حاضرنا.

وعليه؛ فإنه قبل أن ننتقل بالخبر إلى مرحلة النقاش والتحليل، لا بدَّ من تمحيصه للتحقق من صحة ثبوته. وذلك بتتبع مصدره أو مصادره، ومقارنة التفاصيل بين مختلف رواياته، وجمع أشتاتها؛ للتحقق من صحة ثبوتها أولًا، ولمعرفة السياق والسباق الذي ورد فيه ذلك الخبر أو تلك الأخبار.

وذلك أن الكثير من المؤرخين ينقلون جزءًا من الحادثة في سياق محدد، حسب ما بلغهم، أو حسب ما يرونه مناسبًا

لقناعاتهم وتوجهاتهم. في حين أن بعضهم ينقل الخبر مبتورًا عن بقية تفاصيله. بينما نجد صنفًا آخر من المؤرخين يتعمَّدون تحوير الخبر أو اختصاره، أو عرضه مع التعليق عليه حسب المنطلقات الدينية والفكرية والثقافية، مما يؤثر على الاستنتاج الذي يستخلصه القارئ من هذا الخبر.

وأما ما يتعلق بالدليل والاستدلال، فالمقصود به البرهنة العقلية والمنطقية لإثبات القناعة التي نصل إليها، بعد اقتناعنا بصحة الأخبار التي قرأناها، أو على الأقل رجحانها وغلبة الظن على ثبوتها في المجمل، وليس على وجه التفصيل. والمقصود بثبوت الأخبار في المجمل هنا، هو أن الخبر قد يكون صحيحًا من حيث وقوعه في الزمان والمكان الذي يتناقله المؤرخون، لكن الكيفية قد لا تكون على النحو الذي ذكروه. فقد يكون فيما يروونه زيادة أو نقصان، أو تقديم أو تأخير، أو تلفيق... إلخ.

وهذا التدخل في رواية تلك التفاصيل من قبل المؤرخين أو من قبل الرواة، يجعلنا لا نطمئن إلى تلك التفاصيل المروية. وإنما نقبل الخبر في مجمله بسبب الاتفاق على حدوثه في ذلك الزمان والمكان. وأما التفاصيل فإنها تفقد مصداقيتها بسبب تناقضها، أو بسبب ثبوت الكذب في روايتها.

ولكي يتمكن الباحث المحقق من توظيف تلك التفاصيل

كشواهد تاريخية، يضطر إلى التوفيق بين رواياتها، أو ترجيح بعضها على بعض. فإن تعذر عليه ذلك اضطر إلى رفضها جميعًا، والاكتفاء بالمجمل الثابت من الحدث.

ولا ريب أننا كثيرًا ما نختلف في قراءة وفهم الحدث التاريخي الواحد. فما يراه بعضنا بطولة وجهادًا، يراه الآخر قرصنة وإرهابًا. وما نراه احتشامًا وتَصَوُّنًا، يراه الآخر تخلفًا ورجعية. وما نراه عدلًا وحفظًا للحقوق، يراه الآخر سياسة ودعاية لكسب الأنصار. وما نراه فنًّا يراه الغير عبثًا...

وهكذا؛ فمثلما نختلف اليوم في فهم وتفسير الحوادث الحاضرة، نختلف في فهم وتفسير الحوادث الماضية. وهذا الخلاف طبيعي يعكس تنوع ثقافتنا وقيمنا، ونظرتنا للحياة والإنسان والدولة والنظام، وشبكة العلاقات التي تربط الناس ببعضهم، والدول ببعضها.

ولفهم الحدث بشكل صحيح ينبغي التخلص من التَّمَوْقُعِ كطرف مؤيد لهذا الطرف أو ذاك. وكذا تجنب إسقاط الحاضر السياسي أو الثقافي أو الإيديولوجي على الماضي.

فمفهوم الدولة والسلطة والسيادة، والحدود الجغرافية للدول، والعلاقات البينية بينها، والانتماء السياسي والتبعية للدولة، وتركيب المجتمعات، ومدى سلطة الدين على القرار السياسي، وغير ذلك من المعطيات تختلف تمامًا عما كانت

عليه قبل 200 عام. وهي أشد اختلافًا كلما بعدت الفترة الزمنية التي ندرسها. ولأجل ذلك ينبغي استحضارها عند قراءتنا للتاريخ، ويجب التذكير بها عند مناقشة الآخر. وهي واحدة من أدوات الاستدلال المهمة التي نحتاج إليها لكسر تحفز الآخر واستماتته في الاتهام أو الدفاع عن قناعة تاريخية، قائمة على أخبار مكذوبة أو معطيات غير صحيحة.

إن الاستدلال العقلي، وتوظيف البراهين المنطقية ومخاطبة العقل، والاستعانة بالأمثلة من الحاضر لتفسير الماضي، والاحتكام إلى الثوابت الفكرية والدينية والعقلية التي يؤمن بها المخاطب؛ لهي واحدة من أهم وسائل الإقناع التي تدفعه إلى تغيير موقفه، أو على الأقل تدفعه إلى مراجعة ما يعتقد أنها مُسَلَّمَاتٌ تاريخية.

ليس كل ما قيل قد قيل

قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦﴾[1]، وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «**كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع**»[2] ولأجل ذلك نهى النبي ﷺ أن ينقل المسلم إلى غيره كلَّ ما يسمعه من الأخبار. وألزمنا بقاعدة «**التثبت**» حتى ولو كان الراوي مسلمًا تقيًّا صالحًا. وليس ذلك طعنًا أو قدحًا في دين وخُلُق الراوي، بل خشية أن يكون ذلك التقي النقي مغفلًا ساذجًا تنطلي عليه الحيل، وتروج عليه الأباطيل، فينقلها مصدقًا لها، واثقًا في رواية من رواها له، اعتمادًا على ثقته في دين وخلق الراوي، غير عابئ بضبطه، ولا متحققًا من جودة تثبته فيما يروي.

---

(1) سورة الحجرات، الآية: 06.

(2) رواه مسلم، باب النهي عن الحديث عن كل ما سمع، شرح النووي على صحيح مسلم، ج1، ص67.

وبالرغم من ضرورة الاحتياط والتثبت في الرواية ونقل الأخبار، إلا أنه من الناحية المبدئية نحن ملزمون ـ كمسلمين ـ أن نفترض الخير، ونحسن الظن بكل من لم نر منه ما يَخْرِمُ قاعدة الاستقامة السلوكية والأخلاقية. ولأجل ذلك؛ فإنه لودعانا أحد من المسلمين للشهادة له على أي عقد من العقود، فإننا ملزمون بأداء الشهادة له، حماية لحقه وحق غيره من الضياع. وذلك امتثالًا لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَـٰدَةَۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾[1]. وعليه؛ فإننا إذا شهدنا لأحد كانت شهادتنا صحيحة، والعقد لازمًا شرعًا وقانونًا وعُرفًا. ولا تبطل شهادة الشاهد إلا إذا تبين كذبه أو غلطه.

ونظرًا للمسؤولية الأخلاقية والشرعية التي تترتب عن الكلمة التي تقال في حق المسلم، كان اتهامه بما ليس فيه بهتانًا عظيمًا، وجريمة كبيرة يعاقب عليها القانون تحت مسمى «جنحة القذف». وكان نقل الرواية دون تثبت مشاركة في الكذب، والمساهمة في تشويه سمعة الشخص المكذوب عليه. ولأجل ذلك نهانا النبي ﷺ عن رواية كل ما نسمع، إذْ قال: **«كفى بالمرء كذبًا أن يُحَدِّثَ بكل ما سمِع»**[2].

(1) سورة البقرة، الآية: 283.

(2) سبق تخريجه.

وإذا أتينا إلى تاريخ الإسلام والمسلمين، فما أكثر ما كذب الناس، وما أكثر ما تناقلوا من روايات شاعت وهي لا أصل لها. ونحن نقرأ ونسمع كثيرًا من الأخبار التاريخية المكذوبة التي تبلغ بسذاجتها درجة السخف أحيانًا. ومع ذلك تناقلها المؤرخون والكُتّاب دون تثبت أو تروٍّ.

إننا نعتقد بأنه لا يصح الاستشهاد بالروايات التاريخية إلا بعد التأكد من ورودها في مصادر متطابقة. فإذا تعارضت تلك الروايات بعد ثبوت وقوعها في المجمل، وجب إخضاعُها لقواعد النقد الظاهر والباطن؛ للوصول بتلك الرواية أو الروايات إلى الحد الأدنى من المصداقية التي تجعلها تحظى بالقبول المبدئي في المجمل، وليس على التفصيل. بمعنى نتقبل أو نفترض صحة وقوع تلك الحادثة كواقعة تاريخية، بسبب تأكد وقوعها من خلال تطابق خبر حدوثها في مصادر مختلفة، بشكل قطعي أو غالب على الظن، بحيث يستبعد أن يتواطأ هذا الجمع الكبير من الرواة والمؤرخين على الكذب على اختلاف أَعْصَارِهم ومصادرهم التي نقلوا عنها خبر تلك الواقعة.

وأما التفاصيل الواردة في تلك الأخبار، فقد تتفاوت في صدقها ومصداقية كاتبها وراويها، ومدى تثبت كاتبها في النقل عن المصادر التي استعان بها في تأليفه. ولأجل ذلك كان

التأكد من صحة وقوعها، وصحة فهم الراوي للحادثة على وجهها الصحيح أمرًا لا مناص منه في ميزان البحث التاريخي بمعناه العلمي الدقيق.

وعندما لا يتمكن الباحث من التثبت من صحة الواقعة محل النزاع، فإننا لا ندعوه إلى التخلي عن تلك الأخبار؛ لأن التَّخَلِّيَ عنها يعني ضياعها بشكل مطلق، مما يفتح الباب لضياع الكثير من التفاصيل الصغيرة التي قد تكون ـ بالرغم من عدم ثبوت صحة وقوعها تاريخيًّا ـ رأس الخيط الذي يؤدي إلى الاستمرار في البحث. ولا ريب أنه يومًا ما ستتوفر مادة البحث، وقد يصل أحدنا إلى مصادر معلومات لم تكن متاحة لمن سبقنا من الباحثين. وعليه؛ فإنه لا مانع من أن يستشهد الباحث أو المؤرخ بالأخبار التي لم يتم التثبت منها، ليس على سبيل الاستدلال، بل على سبيل الاستئناس؛ لأن مثل هذه الأخبار التي قد تختلط فيها الحقيقة بالخيال الجماعي للمجتمع، تساعدنا على فهم نمط تفكير ذلك المجتمع، ونظرته الجماعية للأحداث السياسية العامة، وكيفية تفاعله معها، وموقفه من الرموز السياسية والدينية والعلمية، وأيضًا نظرة أفراده إلى بعضهم بعضًا، ونظرتهم إلى العدو الكافر أو المعتدي الصائل.

هذا؛ وقد أخذ النبي ﷺ بيد أحد أصحابه، وأشار إلى

الشمس، وقال له: «**على مثل هذا فاشهد أو دَعْ**»[1]؛ يعني: ما لم تكن الحقيقة واضحة بيِّنة مثل وضوح الشمس في رابعة النهار؛ لا تقطع أبدًا بأنها حقيقة، بل تظل مجرد خبر يحتمل الصدق والكذب. وإن أردت الاستدلال بها على أنها حقيقة عليك أن تتأكد من ثبوت وقوعها أولًا، والتثبت مرة أخرى من وقوعها على النحو الذي حدثت فيه في الواقع، وليس كما ينقلها الرواة موَشَّاةً بالشرح والتحليل والزيادة والحذف.

(1) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، الحديث رقم: 10974؛ والحاكم بنحوه، رقم: 7045؛ وأبونعيم في حلية الأولياء، ج4، ص18.

جناية النقل دون تثبت على كتابة تاريخنا

كثير من كتاباتنا التاريخية المعاصرة لم يتعود مؤلفوها على التحقق من صحة الأخبار التي يستندون إليها في بناء قناعاتهم التاريخية. فنرى الواحد منهم لا يتردد في الاستشهاد بها فيما يكتب. فصار من المألوف أن نرى الباحث غير المحقق ينافح عنها لا لشيء سوى أنها وردت في مصدر قديم، بالرغم من أن مؤلف ذلك المصدر قد لا يكون مؤرخًا محترفًا متمكّنًا من أدوات البحث التاريخي التي تؤهّله لانتقاء معلوماته باحترافية، وتجعله قادرًا على اختيار الروايات، وجمع أطرافها المتناثرة، والتوفيق بينها، أو ترجيح ما يستوجب الترجيح منها، قبل أن يقوم بنقلها في كتابه أو مقالته.

فقد يكون مؤلف ذلك المصدر رحَّالة عابرًا، يجهل خلفيات الحدث الذي شاهده أو سمعه، فقام بتسجيل مشاهداته

وملاحظاته القائمة على ما رأى أو سمع. وقد يكون قنصلًا أو سفيرًا أُرسل لتمثيل بلاده، أو للقيام بمفاوضات، أو عقد معاهدة. ولم تزد إقامته في الجزائر عن أسابيع أو شهور، قضى معظمها بين أسوار مدينة الجزائر، لا يغادر مقرَّ إقامته إلا مُحاطًا بالحرس، ومعظم ما رواه أو جمعه كان مما نقله عن مستشاريه، أو المحيطين به من تجار ورجال دين ومترجمين.

وقد يكون المؤلف أسيرًا أمضى سنوات أسره لا يفارق معتقله، يرفُل في الأغلال تحت عين الحَرَس. فجمع رواياته من رفاقه في محبسه، أو من بعض سجَّانيه، فلما تم فداؤه أو أطلق سراحه وعاد إلى بلاده، دوَّن ما علِق بذاكرته، جامعًا بين الحقيقة والخيال، مشحونًا بمشاعر الحقد والكراهية لآسريه وسجَّانيه، على نحو ما فعله هايدو وكانكارث وأمثالهما..

وقد تكون تلك الروايات قام بجمعها متصوِّف أو فقيه أو مدرس في زاوية أو مسجد، أو حتى جامعٌ هاوٍ استهوته الكتابة التاريخية للترويح عن نفسه، أو لجمع ما وقع عليه من أخبار في مصادر متناثرة لا يكاد يذكر أكثرها. ومن أمثلة ذلك كتابات أبي زيد الجامعي، وابن زرفة، والمزاري، وأبي راس الناصر، وغيرهم ممن رام الكتابة في التاريخ دون التزام بقواعده وضوابطه.

وقد تكون تلك الروايات سمعها أحدهم في مجالس

السمر بين صحبه وخِلَّانه، مما يتداوله القُصَّاص في ليالي الشتاء الطويلة، أو سهرات الصيف المقمرة، نحو ما يحكونه عن الفتاة المعروفة بـ: «خْدَاوُجْ العَمْيَاء» التي يروون عنها أنها كانت بالغة الحُسْن، حتى خلَّد قصرُها اسمَها وقصتها في قصبة الجزائر، تلك الفتاة التي تناقلت الحكايات الشعبية أنها كانت عَمِيَتْ من كثرة نظرها في المرآة. أو نحو ما يحكونه عن كرامات ولي دادا دفين الجزائر الذي ضرب بعصاه البحر، فهاج وماج حتى غرقت سفن الإسبان أثناء حملة شرلكان سنة 1541!

وقد تكون الرواية المذكورة في ذلك المصدر خبرًا شائعًا بين الناس، سمعه أحدهم فرواه على أنه مما يُستطرف به من الأخبار والنوادر في مجالس السمر. فاستند إليه الباحث غيرُ الحَصِيفِ ونقله في كتابه أو مقالته على أنه حقيقة لا تشوبها شائبة..

وعليه؛ فإنه من اللازم التأكيدُ على أن الكتابة التاريخية لا تقدِّر المصدر القديم لقِدَمِه؛ بل لأنه قد يكون أقل خطأ، أو أن مؤلّفي تلك المصنفات قد يكونون جمعوا تلك الأخبار من مصادر لم تصل إلينا، أو لا نعرف لغاتها، أو لأنها رغم هشاشتها وضعفها قد تساعدنا على إكمال جمع الأجزاء الناقصة من الخبر الذي نحن بصدد دراسته، فنستعين بتلك

الروايات الضعيفة؛ لأن تفاصيلها ليست جوهرية في إثبات الحَدَث أو نفيه.

وحينما نشير إلى ضرورة التحفظ على ما ورد في المصادر القديمة، لا يعني أن نلقيها جانبًا، أو نسيء الظن بكل ما ورد فيها؛ بل المقصود هو ضرورة إخضاعها للتمحيص والنقد، ومقارنة ما ورد فيها مع ما ورد في غيرها، ووزنها بميزان العقل والمنطق قبل أن نستند إليها في إثبات حقائق مضت عليها أعصار متطاولة.

حول مسألة الإسقاط في فهم التاريخ

لاريب أن الكثير من المفاهيم والقيم السياسية والاقتصادية وأنظمة الحكم والإدارة، وكذا الثقافات والأعراف التي كانت سائدة قبل قرون خلت، ليست هي التي يؤمن بها الناس اليوم، ويقيمون على أساسها دولهم وأنظمة حكمهم وإداراتهم[1]. وذلك لأن الكثير من تلك المفاهيم والقيم، تعرضت للتعديل والتحوير والتطوير، بل وإلى الإلغاء أيضًا، وذلك لأسباب مختلفة، من أهمها: أن تكون تلك القيم والمفاهيم غير قابلة للاستمرار والشمول الزماني والمكاني. أو

(1) لا نعني بالقيم والمفاهيم هنا القيم الإسلامية التي تتسم بالثبات والشمول الزماني والمكاني، باعتبارها قيمًا قرآنية وليست اجتهادًا بشريًّا قابلًا للصواب والخطأ. إنما نعني بذلك القيم الاجتماعية التي تواضع عليها الناس في محيط اجتماعي سابق، غير المحيط الاجتماعي الذي نعيش فيه اليوم. إذ إن تلك القيم عرضة للتغيير والتبديل والإلغاء كما هو مشاهد دائمًا.

أن تكون محكومة بظروف الزمان والمكان اللذين نشأت وتطورت فيهما، فلما تغيرت تلك الظروف، تغيرت معها أو بعدها تلك القيم والمفاهيم أو اختفت تمامًا.

كما أن تركيبة المجتمعات، وشبكة العلاقات الاجتماعية التي كانت تحكم الجماعات البشرية بالأمس، وكذا النظم السياسية والاقتصادية والإدارية ليست هي التي تحكم المجتمعات اليوم. كما أن التنوع العرقي واللغوي والثقافي الذي كان سائدًا في بعض المجتمعات قبل مائتي سنة أو ثلاثمائة ليس هو نفسه الذي يسودها اليوم.

ومن ثَمَّ فإنه من الضروري أن تُفهم الحوادث التاريخية التي وقعت في الماضي في ضوء تلك الظروف والأوضاع التي وقعت وتطورت فيها. ويجب أن يكون تقييمها على أساس القيم والمفاهيم التي كانت سائدة في الزمان والمكان الذي وقعت فيه، وليس على وفق القيم والمفاهيم السائدة اليوم.

ولتقريب هذا المعنى، نأخذ على سبيل المثال المجتمع الجزائر. فهو كان ـ قبل الإسلام - يتكون من البربر الذين كانت تحكمهم مَلَكيَّات وزعامات محلية خاضعة للبيزنطيين، أو متحالفة معهم في الشمال، وأخرى مستقلة عنهم بنِسَبٍ متفاوتة في المناطق الداخلية. يعتنقون ديانات وثنية محلية تختلف من منطقة إلى أخرى. بينما تأثر بعضهم بالمعتقدات

الوافدة، من مجوسية ويهودية ونصرانية. فلما جاء الإسلام تغير الدِّين والمجتمع والدولة. إذْ اعتنق هؤلاء الإسلام ونبذوا غيره. وهاجرت قبائل عربية عديدة إلى الجزائر بعد فتحها. واستوطنت تلك القبائل في مناطق مختلفة من دواخلها. وتمازج العرب مع البربر عن طريق المصاهرة. فانتشرت العربية مع انتشار الإسلام، واتخذها الجميع لغة العلم والثقافة والإدارة.

ولما جاءت الفترة العثمانية، استوطنت بالجزائر أجناس وأعراق أخرى قدمت إليها من مختلف الأراضي العثمانية في الأناضول والروملي، فضلًا عن آلاف الأوربيين الذين اعتنقوا الإسلام، وتزوج بعضهم من بعض أو من بنات الأهالي، فنتج عن الزواج المختلط جيل هجين عُرف في تاريخ الجزائر الحديث باسم: «**الكراغلة**».

وإلى جانب هؤلاء وأولئك استقبلت الجزائرُ آلاف الأوربيين من الأسرى أو الوافدين إليها، فأقام هؤلاء فيها بشكل مؤقت أو دائم. كما استقبلت الجزائر مئات الآلاف من المهاجرين الأندلسيين الذين ولدوا ونشؤوا في الأندلس، وتربوا على ثقافتها ولهجاتها وعاداتها. فنقلوا معهم كل ما ورثوه من قيم وثقافة وفنون وحِرَف إلى الجزائر. فساهموا بذلك كله في إثراء وتطوير الموروث الثقافي والفني والعلمي والحِرَفيِّ بالجزائر.

ولم يكن المهاجرون المسلمون وحدهم الذين لجؤوا إلى الجزائر وساهموا في إعادة تشكيل مجتمعها وثقافتها؛ بل رافقهم عشرات الآلاف من اللاجئين اليهود الذين فرُّوا من الاضطهاد الإسباني بعد سقوط آخر دولة إسلامية في الأندلس سنة 1492.

كل هذا كان في ظل الحكم العثماني الذي لم يكن يتدخل في إدارة الفضاء الديني والثقافي والحِرَفيِّ للأهالي، إلا بالقدر الذي تقتضيه الأمور التنظيمية والإدارية. وترك لهم حرية إدارة وتفعيل تلك الجوانب بالطريقة التي يرونها مناسبة. واكتفى العثمانيون بتحقيق الأمن والاستقرار في الداخل، وحماية السواحل من اعتداءات الأوربيين في الخارج.

وعندما حلّت الفترة الاستعمارية من تاريخ الجزائر، تغيرت التركيبة الديموغرافية من جديد في المدن والحواضر الكبرى على وجه الخصوص. فيما سعى المستعمِر إلى تفكيك المجتمع الجزائري بشِقَّيْه الحَضَري والرِّيفي. فقام بإبعاد الأهالي عن مراكز المدن الكبرى. ولم يسمح لهم بالاستقرار إلا في الأحياء الشعبية الفقيرة أو الضواحي. في حين احتل المستوطنون الأوربيون الذين تم تجميعهم من مختلف أنحاء أوربا والجزر القريبة منها في مركز المدينة. وبالتزامن مع ذلك حُوِّلت بعض الجوامع إلى كنائس، فيما أُنشِئت أخرى، لتكون منطلقًا للفَرْنَسَة والتنصير. ولتسهيل ذلك أُنشئت مدارس فرنسية

عديدة مرتبطة بالجمعيات التنصيرية. على أمل أن تساهم هي الأخرى في صبغ الجزائر بلون فرنسي مسيحي كاثوليكي.

وحينما ننظر إلى المتغيرات التي طرأت على المجتمع عبر مختلف العصور التي سلف ذكرها، نلاحظ بأن كل مرحلة لها خصوصياتها التي لا تشاركها فيها المرحلة التالية أو السابقة إلا في خصائص معدودة. بينما تنفرد عن غيرها بمميزات، بعضها لا يتكرر بسبب ارتباطها بالظروف التي أدت إلى بروزها، واختفائها باختفاء تلك الظروف. ومن ثَمَّ فإنه من غير الصواب تعميم الحكم على المسارات التاريخية، وكذا النتائج المترتبة عنها لنعطيها صفة الشمول المكاني والزماني. بل حتى ولو تشابهت الأحداث في بعض تفاصيلها، فإن ظروف وقوعها بالتأكيد كانت مختلفة. وبالتالي من الطبيعي أن تختلف النتائج المترتبة عنها.

ولنأخذ من القيم والمفاهيم السياسية على سبيل المثال طبيعة الانتماء الديني والسياسي في سياقه التاريخي خلال العصور الإسلامية المختلفة، فالملاحظ أننا نجد ثمة فوارق بالغة الوضوح بين تلك العصور وما هو عليه الأمر اليوم. فابن خلدون مثلًا: نجده ولد ودرس في تونس، وتزوج في الجزائر، وتولى الوزارة في الأندلس والمغرب، والقضاء في مصر، لينتهي به المطاف إلى الزواج مرة أخرى في مصر ويتوفى بها. فليلاحظ القارئ النبيه، كيف كان ابن خلدون

انتقل من بلد إلى بلد. ولم يكن أحد من الناس يومها ينظر إليه على أنه أجنبي في أي بلد حلَّ به أو أقام فيه.

وهذا ابن بطوطة طنجي من المغرب، تولى القضاء في إحدى الممالك الإسلامية بالهند، ولم يقل له أحد من أهلها يومئذ: أنت بربري، اذهب إلى المغرب واحكم بين قومك.

وخير الدين بربروس، حل بتونس، فاستغاث به أهل بجاية وجيجل والجزائر لتحرير بلادهم من الاحتلال الإسباني، فالتفّ حوله الناس وبايعوه سلطانًا عليهم حسبما صرَّح بذلك في مذكراته، وأرسلوا وفدًا يمثلهم برئاسة الشيخ أحمد ابن القاضي الغبريني لمقابلة السلطان سليم الأول، راجين منه أن يضع بلادهم تحت حماية الدولة العلية العثمانية، ويولي عليهم خير الدين بربروس. فأعطاهم السلطان ما يريدون.

انظر كيف أن أحدًا من الأهالي أو أعيان البلاد أو العلماء لم ينظر إلى بربروس على أنه أجنبي، بل قدموه على أنفسهم وزعمائهم المحليين؛ لأنهم كانوا ينظرون إليه على أنه مجاهد وقائد قوي قادر على حمايتهم. بل إنه حينما ثار عليه بعض أهلها، وأحس منهم أنهم ليسوا سعداء به، قرر المغادرة، فأفتاه العلماء بأنه لا يجوز له أن يترك بلادهم عرضة للغزو ويمضي للجهاد خارج الجزائر، وحمّلوه مسؤولية ما يصيبهم أو يصيب أهل الجزائر من أذى بسبب تخليه عنهم.

ولما ثار عليه ابن القاضي وغادر الجزائر مضطرًّا خرج الأهالي إلى مرسى الجزائر لتوديعه، وهم يبكون، ويلعنون ابن القاضي الذي دفع خير الدين بربروس إلى مغادرة البلاد. وحينما استقر بهذا الأخير المقام في جيجل، لم يتوقف أهالي الجزائر ـ على مدى ثلاث سنوات - عن إرسال الوفود، واحدًا تلو آخر يرجونه أن يعود إليهم ليتولى حكمهم بعدما ضاقوا ذرعًا بابن القاضي وظلمه.

كما أن خطباء الجوامع كانوا يخطبون الجمعة باسم الخليفة والسلطان العثماني، ولم يخطبوها باسم أي سلطان محلي آخر. واستمروا على ذلك ثلاثة قرون، إلى أن منعت سلطات الاحتلال الفرنسي خطباء المساجد من خطبة الجمعة باسم السلطان الخليفة العثماني.

فلماذا كان الخطباء يفعلون ذلك يا ترى؟

الجواب هو أن الناس كانوا ينظرون إلى الدولة العلية العثمانية على أنها دولة خلافة، والدار دار إسلام. والمسلم أحد رعاياها. له الحق في أن يعيش في أي بلد يُرفع فيه الأذان. فلم يكن المسلم حينها يحتاج إلى تأشيرة أو إذن من ملك أو سلطان لينتقل من بلد إسلامي إلى آخر. لقد كان يكفي الإنسان أن يكون مسلمًا ليكتسب حق المواطنة في أي بلد إسلامي يحل فيه. وكانت هذه الصفة لا تُكسبه حق الإقامة

والتنقل فحسب؛ بل كانت تمكِّنه من كافة الحقوق المدنية والسياسية التي تقتضيها صفة (المواطنة) بتعبير اليوم. فكان لأي مسلم كامل الحق في أن يكون حاكمًا أو وزيرًا أو قائدًا أو واليًا في البلد الذي حلَّ، حتى وإن لم يكن من أهله. كما كان يحق له أن يتملك وأن يتزوج وأن يشارك في إدارة مختلف مؤسسات البلد الذي استقر فيه، تمامًا مثلما يملك المواطن ذات الحقوق حينما ينتقل من مدينة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة.

أعود فأقول: بأنه لكي تُفهم أحداث التاريخ المرتبطة بالقيم والمعتقدات، يجب أن توضع في سياقها التاريخي الذي وقعت فيه، وأن تُفهم في إطار القيم والمفاهيم الدينية الفكرية التي كانت سائدة وقت وقوعها، وليس في إطار القيم والمفاهيم التي تسود اليوم. ولا يصح أبدًا القيام بإسقاط المفاهيم والقيم الدينية والسياسية والفكرية السائدة اليوم على الأحداث التي وقعت في العصور الغابرة.

هل يمكن للكتابة التاريخية أن تكون موضوعية؟

الحياد والموضوعية وعدم التَّمَوْقُع، والنأي عن الأحكام المسبقة على الأحداث والأشخاص الذين لهم علاقة بالوقائع التاريخية الخاضعة للدراسة، أمر ضروري وأساسي لكي يكون الفهم صحيحًا لتلك الوقائع، ولكي تحظى الكتابة عنها بالمصداقية والثقة.

هذا ما نأمل أن يكون عليه الأمر. غير أن الواقع الذي عليه الكتابات التاريخية المتداولة بين أيدينا، مما تم تدوينه قديمًا وحديثًا ليس كذلك للأسف. فمعظم تلك الكتابات لا تخلو من تحيُّز واضح، وانتقائية كبيرة في اختيار الحوادث والأخبار المراد روايتها والترويج لها، وكذا الطريقة التي يتم عرضها بها وتحليلها. إذْ نجدها في النهاية تفضي إلى حشر القارئ في زاوية ضيقة من الفهم، لا

تتوافق مع السير الحقيقي للأحداث وللسياق الذي وقعت فيه.

وحينما نقرأ تاريخنا على هذا النحو، نجد أنه قد تمت برمجتنا ـ بشكل لا شعوري ـ على تصنيف كثير من الأشخاص والأحداث في خانات أُريدَ لها أن توضع فيها، وإن لم تكن هي كذلك في الواقع. فإذا ببعض تلك الشخصيات تغدو مثالًا للتضحية والفداء، وعنوانًا للفضيلة والطهر. في حين تغدو شخصيات أخرى مثالًا للقسوة والظلم والفساد والخيانة والجهل. كما تدفعنا تلك البرمجة للنظر إلى بعض فصول تاريخنا على أنها مثلت صفحات مجد وقوة؛ في حين أن بعضها الآخر تم تصنيفها على أنها مثال للانحطاط والركود والتخلف.

ولم تتوقف الانتقائية والتحيز عند تبييض أشخاص وأحداث، وتشويه أشخاص آخرين وأحداث أخرى فحسب، بل دفعتنا إلى حصر صناعة الأحداث وأبطالها في تلك الشخصيات، حتى ليبدو الأمر كما لو أن الحدث التاريخي العظيم يصنعه ثلاثة أو أربعة أشخاص من مجموع الأمة.

ولنأخذ سقوط غرناطة مثالًا لتوضيح الفكرة: ألا يلاحظ القارئ الكريم بأن التاريخ لا يذكر سوى الملكين إيزابيلا وفرديناندو والكاردينال خمينيس في الطرف النصراني، والملكِ

أبي عبد الله الغرناطي في الطرف المسلم؟

أين بقية الساسة والعسكريين والتجار والصنَّاع والأعيان والعلماء والأدباء والشعراء وشيوخ القبائل وأصحاب الكلمة المسموعة من ذوي الشأن في الطرفين؟

ألم يكن لهؤلاء أي دور في تغلب النصارى وانهزام المسلمين، والضغط على أبي عبد الله الغرناطي والدفع به إلى توقيع معاهدة تسليم المدينة الصامدة، والرضا بنفي بني الأحمر كافة؟

انظر كيف استدرجتنا تلك الكتابات المتحيِّزة إلى جعل أبي عبد الله الغرناطي مسؤولًا وحيدًا عن كل مصائب غرناطة بجبنه وخنوعه. ولاحظ كيف جعلتنا الكتابات العربية نرى الملكين فرديناندو وإيزابيلا والكاردينال خمينيس على أنهم شخصيات دموية غارقة في العصبية والقسوة، في حين جعلتهم الكتابات الإسبانية أبطالًا محرِّرين..

وخذ مثلها نابليون وحروبه في أوربا، وحملته على مصر، وكذا محمدًا الفاتح وفتحه للقسطنطينية وقضاءه على الإمبراطورية البيزنطية، واحتلال فرنسا للجزائر وتكرار مأساة تسليم مدينة الجزائر على نحو ما حدث في غرناطة، واتهام الداي حسين ببيع الجزائر مقابل النجاة بجلده وعائلته وثروته. ومثل ذلك يقال عما يسمى بالثورة العربية الكبرى ومسؤولية

الشريف حسين عن تدمير الحجاز والشام العراق بعنجهيَّته، وتسليم جزء عزيز من دار الإسلام لقمة سائغة للإنجليز والفرنسيس. ومثلها انهيار الدولة العثمانية ودقّ آخر مسمار في نعشها على يد مصطفى كمال أتاتورك ورفاقه في جمعية الاتحاد والترقي.. وغير ذلك من الحوادث الكبرى التي تختزل مسؤولية انتصاراتها وهزائمها في شخص الملك أو السلطان أو القائد الفذ. . .

انظر كيف تسلط الأضواء على شخصيات محددة، بعضها يُلبِسُها المؤرخون بياض الطهر الملائكي، وبعضها الآخر تَلُفُّه بثوب السواد الشيطاني.. وانظر كيف تستدرج تلك الكتابات القارئ إلى التَّمَوْقُع في صفِّ المؤيد الناصر لبعضها، والمناوئ لبعضها الآخر..

ولم تتوقف عملية استدراج القارئ لتأييد شخصيات دون أخرى، بل تعدّتها إلى دفعه لتناول جُرعات مُخدِّرة من المعرفة التاريخية، تجعله يحفظها ويكررها حتى تنطبع على عقله وقلبه، فإذا به لا يعرف من الأحداث إلَّا ما ذُكر له منها، ومن صناع التاريخ إلا ما تم تصويره له منهم.

وإذا عدنا إلى تاريخنا العثماني المحلي، نجد الكتابات التاريخية تركز بشكل غير معهود على صراع القوى المتنفذة على السلطة والحكم، واغتيال الدايات، والحروب الداخلية

وحركات التمرد التي توصف بأنها «ثورات». ويتم تضخيم حوادث الظلم والاعتداءات التي نسبت بحق وبغير حق لبعض الولاة والقادة المحليين. ثم إمعان تلك الكتابات في إحاطة الحوادث المذكورة بشتى أشكال التهويل. في حين أن بعض تلك الحوادث من تفاهتها لو وقعت اليوم لما استحقت أن تكون عنوانًا صغيرًا في نشرة الأخبار لقناة محلية.

وإلى جانب ذلك تغضُّ تلك الكتابات الطرف عن الإشادة بمظاهر الاستقرار الداخلي، وبطولات المجاهدين من غزاة البحر الذين ارتوت بدمائهم سواحل الجزائر، وتناثرت أشلاؤهم تحت أسوار مدنها. وتتجاهل تلك الكتابات تلاحم وتكاتف أبناء الجزائر، بكافة مكوناتهم العرقية واللغوية والثقافية، ونسيان القبائل المناوئة للسلطة خلافها ونزاعها معها عندما تتعرض البلاد لخطر العدو الأجنبي. كما تتجاهل تلك الكتابات أيضًا الإنجازين العسكريين والسياسيين العظيمين، والمتمثلين في تحرير بجاية ووهران من الاحتلال الإسباني، وتوحيد الجزائر جغرافيًّا وسياسيًّا لأول مرة في تاريخها منذ الفتح الإسلامي. ونجدها ـ أي: تلك الكتابات - تتجاهل تعظيم الدايات والبايات للعلماء والمرابطين وشيوخ الزوايا وتعظيم الدين وأهله، وتشييدهم مع أثرياء الجزائر وأعيانها، وكبار قادتها العسكريين ورجالات الدولة لمئات بل آلاف الأوقاف التي كانت تسند الدولة في تأمين خدمات العلاج

والتعليم والأمن والنظافة، وغير ذلك من الخدمات العامة. وتتعمد تلك الكتابات أيضًا تجاهل مساهمة الجزائريين في العلوم والفنون والعمران والثقافة والأدب والموسيقى وغيرها. كل ذلك لتمرير فكرةٍ كثيرًا ما دأب الكتاب الأوربيون عامة والفرنسيون خاصة على ترويجها والدعاية لها، وهي: أن المرحلة العثمانية من تاريخ الجزائر لم يكن سوى فترة حروب وفتن وأوبئة ومجاعات واغتيالات وفوضى، إلى أن طلعت علينا شمس الاستعمار من مغربها سنة 1830...

وفي العلاقات الدولية تحاول تلك الكتابات إبعاد الجزائر عن فضائها العربي والإفريقي، وذلك بتسليط الضوء بشكل ملفت للانتباه على العلاقات مع الدول والممالك الأوربية، في تجاهل واضح لعلاقات الجزائر مع الدولة العلية العثمانية، أو مع الفضاء العربي والإفريقي، بالرغم من العمق الثقافي والاجتماعي والديني الذي يربط الجزائر بالعالم العربي والإسلامي والإفريقي. في حين لم نتقاسم مع أوربا سوى الحروب شبه الدائمة، وعلاقات تجارية قد تكون مهمة بالنسبة لاقتصاد المدن الساحلية وما جاورها، لكنها ليست ذات أهمية تذكر بالنسبة للاقتصاد البيني مع دول الجوار المغاربي والإفريقي. فضلًا عن غياب التأثير الثقافي والأدبي بين الجزائر وأوربا بسبب الحاجز الديني الذي كان يرفض اقتباس القيم من الغرب النصراني. في حين نرى انسجامًا كاملًا في العلاقات

الدينية والثقافية والفنية والأدبية والاجتماعية على المستويات الجِوارية البينية، أو العربية والإسلامية.

وبتتبع مظاهر الانتقائية في الكتابة التاريخية التي تدون تاريخنا بعيدًا عن المعايير العلمية التي تستوجب صحة المعلومة، وقراءتها بعيدًا عن الأَدْلَجَة والتزوير، وفي ضوء القيم والظروف التي كانت سائدة في العصر الذي وقعت فيه، وليس في ضوء القيم والظروف التي نعيشها اليوم؛ أقول: في ضوء هذه الانتقائية تنتهي تلك الكتابات إلى رسم صورة شائهة لتاريخنا، عمدًا أو سهوًا، فتختفي حينئذ الحقيقة التي يبحث عنها القارئ..

مستويات الكتابة التاريخية وأنواعها

الكتابات التاريخية المتداولة بين الناس ليست ذات مستوى واحد في أصالتها وجودتها، وأهميتها وقيمتها العلمية.

كما أنها ليست على مستوى واحد بالنظر إلى كتَّابها ومؤلفيها. وليست أيضًا على مستوى واحد بالنظر إلى الفئة المستهدفة بهذه الكتابات من القراء والمتابعين.

وعليه؛ فإنه من الأهمية بمكان أن تؤخذ الأمور الثلاثة السالفة الذكر بعين الاعتبار عندما نريد أن نقرأ أي كتاب أو مقال تاريخي.

فبعض الكتابات تتسم بالأصالة والِجدَّة والجودة، والدقة في اختيار المعلومة وانتقاء العبارة. ويلاحظ فيها تحوط كاتبها في انتقاء المعلومة التي يسعى إلى إثباتها أو نفيها، أو تحليلها والتعليق عليها.

بينما يتوسط بعضهم في مستوى الأفكار وكثافة

المعلومات التي يوردها في كتابه، وكذا طريقة عرضه لها. كما يعتدل في حجم الكتاب من حيث عدد صفحاته وحجم الخط ونوعية وكيفية عرض الصور والخرائط والرسوم البيانية التي تساعد على فهم محتوى الكتاب. والسبب في ذلك يعود إلى أن المؤلف يريد أن يخاطب شريحة أوسع من القراء. وعادة ما يكون هؤلاء من غير المختصين من الشباب أو متوسطي العمر. ولأجل ذلك يلاحظ القارئ في هذا النوع من الكتابات اكتفاء أصحابها ببساطة العرض، وسطحية تحليل وتفسير الأحداث التي يقومون بعرضها. كما يكتفون في الغالب بالحد الأدنى من الهوامش والملاحق والصور التوضيحية؛ لأنه لا يريد إرهاق القارئ بها، لئلا يدفعه إلى الملل، ومن ثم التوقف عن القراءة، وبالتالي يضيع المقصود من تأليف الكتاب.

وإلى جانب هؤلاء وأولئك نجد بعض الكتابات يخبط فيها كاتبها خبط عشواء. فيجمع بين الغثِّ والسمين بضمه لكل ما وقعت عليه عينه مما له صلة بكتابه. يلخص ذلك أو يقتبسه مما يجده دون تحقق من صحة المعلومة، ولا سلامة الفكرة. بل ولا تفكير في اتساق ذلك مع سياق وسباق الأحداث، أو تناسبها مع الفضاء الديني والثقافي والاجتماعي الذي وقعت فيه تلك الأحداث إن صح وقوعها.

وكثير من هؤلاء يتصرفون في النقل والتلخيص وعرض

ما يريدون عرضه حسب أمزجتهم، وليس حسبما تعكسه الأحداث في الحقيقة والواقع.

ولا يتردد كثير من هؤلاء في توظيف ما يوردونه في مصنفاتهم من أحداث تاريخية لخدمة أيديولوجية، وقناعات فكرية أو سياسية يرومون الترويج لها من خلال الكتابة في موضوعات تاريخية. كما لا يتردد هؤلاء في التَّمَوْقُع مَعَ أو ضِدَّ صانعي الأحداث التي يقومون بِسَرْدِها، والتأريخ لها أو التعليق عليها وكأنهم أطراف فيها وشركاء في صنعها.

إنه من الضروري جدًّا أن يأخذ القارئ المعطيات المذكورة عندما يرغب في التعامل مع أي نص تاريخي ورد في كتاب أو مقالة أو منشور، وذلك لكي يضع كل كتابة في مكانها المناسب لها، ويعطيها القيمة التي تستحقها.

حول النظرة المتوازنة للأحداث

المؤرخون والرواة والقُصَّاص مُولَعُون بِتَرْوِيجِ غرائب الأخبار التي تَسْتَجِيشُ عاطفة القارئ. ويستوي في ذلك الأخبار المثيرة للإعجاب أو الحزن أو الاستغراب. ونجدهم يجُرُّون القارئ بعيدًا عن النظرة المتوازنة المنصفة للأحداث والأشخاص والمواقف. وبقصد أو دون قصد نراهم يشاركون في إخفاء تفاصيل قد تكون مهمة، من شأنها أن تساهم في تسليط الضوء على خلفيات وسِيَاقِ وسِبَاقِ الظروف التي وقعت في أجوائها تلك الأحداث، أو دفعت أبطال تلك الحوادث إلى اتخاذ تلك المواقف. وهكذا يتشكل حول الحقيقة التاريخية ضباب كثيف يخفي أجزاء مهمة من تفاصيلها.

ولكي تتضح الفكرة بشكل أفضل، لننظر كيف أن المؤرخين العثمانيين حينما انبهروا بالسلطان العثماني محمد الفاتح، الذي أغلق عصرًا وفتح عصرًا آخر بفتحه المبهر

للقسطنطينية. نراهم ـ رغم أهمية الحدث - لا يذكرون عنه سوى فتحه للقسطنطينية، وقضائه على الإمبراطورية البيزنطية، وأوقافه ومدارسه وفتوحاته في البحر الأسود وشبه جزيرة المورة والروملي. وهذا حق لا ريب فيه، ولا شبهة معه. لكنهم يتجاهلون أو يغُضُّون الطرف عن سَنِّه لقانون قتل الإخوة الأمراء المرشحين للملك، بالأمر بنفسه بقتل أخيه. وبفضل هذا القانون المروِّع صار كل أمير يتولى الحكم، يأمر بقتل جميع إخوته الذكور؛ بل تمادى بعضهم إلى قتل الرُّضَّع من الإخوة وأبناء الإخوة. كل ذلك بذريعة الحيلولة دون تنازعهم على العرش وتعريض الدولة للخطر. وإذا ما أشار أحد إلى قانون قتل الإخوة هذا انبرى له العديد من الْمُنَافِحِينَ عن الفاتح، منكرين للقانون تارة، أو مُؤَوِّلين له تارة أخرى. بينما يقوم آخرون بِتَبْرِئَةِ ساحتِه مما حدث من إراقة لدماء الإخوة. صحيح قد يكون القانون قد أسيئ فهمه أو تطبيقه، وصحيح أنه لا أحد يتحمل وِزْرَ أحد لا في الدنيا ولا في الآخرة، لكن ما نريد التنويه به هنا ليس تقييم مدى صواب أو خطأ هذا القانون، بل لفت الانتباه إلى تغاضي الباحثين عن الإشارة إلى مساوئ المرضي عنه، والتشنيع الزائد على غير المرضي عنه عند دراستنا للتاريخ. وكل ذلك بسبب تَمَوْقُعِ المؤرخ وتجنبه للنظرة المتوازنة للأشخاص والأحداث، التي كان عليه أن لا يجعل نفسه جزءًا منها أو طرفًا فيها.

ولنأخذ مثالًا آخر نستعين به على فهم الفكرة موضوع الدراسة. وليكن ذلك عن انبهار المسلمين بالسلطان سليم الأول، لأنه كان شديد الجرأة والحزم، إذ كسر شوكة الصفويين، وقضى على دولة المماليك، وجمع المسلمين كافة تحت دولة واحدة، وأعلن نفسه خليفة للمسلمين. فأعاد للخلافة هيبتها وقوتها. وهي أمور يحمد عليه لا ريب في ذلك. لكن المؤرخين الذين ترجموا له أو تحدثوا عن عصره، يغضون الطرف عن قتله لكافة إخوته وأبنائهم، بما في ذلك الرضع من الذكور. ولم ينج منهم إلا من فرَّ بجلده إلى فارس أو مصر.

لا ريب أن الإنصاف عزيز، لكن النظرة المتوازنة والمعتدلة للأحداث هي السبيل الأَنْجَعُ لقراءة تاريخنا بهدوء، بعيدًا عن الشحن العاطفي الذي يتناقله المؤرخون دون إنصاف.

القسم الثاني

مطارحات حول التاريخ العثماني

أين كان العثمانيون عندما كان الأوربيون يكتشفون العالم؟

كتب أحدهم متسائلًا:

أين كان العثمانيون حينما كان الأوربيون يكتشفون العالم؟

فكتبت معلقًا على تساؤله:

حينما كان الأوربيون يبيدون الهنود الحمر في العالم الجديد، ويحرقون الأخضر واليابس من حضارة المايا في جنوب ووسط أمريكا، ويختطفون أطفال وصبايا إفريقيا وينقلونهم في عنابر السفن كالخرفان، فيموت أكثرهم اختناقًا أو جوعًا أو مرضًا قبل أن يصلوا إلى مجاهل العالم الجديد، كان العثمانيون مشغولين بحماية سواحل بلادك من الإسبان الذين احتلوا موانئ أجدادك الذين عجزوا عن حمايتها،

وعجزوا عن تأسيس دولة مركزية قوية على مدار مئتي عام تتصدى للعدو، وعجزوا أيضًا نتيجة لذلك عن طرد الغزاة منها وتحرير موانئهم ومدنهم الساحلية، فاضطر أهالي بلدك إلى مراسلة الدولة العثمانية مستنجدين بها، طالبين وضع بلادهم تحت حمايتها...

كانوا مشغولين بنقل إخوانك من المستضعفين من أهالي الأندلس الذين تقطعت بهم السبل إلى سواحل الجزائر، وتوطينهم فيها، ومنحهم أراض صالحة للزراعة، وتمكينهم من ممارسة نشاطهم التجاري والحرفي والزراعي ليعيشوا حياة كريمة. وإعفائهم من الضرائب بضع سنين لكي يتمكنوا من إعادة بناء حياتهم في وطنهم الجديد...

كانوا مشغولين بحماية جنوب الجزيرة العربية وشرق إفريقيا، يعني سواحل الصومال وجيبوتي وأرتيريا وتنزانيا من الغارات التي كان يشنها القراصنة البرتغاليون على موانئهم وسفنهم التجارية. ولم يكتف العثمانيون بذلك؛ بل قاموا بتأسيس إيالة الحبشة وإيالة عدن لحماية المسلمين في سواحل شرق إفريقيا وجنوب الجزيرة العربية..

كانوا مشغولين بإغلاق مضيق باب المندب ومضيق هرمز في وجه القراصنة البرتغاليين؛ لكي يبقى البحر الأحمر بحرًا إسلاميًّا، وخليج البصرة خليجًا إسلاميًّا لا تمخر عبابه سوى

السفن الإسلامية. كانوا يقومون بذلك أيضًا لئلا يتمكن قراصنة البرتغال من تهديد الأماكن المقدسة في مكة والمدينة، وكذلك لقطع الطريق على البرتغاليين كيلا يقوموا بخنق التجارة الإسلامية لمسلمي شرق إفريقيا، وجنوب وشرق الجزيرة العربية في البحار الجنوبية مع الهند. . .

كانوا مشغولين بحماية المسلمين في تركستان، وأوزبكستان، وأذربيجان، والقوقاز؛ أي داغستان والشيشان وخانية القرم من العدوان الروسي على بلادهم. . .

كانوا مشغولين بحماية المسلمين في البلقان؛ أي: ألبانيا والبوسنة وكوسوفو والجبل الأسود وتراقيا الغربية من اعتداءات النصارى..

كانوا مشغولين بالتصدي للمدّ الشيعي الصفوي المتطرف، وحماية العالم الإسلامي السني في الشرق العربي والإسلامي..

كانوا مشغولين بحفر الآبار في طرق القوافل، وتأسيس القلاع والحصون وأبراج الحراسة والمراقبة، وشحنها بالجنود لحماية قوافل التجارة والحج من غارات البدو وقطاع الطرق في المناطق النائية. . .

كانوا مشغولين بإرسال وحدات بحرية لإغاثة مسلمي

الهند الذين كانت سواحلهم تتعرض لغارات قراصنة البرتغال..

هذا ما كان يشغل العثمانيين حينما كان همجيو أوربا يبيدون الهنود الحمر، ويختطفون أطفال وصبايا إفريقيا، وينقلونهم إلى العالم الجديد لجعلهم عبيدًا في ظروف أسوء من الظروف التي كانت تعيشها البهائم..

هذا ما كان يشغل العثمانيين قبل 400 سنة من ثرثرتك الفارغة.

لماذا كان العثمانيون يتدخلون لحماية المسلمين في كل مكان؟

قبل الإجابة على هذا التساؤل، يجب تدقيق النظر في النظام العثماني كمنظومة سياسية حكمت رقعة واسعة من العالم الإسلامي والمسيحي، امتدت من جنوب روسيا شمالًا إلى بحر العرب في جنوب الجزيرة العربية، ومن خليج البصرة شرقًا حتى تلمسان غربًا. وإلى جانب ذلك سيطرت على كافة المضائق المائية والسواحل المهمة في الشرق والغرب الإسلاميين. وزيادة على ذلك اتسعت رقعة النفوذ العثماني حتى لم يبق مسجد لم تخطب فيه الجمعة باسم سلاطينها، بما في ذلك الجوامع التي تقع في أقاصي البلاد التي لم تطأها خيول العثمانيين. وما كان الخطباء ليفعلوا ذلك لو لم يكونوا يعتقدون بأن السلطان العثماني خليفة رسول الله ﷺ وسلطان المسلمين كافة. وعليه بالأصالة ثم على غيره بالتبعية تقع مسؤولية حمايتهم من كل ما يسوؤهم.

وعلى مدى ثلاثة قرون، وتحديدًا منذ سقوط غرناطة سنة 1492 حتى مطلع القرن التسع عشر، كان المسلمون إذا أَلَمَّتْ بهم مصيبة أو تعرضوا لعدوان من كافر لا قِبَلَ لهم به، يهرعون إلى السلطان العثماني لائذين به، آملين في نصرته، دون غيره من حكام المسلمين.

لم يكن المسلمون أو ملوكهم من يفعل ذلك فحسب؛ بل كان المستضعفون والمظلومون من النصارى وملوكهم ونبلائهم في أوربا يحتمون بالسلطان العثماني كُلّما نَابَتْهم نائِبَة من عدوهم. وخلال ذلك لم تكن الدولة العلية العثمانية تتردد في التدخل، إما بإرسال مبعوث إلى الدولة المعتدية، أو سجن قنصلها في سجن السفراء المعروف باسم: (يَدِي كُولَه Yedi kule)، أو قتله كإشارة منها إلى إعلان الحرب، أو توجيه حملة أو أكثر على الدولة المعتدية أو الممالك التابعة لها. أو يصدر السلطان أمرًا إلى ولاته وممثليه والبحَّارة الموالين أو التابعين له أن يقعُدوا للعدوِّ كل مَرْصَدٍ. كما كان من المعتاد أن تقوم الدولة العليّة بالتدخل المباشر في المنطقة المُعتدَى عليها. وفي بعض الأحيان تتخذ إجراءات عقابية ذات طابع اقتصادي، كسحب حق الامتياز أو الامتيازات التجارية التي كانت تمنحها الدولة العثمانية للدولة المعتدية قبل حصول الاعتداء. وقد تتمثل الإجراءات في منع السفن التابعة للدول المعتدية من الملاحة في المياه الإقليمية للدولة العثمانية، أو إحدى ولاياتها دون رخصة.

إن اعتقاد الممالك والشعوب الإسلامية بشرعية ومشروعية الخلافة العثمانية، وما يترتب عن ذلك من اعتبار الخليفة والسلطان العثماني المسؤول الأول عن حمايتهم حينما يعجزون عن الدفاع عن بلدهم وحماية أهليهم، الأمر الذي كان يحملهم على الاستنجاد بالسلطان العثماني. وهذا الأخير كان يستجيب لندائهم على الفور كلما استغاثوا به، أينما كانوا وحيثما وجدوا، وذلك انطلاقًا من المبدأ الآنف الذكر.

ووفق هذا المنظور استنجد المسلمون من أهل السنة في بغداد بالسلطان سليمان القانوني حين داهم الصفويون بلادهم، وآذوهم في أنفسهم ومقدساتهم. وكذلك فعل أهالي جيجل وبجاية وتلمسان والجزائر حينما استغاثوا بالإخوة بربروس ـ قبل أن يطلبوا من السلطان سليم الأول أن يلحق بلادهم بالدولة العثمانية ـ لتحرير سواحلهم وحمايتهم من اعتداءات الإسبان. وقبل هذا استغاث أهالي الأندلس بالسلطان بايزيد الثاني، ثم كرروا استنجادهم بالسلطان سليمان القانوني لاحقًا. ونفس الأمر فعله مسلمو شرق إفريقيا وكُوجَارَاتْ بالهند، عندما تعرضوا لاعتداءات البرتغاليين. إذْ استنجدوا بالسلطان سليمان القانوني أيضًا. ومثلهم أيضًا استنجد مسلمو الدولة الشيبانية بأوزبكستان والقرم والقوقاز عندما تعرضوا لاعتداءات الروس.

ومع كل استغاثة لم تكن الدولة العلية العثمانية تتردد في الاستجابة لنداء النجدة. فتسارع إلى اتخاذ التدابير المناسبة لرد العدوان وحماية المسلمين بالطريقة التي تراها مناسبة، وفق ظروفها وإمكاناتها حينئذ.

ولم يكن تدخل الدولة العثمانية مقتصرًا على حماية المسلمين في العالم العثماني فحسب؛ بل كانت تتدخل لحماية الممالك والإمارات المسيحية الخاضعة لها، أو المتحالفة معها أو الموالية لها. وهكذا نجد السلطان سليمان القانوني يقود بنفسه عدة حملات على المجر وغيرها من ممالك أوربا، مثل مملكة أردل Erdel (شمال رومانيا) وأفلاق Eflak (جنوب رومانيا ومولدافيا) وبوغدان Boğdan (وسط رومانيا) ولهستان Lehistan (بولونيا وليتوانا). وعلى نفس النهج سار خلفاؤه من بعده. وذلك كله وفاء منهم بالتزامات الدولة العثمانية التي تعهدت بحماية المسلمين وحلفائها والموالين لها من ملوك وأمراء البلاد المسيحية. وذلك لأن الدولة العلية كانت دولة إسلامية سنية تخضع لتعاليم الإسلام في علاقاتها الدولية، وهي التعاليم التي تقضي بوجوب نصرة المظلوم من أي ملة كان. وتقضي أيضًا بوجوب حماية رعاياها ممن يدخل في ذمتها من غير المسلمين، طالبًا حمايتها أو التحالف معها، مقابل التزامه بدفع الجزية التي يقرها الشرع الإسلامي.

وعندما ضعفت شوكة الدولة العلية العثمانية، وآل نجمها إلى الأفول، رفع السلطان عبد الحميد الثاني شعار الاتحاد الإسلامي الذي تطلق عليه المصادر العربية اسم: الجامعة الإسلامية. والذي كان يقصد به الدعوة إلى التمسك بالوحدة الإسلامية تحت راية الخلافة العثمانية، في مواجهة الغزو الاستعماري الفرنسي والإنجليزي والروسي الذي تكالب على العالم الإسلامي في الشرق والغرب. فلقيت تلك الدعوة استجابة واسعة لدى قادة الفكر والسياسة في العالمين العربي والإسلامي. ولعب هؤلاء القادة دورًا كبيرًا في الدعاية لحركة الجامعة الإسلامية، ونشر الوعي السياسي لدى المسلمين، وفضح مخططات الاستعمار، حتى امتد صدى تلك الدعاية من طنجة إلى جاكرتا. واستمر الحال على ذلك إلى أن أطيح بالسلطان عبد الحميد الثاني سنة 1909، لتندلع الحرب العالمية الأولى عقب الإطاحة به بسنوات قليلة (1914). فما كادت تلك الحرب تضع أوزارها سنة 1918 حتى تبعها إلغاء السلطنة العثمانية سنة 1922، ثم أُلحِقَ ذلك بإلغاء الخلافة الإسلامية عام 1924. ليدخل المسلمون بعدها في مرحلة طويلة من التفرق والتفكك والانحطاط الذي لا زلنا نتجرع غصصه حتى اليوم.

هل تعتبر الدولة العثمانية إمبراطورية؟ وهل يعتبر سلطانها إمبراطورًا؟

أولًا: لا بد من التنويه بأن الاسم الرسمي للدولة العثمانية، والذي كان يكتب في كافة وثائقها الرسمية هو: «دوله علية عثمانية». أي: «الدولة العلية العثمانية». كما كان يرد اسم «دولة آل عثمان» في المصادر العثمانية المكتوبة باللغات العربية والعثمانية والفارسية. وهي اللغات التي كانت معتمدة في التعليم والكتابات الأدبية والتاريخية خلال الفترة العثمانية. وفي هذه المصادر لم يطلق في أيٍّ منها اسم «الإمبراطور» على السلطان العثماني.

ثانيًا: السلطان العثماني كان يحمل أسماء وألقابًا عديدة، وردت في مواضع مختلفة من المصادر العثمانية على وجه الخصوص، وبصفة أقل في المصادر العربية. كما وردت تلك الألقاب كثيرًا في الوثائق العثمانية والسلطانية. ومن هذه

الألقاب: (سلطان، خاقان، بادشاه، خليفة المسلمين، سلطان الروم، خادم الحرمين الشريفين، ملك البرين والبحرين، خان، خاقان الخواقين.. إلخ). واللقب الذي كان يستعمل أكثر من غيره، وكان يخاطب به هو: «بادشاه». وأيضًا: لقب «سلطان». وفي الفترة الأخيرة، وتحديدًا منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني استعمل على نحو ملاحظ لقب «خليفة المسلمين». هنا يلاحظ القارئ بأنه رغم تعدد الألقاب السلطانية للسلطان العثماني، لا نجد من بينها ولا مرة أنه لقب نفسه أو لقبه غيره بلقب «الإمبراطور».

إذن من أين جاءت التسمية أو الوصف؟

أعتقد أن ثمة سببين:

السبب الأول:

أعتقد أنه تاريخي. وذلك أنه من المعلوم أن الدولة العثمانية استولت على ممتلكات الإمبراطورية البيزنطية في الأناضول والرملي (أي: الشطر الأوربي من الأراضي العثمانية). فانتقلت إلى السلطان العثماني على إثر ذلك تلقائيًّا كافة المسؤوليات السياسية والأمنية والدينية المتعلقة بحماية النصارى. فكان من أثر ذلك أن انتقل إليه بصفة تلقائية اللقب الذي كان يحمله الإمبراطور البيزنطي. وهكذا في مقابل لقب «سلطان الروم» الذي ورد في بعض المصادر

العثمانية القديمة، أطلقت عليه المصادر الأوربية لقب «الإمبراطور»، بالرغم أنه لم يحمل ذلك اللقب في الواقع في أي مناسبة.

السبب الثاني:

يعود إلى متابعة بعض الباحثين والمؤرخين المعاصرين من الأتراك والعرب لنظرائهم الأوربيين في إ طلاق وصف «الإمبراطورية» على الدولة العثمانية. وذلك إما تقليدًا لهم دون وعي للبعد الاستعماري الذي يشي به هذا الوصف، وإما اقتناعًا منهم بأن الدولة العثمانية فعلًا كانت إمبراطورية. وذلك بالنظر إلى وجه التشابه الملاحظ في كافة الإمبراطوريات التي تضم تحت سلطانها العديد من الدول والممالك والإمارات والمحميات. وما دامت الدولة التي تتميز بهذا الوصف تسمى في المفهوم السياسي الأوربي «إمبراطورية»، فالدولة العثمانية يصح عليها هذا الوصف إذن من وجهة نظرهم.

شخصيًّا لا أحبذ هذا الوصف؛ لما يوحي به من دلالات إمبريالية استعمارية. كما أن الاسم الرسمي للدولة العثمانية الذي كان يدون في الوثائق الرسمة في الفترة الأخيرة من تاريخيها هو: الدولة العلية العثمانية.

وبناء عليه؛ فإنه من المناسب هو أن تسمى الدولة بما

كانت تسمي به نفسها في مواثيقها الرسمية، ولا يصح أن يطلق عليها اسم «الإمبراطورية»، كما لا يصح أن يطلق على سلطانها لقب «الإمبراطور»؛ لمنافاة ذلك للحقيقة والواقع التاريخي المحفوظ في كافة المصادر العثمانية.

لماذا لا يصح وصف الدولة العثمانية بالإمبراطورية؟

يطلق الأوربيون على الدولة الأممية المتعددة الأعراق والأجناس واللغات، ولها امتداد جغرافي واسع خارج فضائها التقليدي لها وصف «الإمبراطورية»، حتى وإن كانت رسميًّا لا تسمى «إمبراطورية»، ولا يحمل حاكمها لقب «الإمبراطور». وهذا ما جعل بعض المستشرقين الغربيين يصف الدولة الأموية والعباسية بـ: «الإمبراطورية العربية». وبهذا المعنى أطلقوا على الدولة العثمانية اسم: «الإمبراطورية العثمانية». وهو وإن كان سائغًا في الفكر السياسي الغربي، فإنه لا يستقيم في الفكر السياسي الإسلامي الذي تستند إليه الدول الإسلامية الأممية التي وصفت بالإمبراطورية. وأعني بها الدولة الأموية والعباسية والعثمانية. وذلك لسببين رئيسيين على الأقل:

السبب الأول:

يتمثل في أن الإمبراطوريات الغربية (الرومانية والبيزنطية وفرنسا النابليونية على سبيل المثال) كانت تهدف إلى الهيمنة السياسية والعسكرية والأمنية، بإخضاعها للأمم والشعوب التي لا تنتمي جغرافيًّا أو عرقيًّا أو دينيًّا إليها. وتقوم بفرض سيطرتها عليها، وقهر شعوبها وإذلالها، واستغلال كافة إمكانياتها المادية والبشرية. فالإمبراطورية هي أم الامبريالية الحديثة بمفهومها الاستعماري. وهو ما لا ينطبق إطلاقًا على الدول الإسلامية الآنفة الذكر. وذلك لأن توسعها لم يكن يهدف إلى قهر الشعوب التي قامت بإخضاعها لسلطتها.

فالدولة الأموية ـ بصرف النظر عن كل ما قيل عنها ـ كانت تهدف إلى الاستمرار في حركة الفتح الإسلامي التي كانت قد بدأت أصلًا في عصر الخلفاء الراشدين، الذين فتحوا مصر والشام والعراق، وأجزاء واسعة من بلاد فارس. ثم أكمل الأمويون حركة الفتح بفتح خراسان والسند وأواسط آسيا، حتى بلغوا بلاد ما وراء النهر إلى حدود الصين شرقًا، والمحيط الأطلسي والأندلس غربًا. وقد لاحظنا أن شعوب البلاد المفتوحة تعاطفت مع الفاتحين، ولم تدافع عن البيزنطيين أو الفرس أو القوى المحلية الحاكمة التي تصدت للفاتحين المسلمين. بل الذي تولى مقاومتهم هم الجنود

النظاميون أو حلفاؤهم من المرتزقة الذين كانوا يستعينون بهم لإخضاع البلاد التي استولوا عليها بقوة الحديد والنار. وذلك على غرار ما تفعله كافة القوى الاستعمارية الأجنبية التي تقوم بتجنيد مرتزقة محليين أو أجانب تستعين بهم على إخضاع المناوئين لها.

ولاحظنا أيضًا أن أيًّا من الدول الإسلامية لم تجبر الأهالي على اعتناق الإسلام، أو التخلي عن لغاتهم، والتنكر لهوياتهم الثقافية والدينية. كما أنها لم تعامل المسلمين من أبناء البلاد المفتوحة مثلما كانت تعامل الإمبراطورية البيزنطية أو الرومانية أبناء مستعمراتها على أنهم رعايا وأتباع من الدرجة الثانية أو الثالثة.

وما حدث من تجاوزات ومظالم مثل إرهاق الأهالي بالضرائب، أو التمييز بين المسلمين وغيرهم من أبناء البلاد المفتوحة، ونحو ذلك مما ترويه بعض كتب التاريخ، فإن معظم ذلك إما مكذوب أو مبالغ فيه. وما صح وقوعه لا يخرج عن كونه تصرفات فردية ظرفية مخالفة لتعاليم الإسلام التي تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون ذلك الظلم سياسة رسمية للدولة.

ومن الناحية الدينية، نجد الفاتحين من الدول الإسلامية التي تمت الإشارة إليها آنفًا قد تركوا اعتناق الإسلام بالنسبة

لرعايا البلاد المفتوحة خاضعًا للقناعة الشخصية، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، عملًا بقوله تعالى: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّۚ﴾(1)، وقوله: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾(2). وهذا المبدأ سار عليه العثمانيون وطبقوه حرفيًّا على المناطق التي قاموا بفتحها، سواء في إستانبول بعد فتحها، أو في الأناضول، أو في الفضاء الأوربي ذي الغالبية المسيحية، والذي يعرف بـ: «رُومَلِي Rumeli».

وأما الدولة العباسية فإنها لم تعرف حركة فتح جديدة سوى في مناطق محدودة. لكن الذي تحقق في أثناء حكمها الطويل هو اندماج وتمازج الشعوب والأمم التي كانت خاضعة لها تحت مفهوم دار الإسلام، ومفهوم الأمة الواحدة. فتجسد خلال ذلك المبدأ الإسلامي العظيم المتمثل في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾(3).

وعليه؛ فإن الدولة العثمانية لم تشذ عما كان عليه الحال في فترة الحكم الإسلامي السابق لها، بل استمرت على نفس النسق، فكسرت شوكة البيزنطيين ومن كان على شاكلتها من الأنظمة الظالمة والفاسدة، بما في ذلك الأنظمة المسلمة. كما

---

(1) سورة البقرة، الآية: 256.

(2) سورة يونس، الآية: 99.

(3) سورة المؤمنون، الآية: 52.

هو الحال في تعاملها مع الحكم المملوكي في مصر والشام، والحكم الحفصي في تونس، والزياني في الجزائر. وأيضًا مع الإمارات التركمانية في الأناضول. وذلك لأن تلك الأنظمة كانت لا تتردد في التواطؤ مع العدو الكافر وطعن المسلمين من الخلف. فقامت الدولة العثمانية بالقضاء على تلك الدول بناء على قاعدة شرعية أصلها فقهاء ذلك العصر، وهي: «جهاد من يعيق الجهاد، جهاد أكبر».

السبب الثاني:

يعود السبب الآخر الذي يجعل إطلاق اسم الإمبراطورية على الدولة العثمانية، أو على غيرها من دول الإسلام ذات الامتداد الجغرافي الواسع غير مناسب، إلى الاختلاف الجذري الهائل في أهداف وطريقة وآليات التوسع بين ذاك الذي كانت تقوم به الإمبراطوريات الغربية، وبين حركة الفتح الإسلامي الذي كانت تقوم به الدول الإسلامية الكبرى.

فالإمبراطوريات الرومانية والبيزنطية، وكذا الفرنسية، وتلحق بها إنجلترا التي لم تكن تغيب عنها الشمس لاتساع رقعتها الجغرافية، وكذا روسيا القيصرية، نجد توسعها يرمي إلى استعمار البلاد التي قامت باحتلالها أو إخضاعها لنفوذها، وفرض سيطرتها السياسية والعسكرية، متذرعة إلى ذلك بالقوة والبطش. ليس فقط ضد من يقاومها من المقاتلين؛ بل ضد

الأهالي والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان. ولم تكن تلك الإمبراطوريات تتردد في غصب أموال وأراضي وممتلكات أهالي البلاد المُسْتَعْمَرَة. وكان أباطرة وقادة وكبار مسؤولي تلك الإمبراطوريات يصرحون علنًا بأنهم قوة استعمارية غالبة، استولت على تلك البلاد بقوة السيف، وأنها فعلت ذلك لتعلو كلمة الإمبراطورية العظمى، فلا يذكر فيها اسم يضاهي اسم الإمبراطور أو يساميه. فهي كانت تهدف إلى إخضاع الممالك والشعوب معًا، وإلغاء وجودهم نهائيًّا، ولو اقتضى ذلك القيام بمجازر وإبادة تأتي على الأخضر واليابس، وهو ما قامت به بالفعل في أكثر من مكان.

فهل كان ذلك ينطبق على حركة الفتح التي قامت بها الدول الإسلامية الكبرى؟

بالتأكيد لم يكن ذلك كذلك إطلاقًا. فبالعودة إلى الأدبيات التي قامت عليها الدول الإسلامية، والتي كان الخليفة على رأسها، نجد أن هذا الأخير لم يكن يحمل لقب الإمبراطور. كما أن أيًّا من المصادر الإسلامية التي أرخت لتلك الدول لم تطلق على الخليفة أو السلطان لقب الإمبراطور. كما أنها لم تطلق لقب الإمبراطورية على الدولة أو السلطنة الإسلامية.

وبالرغم من الاقتباسات العديدة التي اقتبسها المسلمون

من الفرس والروم في ميادين الإدارة ونظم الحكم، باعتبار تلك الدول أقدم وأكثر تجربة، إلا أنهم لم يقتبسوا منهم لا لقب المسؤول الأول المتربع على أعلى هرم السلطة، ولا على صلاحياته وطريقته في إدارة الدولة والحكم. لماذا؟

لأن صلاحيات الرئيس الأعلى للدولة الإسلامية، سواء كان ملكًا أو سلطانًا أو خليفة، أو حتى واليًا في مقاطعة ما من دار الإسلام، يستمدها من قيم الإسلام المنصوص عليها في القرآن والسنة، والتي ناقش تفاصيلها وجزئياتها الفقهاء بشكل واسع ومفصل في مدوناتهم الفقهية، وكتب السياسة الشرعية.

وعليه؛ فإن تلك القيم ـ أعني القيم التي تحدد آليات الحكم التي يقوم بها الخليفة أو السلطان ـ لا يمكنها أن تلتقي مع القيم الوثنية أو المسيحية التي قامت عليها الإمبراطوريات الغربية التي نتحدث عنها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن حركة الفتح الإسلامي التي انطلقت منذ عصر الخلفاء الراشدين، وبلغت أوج امتدادها في العصر الأموي، لتتوقف في العصر العباسي، ثم تستأنف بشكل حثيث في العصر العثماني من تاريخ المسلمين؛ أقول: إن هذه الحركة لم تكن ترمي إلى احتلال الأرض وغصبها من أهلها، وإذلالهم واستغلالهم

وإجبارهم على ترك معتقداتهم ولغاتهم وثقافتهم، والتخلي عن هويتهم وطرائق حياتهم الخاصة. إنما كان الهدف هو رفع الظلم عن الشعوب والأمم المقهورة والمغلوبة على أمرها. فهي حركة تحرير لا احتلال أو استغلال. تحرير من ظلم الحكام الذين كانوا يرون لأنفسهم حقوقًا خاصة في أموال وممتلكات رعاياهم، بل يرون أنفسهم فوق البشر، يسألون ويحاسِبون ويعاقِبون ولا يسألهم أو يحاسبهم أو يعاقبهم أحد. كانت حركة الفتح ترمي إلى حماية المستضعفين من أي جنس أو دين. ولم تكن تلك الحرب تستهدف الأطفال والنساء والشيوخ ورجال الدين، ما لم يكونوا محاربين أو عونًا أو عينًا للمحاربين. لقد كانت حروب الفتح تهدف إلى إزالة السلطة الظالمة؛ ليُخَلِّيَ بين الناس ودينِ الله يستمعون إليه ويفهمونه، ويتناقشون مع علماء المسلمين وفقهائهم ودعاتهم، فيفهمون منهم عقيدة الإسلام وعبادته وأخلاقه. كما تركت لهم فرصة مشاهدة تطبيق الإسلام ماثلًا أمام عيونهم. وبعد ذلك من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر. وكان الفاتحون يأخذون جزية رمزية من غير المسلمين الذين اختاروا الإقامة في البلاد المفتوحة، أو غيرها من دار الإسلام، مقابل اكتسابهم لصفة المواطنة أو الرعية، حيث تتكفل الدولة الإسلامية بحمايتها من ظلم المسلمين وغيرهم. كما كانوا يستفيدون من حق الإعفاء من إلزامية الخدمة العسكرية

(الجهاد)، وكذلك يُعفون من دفع الزكاة التي تلزم المسلمين فقط.

لقد كانت تلك الجزية ضريبة سنوية تأخذها الدولة من الرجال الذكور البالغين الأصحاء، فلا تؤخذ من المرأة أو الطفل أو الشيخ أو المريض أو الفقير العاجز عن دفعها.

أعود فأقول ملخصًا لما سبق: إن الفروق الجوهرية بين مفهوم الدولة في النظام السياسي الذي قامت عليه الدولة العثمانية، وبين نظيره في النظم البيزنطية أو الرومانية هو الذي يجعل إطلاق صفة الإمبراطورية على الدولة العثمانية غير صحيح؛ لكونه غير مطابق لحقيقة وواقع الدول الإسلامية الكبرى التي وصفت بالإمبراطوريات.

ملاحظات حول استقلالية بعض الممالك والإمارات المحلية عن الإدارة العثمانية مع بقاء تبعيتها لها

في البداية نشير إلى أن فهم فلسفة الحكم العثماني والإدارة العثمانية للمناطق الخاضعة لها أو التابعة لها، يساعدنا على فهم النمط الإداري لكل إيالة أو سنجق تم إخضاعه لإدارتها. وبالطبع فهم تبعية أو استقلال هذه المنطقة أو تلك.

وعليه؛ فإننا عندما نبحث عن تفسير يبرر لنا استقلالية بعض المناطق في إدارة أمورها المحلية داخل المنظومة العثمانية، كما هو الحال في لبنان على سبيل المثال، حيث كان آل معن أو الشهابي أو المارونيين أو الدروز مستقلين بأنفسهم في إدارة المناطق التي يشكلون فيها أكثرية ساحقة؛ أقول: عندما نمعن النظر في هذه الظاهرة، فإن البحث يقودنا

إلى أن نلاحظ بأنه ليس فقط هؤلاء من كانوا يتمتعون باستقلال ذاتي في إدارة أمورهم المحلية. بل يلاحظ ذلك في كافة المناطق الداخلية التي كانت خاضعة للمنظومة العثمانية. ففي الجزائر على سبيل المثال: نجد الإدارة العثمانية قد أبقت على استقلالية مملكة كوكو، ومملكة بني عباس، وإمارة بني ورجلان، وإمارة تنس وبني زيان. ولولا تمرد هاتين الأخيرتين على الحكم العثماني وتواطئهما مع الإسبان لما تم القضاء عليهما.

فالإدارة العثمانية كانت تسعى إلى احتواء القوى المحلية وليس إلى القضاء عليها، فكانت ترضى من تلك القوى أن تخضع لإدارتها ونفوذها. وأما التفاصيل المحلية فقد كانت تتعامل معها بمرونة كبيرة جدًّا.

وهذه الاستقلالية نجد لها نظائر كثيرة في الأناضول وروملي. فقد رأينا كيف أبقى العثمانيون على الإمارات الكردية في جنوب شرق الأناضول، وأبقوا على الكثير من الإقطاعيات النصرانية في البلقان. وأبقوا على استقلالية خانية القرم، وأبقوا كذلك على الدولة الشيبانية في أوزبكستان. وكانت الإمارات النصرانية أو الطوائف غير السُّنِّية الخاضعة للإدارة العثمانية أكثر استقلالًا من غيرهم. كما هو الحال في لبنان والبلقان كما سبقت الإشارة.

وعليه؛ فإنه من الطبيعي أن تحتفظ الأقليات الدينية باستقلالها المحلِّي ضمن بيلربكية أو إيالة الشام. واستمر ذلك حتى حركة الإصلاحات التي بدأها سليم الثالث، ثم أكملها من بعده محمود الثاني، وسار عليها خلفه عبد المجيد ومن جاء بعده.

ومن المعلوم أن المناطق العربية التي ألحقت بالدولة العثمانية تم تقسيمها إلى إيالات. وذلك منذ القرن السادس عشر. وقد أصدر السلطان القانوني قانونًا يسمى «**قانون نامهء سلطان سليمان**»؛ أي: «**رسالة قانون السلطان سليمان**». بناء على هذا القانون أعيد تنظيم الكثير من المؤسسات العثمانية، ومن بينها أمور الولايات العثمانية. ومن الطبيعي أن تحدد تقسيماتها الإدارية وصلاحية كل مسؤول فيها حسب رتبته.

ومن بين الموضوعات التي نص عليها هذا القانون نظام الالتزام. هذا النظام الذي اقتبسه السلاجقة من العباسيين، ثم أخذه العثمانيون عنهم، وقاموا بتطويره وتنظيمه بشكل دقيق. الأمر الذي جعله يصمد طويلًا في وجه التغيرات التي طرأت على مختلف مؤسسات الدولة. وأهم ما جاء في نظام الالتزام هو أن الدولة تمنح امتياز الانتفاع بأرض أو أراضٍ زراعية أو رعوية أو غابية، لقاء تكفُّل الملتزم بجمع المستحقات المالية في المنطقة الممنوحة له. كما كان من اللازم عليه أن يقوم بتأمين عدد من فرسان السِّبَاهيَّة (الصّبايْحِيَّة) يزيد عددهم

وينقص بحسب شَسَاعَةِ الأرض التي يستفيد منها، وحسب العائدات المالية التي تجنى من هذه الأرض. هؤلاء يكون عليهم أن يقوموا بتوفير عدد من الفرسان يزيد عددهم وينقص حسب مساحة الإقطاع الممنوح للتِّيمَارْجِي أو الإقطاعي الملتزم. ويكون على هؤلاء الفرسان أن يشاركوا في العمليات العسكرية التي تقوم بها الدولة عندما تحتاج إليهم. وذلك ضمن الوحدات العسكرية المسمّاة بقوات الإيالة. ويكون ذلك تحت قيادة قائد اللواء الذي يتبعه هؤلاء الفرسان. والمعروف بـ: «سَنْجَقْ بَايِي beyi Sancak». وتقع مسؤولية دفع النفقات والمستحقات المالية لهؤلاء الفرسان على عاتق التيمارجي. ومن بين مسؤوليات هذا الأخير أيضًا، أن يتكفل بالمحافظة على الأمن في كافة المناطق التابعة لمقاطعته.

وفي مقابل ذلك يتمتع الملتزم بالاستفادة بجزء من الضرائب المجموعة في مقاطعته، عدا الضرائب الشرعية (الزكاة والعشور). كما يتمتع بإعفاءات من بعض الضرائب العرفية التي تفرضها الدولة على الرعايا بمقتضى الحاجة. ومن الطبيعي أيضًا أن يتمتع بحماية الدولة في وجه خصومه ومُنَاوِئِيهِ، وأن يستعين بها عند حدوث أي تمرُّد أو عصيان.

وفي فترة الإصلاحات ثم التنظيمات تمت إعادة النظر في التقسيمات الإدارية القديمة. وبناء على تلك المراجعات تم إلغاء نظام الالتزام والإيالة، واستبداله بنظام الولاية. ولم تعد

الشام إيالة كما كان من قبل، بل قسمت إلى عدة ولايات، مثل: ولاية بيروت، ولاية حلب، ولاية عكا، ولاية القدس... وهكذا. وقسمت الولاية إلى لواء، واللواء إلى قضاء، والقضاء إلى ناحية، والناحية إلى قرى.. وهكذا.

لكن الأقليات الدينية استمرت في الاحتفاظ باستقلالها في إدارة أمور الطائفة. وهكذا احتفظ الدروز والمارونيون والشيعة باستقلالهم الداخلي. كما احتفظت بقية الأقليات الدينية باستقلالهم الديني وإدارة أمورهم المحلية في المناطق التي يسيطرون عليها، ويشكلون فيها أغلبية كبيرة. وهكذا نلاحظ استقلال النصارى بكافة طوائفهم في كافة الولايات العثمانية. وأيضًا استقلال اليهود والصابئة شمال العراق، والعلويين في الشام، والزيدية في اليمن، والشيعة الإمامية في العراق وجبل لبنان، والإباضية في الجزائر وجزيرة جربة بتونس وعُمان.

ولا ريب أن الاستقلال المحلي هذا لم يكن ينفرد به لبنان أو الشام؛ بل نجده معمولًا به في مناطق إسلامية سنية أيضًا. فقد أبقى العثمانيون على استقلال الإمارات الكردية في جنوب شرق الأناضول، وهم سنة شافعية، مثلما سبق وأن أشرنا إلى ذلك من قبل. وأبقت إدارة مكة بيد أشراف مكة، يديرونها بشكل مستقل كما كان عليه الحال منذ عصر المماليك. واستمر ذلك حتى قيام الدولة السعودية. ورأينا إبقاء

العثمانيين على استقلالية الكثير من المشيخات ذات الطابع العشائري القبلي في بوادي نجد ومصر والشام، وأوجاقات الغرب.

ونفس الملاحظة نجدها في اليمن، فمنذ الحكم العثماني الثاني لليمن في القرن السابع عشر احتفظ اليمن باستقلاليته في إدارة أموره الداخلية عن طريق شيوخ القبائل. واحتفظ الزيديون باستقلالهم الفعلي في إدارة جميع المناطق التي يقطنها الزيدية.

أتصور أن مسألة الاستقلالية في إدارة الأمور المحلية لم تكن محل نقاش على الإطلاق لدى المسؤولين العثمانيين، بعدما يضمنون ولاء وتبعية تلك المنطقة، مملكة كانت أو إمارة أو مشيخة أو طائفة أو جماعة من الجماعات. إنما كان النقاش ينصرف إلى كيفية جعل تلك الإدارة أكثر إخلاصًا للدولة العلية العثمانية، وأكثر فاعلية في إدارة أمورها المحلية.

إدارة المناطق غير المأهولة خلال الفترة العثمانية

الصحاري والمناطق غير المأهولة لم تكن ترسم حدودها، بما في ذلك صحراء ليبيا، أو حدود الجزيرة العربية مع بلاد الشام، أو جنوب السودان أو جنوب الحبشة... إلخ. بل الحدود بين الولايات العثمانية لم تكن مرسومة أصلًا، وإنما تحدد مناطق الحدود فيها بحسب نفوذ القبائل والإمارات المحلية التي تقررها الإدارة المحلية، أو بتدخل الدولة العثمانية للفصل بين الولايتين. وعندما يحدث بين تلك القبائل أو الإمارات نزاع على مناطق النفوذ ـ وليس الحدود ـ يتم ترسيم الحدود بالتفاوض، أو بضغط من الدولة العثمانية. وذلك لأن المفهوم السياسي للحدود السياسية والمواطنة الذي كان سائدًا منذ الفتح الإسلامي، هو اعتبار دار الإسلام كلها دارًا واحدة، وما عداها فهي دار حرب أو دار كفر. والانتماء

إلى تلك الدولة أو الإمارة الإسلامية إنما كان على أساس الإسلام. فلم يكن يقال عن الرعية: هذا مواطن عباسي أو أموي أو سلجوقي أو فاطمي أو مملوكي أو عثماني أو وطاسي أو مريني أو حفصي. كما أنه لم يكن يقال: هذا مواطن جزائري أو تونسي أو مغربي. بل يقال: هذا من رعايا الدولة المملوكية، أو العثمانية، أو الوطاسية.. وذلك مادام الرعية المسلم مقيمًا في أراضيها. فإذا انتقل إلى غيرها من الدول الإسلامية صار من رعايا الدولة التي انتقل إليها، بصرف النظر عن مكان مولده أو نشأته أو لغته أو عرقه. إذ كان يكفي أن يكون مسلمًا ليكتسب صفة الرعية الذي يدخل في حماية الدولة التي يقيم فيها. فالمسلم لم يكن ينتسب للدولة أو للأسرة الحاكمة.

والحدود السياسية للدولة كانت في الواقع ترسم بين دولتين إحداهما إسلامية وأخرى غير إسلامية. أو بين دولتين أو ولايتين إسلاميتين منعًا للنزاع على مناطق النفوذ وليس لسبب آخر.

وفي حال كون المناطق غير مأهولة، فقد كانت تعتبر أرضًا مشاعًا بين كافة المسلمين، لا تعود ملكيتها لأحد. ولكن إن كانت ثمة قبائل أو إمارات محلية تبسط نفوذها على تلك المناطق أو تقيم قريبًا منها، ففي العادة تكون تلك المنطقة تابعة لها، إلى أن يأتي متغلب آخر فيستولي عليها. وهذا ما ينطبق على الصحراء الجزائرية، حيث كانت تتقاسمها الإمارات

والقبائل المحلية، إذ كانت إمارات بني ورجلان وتوقرت وبني ميزاب يتبعون بايلك الشرق أو بايلك تيطري. وكذلك قبائل الجنوب الغربي لصحرائنا يتبعون بايلك الغرب، حيث كانوا يدفعون ما تقرره عليهم الإدارة المحلية مما يلزمهم من مستحقات مالية وزكاة وعشور ونحو ذلك، مقابل حماية الدولة لهم، مع استمرارهم في إدارة مناطقهم على ما توارثوه من تقاليد إدارية وفق الأعراف المحلية.

وعليه؛ فإن المناطق الصحراوية التي كانت تتبع البيالك المحلية في الجزائر على سبيل المثال، ونقصد هنا: بايلك الشرق والغرب تيطري، أو صحاري نجد والحجاز في شبه الجزيرة العربية، أو شبه جزيرة سيناء، وما شابه ذلك مما لم تصل إليه سلطة الإدارة العثمانية المباشرة، فقد كانت في معظمها غير مأهولة، تقطنها قبائل مترحلة أو شبه مترحلة، كانت تقيم بضعة شهور أو أعوام في منطقة ثم ترحل عنها لأسباب تتعلق بالمراعي ومساقط المياه، أو لأسباب أمنية تدفعها إلى المغادرة إلى مناطق أخرى. فهذه المناطق وما شابهها، كان أهلها يديرون شؤونهم بصورة مستقلة عن أية سلطة إدارية. باستثناء سلطة القبيلة أو الشيخ المحلي. وكانت الإدارة العثمانية تكتفي من هذه القبائل بخضوعها الاسمي لأقرب سلطة عثمانية، والتزامها باللوائح المتعلقة بالأمن وعدم اصطدامها مع القبائل الأخرى.

وفي بعض الأحيان كانت الإدارة العثمانية تمنح القبائل أو الإمارات الأكثر قوة ونفوذًا سلطة محدودة على القبائل والمناطق القريبة منها والمحاذية لها، مقابل استفادة تلك القبائل أو الإمارات من امتيازات إدارية أو مالية، نحو إعفائها كليًّا أو جزئيًّا من الضرائب التي تفرضها على المناطق الحضرية، أو الريفية التي تتميز بخصوبة أراضيها، ونحو ذلك. وكانت السلطة الممنوحة لتلك الإمارات أو القبائل القوية تتّسم بكونها ذات طابع أمني، يهدف إلى تأمين طرق القوافل أو المراعي، أو الحيلولة دون حدوث حروب قبلية تؤثر على الاستقرار والأمن في المنطقة.

القسم الثالث

مطارحات حول
تاريخ الجزائر العثمانية

الدولة والسيادة الجزائرية في سياقها التاريخي

لا ريب أن حضور الجزائر في محيطها الإقليمي والعربي والدولي لم يكن وليد الاستقلال، واتباعها لسياسة مناهضة للإمبريالية العالمية؛ بل كان ذلك تقليدًا ثابتًا في سياستها الخارجية منذ أن أعلنت عن خيارها الاستراتيجي والتاريخي بطلب انضمامها إلى الدولة العثمانية، إدراكًا من زعمائها الذين كتبوا رسالة أهالي الجزائر إلى خليفة المسلمين السلطان سليم الأول، طالبين منه وضع بلادهم تحت حماية الدولة العلية العثمانية، معلنين بشكل واضح، عن ولائهم وتبعيتهم ونصرهم ووقوفهم خلف خليفة المسلمين وسلطانهم الأقوى سليم الأول. وأرسلوا في رسالتهم تلك يرجونه أن يولي عليهم خير الدين بربروس الذي وصفوه بالقائد المجاهد. وذلك بعدما شرحوا له فيها كافة الظروف الموضوعية التي جعلتهم يطلبون

حماية الدولة العلية، مبينين في الوقت نفسه الخطر العظيم الذي يشكله الاحتلال الإسباني لسواحل الجزائر، والمجازر التي قاموا بها في حق أهالي المدن التي احتلوها (يقصدون بذلك وهران وبجاية). دون أن ينسوا التنويه بالجهود العظيمة التي بذلها المجاهدون الأتراك، وعلى رأسهم أروج رئيس (عروج) الذي وصفوه بالأمير المجاهد، والذي قتل شهيدًا. كل هذا أورده أهالي الجزائر في رسالتهم.

إن هذا الطلب لم يكن تقديرًا خاطئًا، ولا بيعًا للوطن أو خيانة له كما يصفه بعض من لا خلاق له، همسًا أو جهرًا؛ بل كان عين الصواب، وكبد الحقيقة التي لا يجادل فيها إلا جاهل بالحوادث التي وقعت في ذلك العصر، أو من أغلق عينيه وأَصَمَّ أذنيه تعنُّتًا وعنادًا عن رؤية الحقيقة. وذلك لأن الإسبان كانوا قد تمكنوا من احتلال كافة الموانئ الفاعلة في الساحل المغاربي، من حجر باديس بالمغرب الأقصى إلى طرابلس الغرب، دون أن يتمكن أحد من الزعماء المحليين بالمغرب أو الجزائر أو تونس أو طرابلس الغرب من التصدي لهم، أو تحرير ميناء واحد من موانئهم. لقد كان واضحًا أن الإسبان عازمون على جعل المنطقة إفريقيا لاتينية أخرى، كما فعلوا في أمريكا التي صارت توصف بأمريكا اللاتينية منذ احتلالهم لها، وتنصيرهم لأهلها بقوة الحديد والنار.

وثمة أمر آخر لا بد من التنويه به، وهو أن ذلك الاستنجاد لم ينفرد به أهالي الجزائر دون غيرهم من المسلمين، فقد استنجد أهالي بغداد بعدهم بسنوات قليلة بالسلطان العثماني سليمان القانوني. وذلك عندما داهمهم الصفويون فارضين عليهم التشيع الصفوي قهرًا وجبرًا. واستنجد بهم مسلمو گوجرات Gücarat بالهند وشرق أفريقيا، حين نكّل قراصنة البرتغال بالمستضعفين من أهل تلك البلاد. واستنجد المسلمون في القوقاز والقرم بالسلطان سليمان القانوني، ومن بعده بابنه السلطان سليم الثاني، ومراد الثالث، وعبد الحميد الأول، وذلك عندما اجتاح الروس بلادهم، وأعملوا فيهم السيف قتلًا وأسرًا واسترقاقًا. واستنجد بهم أيضًا خانات الدولة الشيبانية في أوزبكستان لردّ الصفويين، ثم الروس من بعدهم. كما استنجد أهالي حلب بالسلطان سليم الأول بعدما ضاقوا ذرعًا بظلم المماليك لهم، حتى إنهم أرسلوا إليه بيعتهم قبل أن تطأ حوافر خيله أبواب حلب.

لقد كان استنجاد المسلمين بمن يلتمسون فيه القوة والعدل من ملوك وسلاطين المسلمين، أمرًا مألوفًا لديهم في كافة أنحاء دار الإسلام، ولم ينفرد بها أهالي الجزائر كما يتوهم البعض.

وفي حالة الجزائر كان على أهلها حينئذ أن يختاروا

أحد أمرين: أما أن يخضعوا للعدو الكافر، ويعلنوا تبعيتهم وولاءهم له. وبالتالي يتخلون عن دينهم ولغتهم كما حدث لمسلمي الأندلس، أو أن يحتموا بالسلطان المسلم، ويصطفُّوا خلفه مدافعين عن أنفسهم، وعمن لاذ بهم من إخوانهم ممن هاجر إليهم من أهالي الأندلس. وبذلك يضمنون حماية بلدهم ودينهم، وصون دمائهم وأعراضهم وأموالهم. فكان رأي الحكماء منهم أن يختاروا إعطاء ولائهم ونصرتهم لسلطان المسلمين وخليفة رسول رب العالمين، على أن يضعوا يدهم في يده، يعادون من عاداه ويسالمون من سالمه.

وهذا ما حدث بالفعل، فكانت الدولة العلية عند وعدها وكلمتها، إذ وضعت جميع إمكانياتها العسكرية واللوجستية تحت طلب الجزائر. فكان إرسال المجندين والخبراء العسكريين والمعدات الحربية طيلة الفترة العثمانية من تاريخنا يدخل في هذه السياسة التي لم تتوقف إلا قبيل الاحتلال الفرنسي.

وفي مقابل ذلك كانت الجزائر وفية لالتزاماتها العسكرية والأمنية والاستراتيجية التي تربطها بالدولة العثمانية. فلم تكن تتردد في إعلان الحرب على أي دولة يأمر السلطان بمحاربتها، وتسالم كل دولة يأمر السلطان بمهادنتها. كما أنها لم تتأخر عن المشاركة في الحروب الكبرى التي خاضتها

الدولة العلية العثمانية ضد التحالفات الأوربية في بْرَوَزَة Preveze وإينَه بَخْتْ inepaht[1] واليونان وجزيرة كريت والبحر الأسود. سواء بإرسال وحدات البحرية الجزائرية، أو إرسال قادة بحارة تمرسوا في الجزائر لقيادة وحدات البحرية العثمانية في مختلف الجبهات.

ولتأمين الجزائر لم تتوقف المراسلات التحذيرية التي كان يرسلها السلطان، أو الصدر الأعظم، أو قبطان داريا[2] إلى المسؤولين والقادة العسكريين بجزائر الغرب[3]؛ ليأخذوا أهبتهم للتصدي للحملات التي كانت توجهها القوى الأوربية ضد الجزائر. وفي فترة ضعف الدولة العلية لم تتوقف هذه الأخيرة عن ممارسة نفوذها السياسي لمنع العدو من الاعتداء على الجزائر. وذلك بتحذير بحارة الجزائر وداياتها وكبار مسؤوليها من مَغَبَّةِ الاستمرار في شَنِّ حملاتهم على السفن

(1) تُعرف في الكتابات الأوربية والجزائرية باسم: ليبانت، أو ليبانتو.

(2) القائد العام للبحرية العثمانية، والذي صار يعرف في العصور المتأخرة من التاريخ العثماني باسم: ناظر البحرية.

(3) «جزاير غرب» هكذا كانت تسمى في المصادر العثمانية، تمييزًا لها عن الجزر العثمانية التابعة للدولة العثمانية، مثل: جزاير بحر سفيد، والتي تعني: جزر البحر المتوسط، وكانت تشمل: رودس وقبرص وكريت. وجزاير سبعهء مجتمعه، ويقصدون بها أرخبيل البحر الأيوني الواقع جنوب غرب اليونان حاليًّا.. إلخ.

الأوربية العائدة للدول الأوربية القوية؛ لكي لا تجد هذه الأخيرة ذريعة تتذرَّع بها لضرب الجزائر وتحطيم وحداتها البحرية.

كل هذه العموميات توجد مختلف تفاصيلها في أرشيفنا الوطني، سواء المحفوظ منه بالمركز الوطني للأرشيف، أو بالمكتبة الوطنية الجزائرية، أو الموجود منه خارج الجزائر في أرشيفات تونس أو ليبيا أو المغرب، أو أرشيف رئاسة الوزراء بتركيا، أو إيكس بروفانس بفرنسا، أو سيمانكاس بإسبانيا، أو أرشيف الفاتيكان بِرُوما. وهذا الأرشيف هو المصدر الأصلي والأساسي الحقيقي لتاريخنا، وليس ما يتناقله الكاتبون عن بعضهم بعضًا استنادًا إلى حكايات المقاهي وروايات الأسرى، صانعين منه تاريخًا وهميًّا لا تصلح روايته إلا في جلسات السمر..

رسالة أهالي الجزائر
إلى السلطان سليم الأول

«بعد الدعاء لمقام السلطان العالي بالنصر والسعادة والهداية إلى العمل الصالح، أكتب إليكم عن الأحداث الواقعة في مدينة الجزائر.

إن مقامكم العظيم له من الحظوة القصوى والاحترام الرفيع عندنا، خصوصًا بعدما ذاع صيتكم وذُكرت أيامكم. ونحن نشعر بالفخر والاعتزاز معلنين ولاءنا لكم، انطلاقًا من ثقتنا العالية فيكم. وهذا هو شعورنا سواء كان ظاهرًا أم باطنًا. وننتظر أوامركم السامية لنا. وكونوا مطمئنين أننا لا نشعر تجاهكم إلا بالتوقير والتعظيم. متمنين لمقامكم الشريف العزة والسؤدد. وموقفنا نابع من عاداتنا وتقاليدنا في تبجيل كافة المؤمنين من أولياء الله المؤيدين بنصره، والمظفرين في إلحاق الهزيمة بالكفار، كما وردت لنا الأنباء بذلك. ونفصل إليكم الوضع على النحو التالي:

بعد أن استولت الطائفة الطاغية على الأندلس انتقل شرها

إلى قلعة وهران. ومن ثم خططت للاستيلاء على سائر البلاد، وحصلت على موضع قدم في بجاية وطرابلس. أما مدينتنا الجزائر فقد بقيت بعيدة عن دينهم، ولكنها أصبحت كالغريب وسط هؤلاء. وضيّق علينا أهل الكفر من كل جانب. وما كان منا إلا أن استنفرنا كافة جهودنا، ولجأنا إلى الله الناصر المعين. ولكننا قمنا بدراسة الموقف من عدة وجوه، بعد أن طلبت الطائفة الطاغية منا أن ندخل تحت ذمتها. وقد اضطررنا إلى أن نطلب الصلح مع الكفار بعد اشتداد وطأة المحنة علينا، وخوفنا على أنفسنا وعلى حريمنا وأولادنا من السبي، وأموالنا من السلب. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

بعد هذه الضائقة جاء الكفار واستولوا على وهران وبجاية وطرابلس، ثم قصدوا إلينا بسفنهم للاستيلاء على مدينتنا، وإيقاعنا في حبائل أسرهم وتفريق شملنا. إلا أن قدوم أروج بك مع نفر من المجاهدين في سبيل الله وحماة أهل الدين والمسلمين غيَّر الأمر. وقد فرحنا بقدومه، واستقبلناه بكل احترام، خصوصًا أن هذا المدد قد حررنا من عقدة الخوف بفضل الله تعالى. وكان المشار إليه أروج بك قد قدم على بجاية إحدى المدن التونسية قبل قدومه إلينا. وقصده من ذلك تحريرها من دنس الكفار، ودعم إخواننا المسلمين فيها. وقام بمحاصرة قلعتها بمعاونة المجاهد الفقيه الصالح أبي العباس أحمد بن القاضي. وقاما بتوجيه ضربات ساحقة للكفار عن طريق هدم القلعة، وبث الخوف في

صفوف الأعداء. وهكذا استطاعا الدخول إلى القلعة على مرأى من الكفار. وكانت هناك مجموعة من المجاهدين استطاعت أن تسيطر على أحد أبراج القلعة، وهكذا دخلوها عنوة، وفرَّ بعض الكفار، والبعض الآخر قتل في انتظار نار جهنم التي أعدها الله للكفار. وقد قاتل المجاهدون ضد الكفار قتالًا عظيمًا، وأبدوا مشاهد مثيرة من البسالة والإقدام ليلًا ونهارًا، من شروق الشمس حتى غروبها.

وقد قدم إلينا المشار إليه أروج بك في قلة من أصحابه ليكونوا عونًا لنا في قتالنا ضد أعداء الدين، وهذا هو السبب بالذات الذي حررنا من عقدة الخوف من الأعداء.

وقد نال المشار إليه مرتبة الشهادة في معركة تلمسان، وحل محله في قيادة المجاهدين شقيقه أبو التقى خير الدين، وكان خير سلف؛ لأننا لم نعهده إلا متبعًا للشرع الشريف وسنة المصطفى ﷺ. ولم يثبت عليه إلا التعظيم لمقامكم، ودأبه على الجهاد لإعلاء كلمة الله. وبذلك نال محبة الجميع واحترامهم. وكيف لا ينالها وهو أتى بقلب سليم ونية صادقة للجهاد في سبيل الله، مُقدمًا عليه بكل بسالة وإقدام، مضحيًا براحته، منفذًا لأمر الله تعالى بالجهاد، ومنطلقًا من عقيدة إيمانية كأنها كوكب وهاج.

وأود أن أعلمكم أن خير الدين نوى زيارتكم، إلا أن أعيان

البلدة المذكورة قد رجوه بالتخلي عن فكرة الزيارة حاليًّا؛ لعدم زوال خطر النصارى الكفار، وبدلًا منه اتفقنا على إرسال العالم الفقيه سيدي أبي العباس أحمد بن علي بن أحمد، وأرسلناه إلى حضرتكم فعلًا، ويحمل منا رسالة ولاء لمقامكم الرفيع.

واعلم سيدي أن إقليم بجاية وأهالي الشرق والغرب في خدمتكم، وأن ما حدث في هذه الديار قد تم شرحه لكم في هذه الرسالة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كتب في أوائل ذي القعدة من عام 925هـ.

وقد تم إرسال رسالة أخرى من قبل عبد الله المنزوي والمعتكف في الجامع الأعظم في الجزائر، وخادمه محمد بن منصور الحلبي، وقد شرحا في هذه الرسالة مدى ضخامة المحن والمشكلات التي صادفوها قبل وصول خير الدين حتى أشرفا على الهلاك. وترجم المكتوب من قبل خير الدين شقيق المرحوم أروج بك»[1].

(1) تنويه: عبارة «وترجم المكتوب من قبل خير الدين شقيق المرحوم أروج بك» ليست موجودة في الوثيقة الأصلية المحفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء، والتي أوردناها كما هي في الصورة. شخصيًّا لا أدري لماذا أضاف الدكتور التميمي هذه العبارة. وقد آثرت إيرادها كما وردت في ترجمته التي نشرت في أكثر من موضع.


مترجم مكتوب قاضي وخطيب وفضلا وايمة وتجار واعيان وكافة رعايا وعامة برايای مدينة جزاير

نسخة من رسالة أهالي الجزائر إلى السلطان سليم الأول، مؤرخة في أوائل ذي القعدة 925هـ، الموافق لـ: أوائل نوفمبر 1519.
مكتبة طوب قابي سرايي، إستانبول، رقم: رقم: 6456.

هل كان الحكم العثماني للجزائر احتلالًا واستغلالًا؟

كثير من المهتمين بتاريخ الجزائر العثمانية يتساءلون عن توصيف الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر: هل كان الحكم العثماني للجزائر احتلالًا واستعمارًا يضاهي الاحتلال الفرنسي؟

والجواب هو أن الحكم العثماني للجزائر لا يمكن وصفه بالاحتلال أو الاستعمار، مثلما لا يمكن تسمية الفترة الأموية والعباسية من تاريخ المغرب العربي والأندلس بالاحتلال الأموي أو العباسي. كما لا يمكن وصف الفترة المرابطية بأنه احتلال موريتاني أو مغربي للجزائر. ولا يمكن وصف حكم الحفصيين لمدن عنابة وبجاية وقسنطينة بل والجزائر العاصمة بأنه احتلال تونسي للجزائر. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن مفهوم الانتماء السياسي قبل ظهور

الدولة الوطنية والقومية عقب الثورة الفرنسية، واكتساح المفاهيم السياسية الغربية للعقل العربي، كان يقوم على أساس الانتماء للإسلام فقط، وليس للسلطة الحاكمة أو الرقعة الجغرافية المحكومة.

وعليه؛ فإنه لم يكن مُهمًّا إطلاقًا جنسُ أو لونُ أو لغةُ الحاكم مادام مسلمًا كفؤًا. لذلك كانت مصر يحكمها المماليك وجلهم شراكسة. وفارس كان يحكمها الصفويون وهم تركمان، وأفغانستان وباكستان وأجزاء واسعة من الهند كان يحكمها المغول. وهؤلاء لم يكونوا من أهل تلك البلاد، إنما كانوا مسلمين فقط. ولم يكن أهل البلاد المحكومة ينظرون إليهم على أنهم غرباء أو مغتصبون للسلطة. وعليه؛ فإن العثمانيين لم يكونوا استثناء عما كان عليه الحال في تلك العصور بحكمهم لبلاد كثيرة منها الجزائر. ومن الطبيعي أن تجد في الحكومة الواحدة من حكومات ذلك العصر وزراء وقادة وقضاة ومفتين وموظفين سامين في الدولة من جنسيات وأعراق مختلفة، لا يجمعهم شيء سوى الإسلام والولاء للدولة التي يخدمونها.

ومن هذا المنظور لم يكن الجزائريون ينظرون إلى العثمانيين على أنهم غرباء ومحتلون. بل كانوا يرونهم مجاهدين حماة لهم ولدينهم وعرضهم من الاعتداءات التي كانت تقوم بها الدول الأوربية بشكل متكرر على مدار ثلاثة

قرون. كما كانوا ـ أي الجزائريون - يهبون هبَّة رجل واحد لمساندة العثمانيين حينما تتعرض الجزائر لحملات أوربية على سواحلها. بل كانت وحدات البحرية الجزائرية تشارك في الحروب العثمانية ضد التحالفات الأوربية.

ولأجل ذلك لم نلاحظ قيام أي حرب تحريرية في الجزائر أو في غيرها من الولايات العربية بُغية الاستقلال عن الدولة العثمانية[1]. بل إن الحروب التي استهدفت الاستقلال عن الدولة العثمانية قام بها النصارى في اليونان والبلقان. وحتى تلك الحروب لم يقم بها أهل تلك البلاد من تلقاء أنفسهم، بل بتحريض من روسيا التي كانت تستعمل نفوذها الديني لتمزيق الدولة العثمانية من الداخل والخارج. وأما المسلمون فقد ظلوا مخلصين في ولائهم للدولة العثمانية حتى بعد الاحتلال الفرنسي والإنجليزي للبلاد العربية.

---

(1) الحرب الوحيدة التي قامت في البلاد العربية واستهدفت طرد العثمانيين من بلاد الشام هي ما يسمى زورًا وكذبًا بالثورة العربية الكبرى. التي تولى الإنجليز التخطيط لها والإشراف عليها؛ ليتقاسموا بعد ذلك الولايات العربية في بلاد الشام، وتمزيق ما بقي من جسم الدولة العثمانية، لكي يتسنى لهم الانفراد باحتلال الشام والعراق. وهو ما حصل بالفعل. حيث احتل الإنجليز والفرنسيون كافة ولايات الشام والعراق، بعدما انقلبوا على الثائر الأخرق الشريف حسين قائد الثورة المشؤومة.

وأما حركات التمرد التي اندلعت في مناطق مختلفة من الجزائر، فقد كان بعضها يقوم بها زعماء محليون أو قبليون لهم طموحات سياسية ذاتية، قاموا بسببها بتحريض أتباعهم على تأجيج التمرد، كثورة ابن القاضي، والشيخ سالم التومي، وأمراء بني زيان. وبعضها كانت احتجاجًا على مظالم الإدارة المحلية؛ بينما كان بعضها الآخر بتحريض من سلاطين المغرب أو تونس، كثورة درقاوة وابن الأحرش. وذلك لتصفية حسابات سياسية إقليمية ضد السلطة العثمانية في الجزائر، مثلما تفعل كافة القوى المناوئة للسلطة المركزية في كل عصر ومصر.

وثمة أمر آخر لافت للانتباه، هو أن الكثير من القبائل التي كانت تستوطن الجبال، ممن كانت تعرف بالقبائل الممتنعة، في حالة تمرد شبه دائم على الإدارة العثمانية في الجزائر، وليس بإمكاننا التطرق إلى أسباب ذلك في هذه الدراسة؛ أقول: هذه القبائل عندما رأت أن البلاد صارت معرضة لخطر الغزو الأجنبي، تركت خلافها مع السلطة جانبًا، واحتشدت إلى جانب القوات النظامية، متصدية للإسبان سابقًا، ثم للفرنسيين لاحقًا.

فلو كان العثمانيون محتلين للجزائر ـ كما يقول الأفَّاكون ومن ضاقت عقولهم عن فهم الحقائق ـ فلماذا في كل حملة

أوربية تتعرض لها الجزائر، يهرع الشعب من كافة نواحي الجزائر للدفاع عن الدولة جنبًا إلى جنب مع القوات العثمانية النظامية؟

وعندما ننظر إلى عدد الوحدات النظامية البرية الإنكشارية التي كان لها امتداد في نواحي مختلفة من البلاد، نلاحظ بأن عددها لم يكن يزيد عن بضعة آلاف في كل الجزائر. وبعضها لم يكن يزيد عن 50 جنديًّا في المدينة الواحدة. فهل يمكن لـ: 50 أو 100 جندي أن يحتلوا مدينة؟ أي عقل هذا الذي يخيل إليه بأن سرية من الجنود بإمكانهم أن يحتلوا مدينة وضواحيها وريفها والقبائل المحيطة بها؟

وبناء على ما تقدم، يُمكننا أن نخلُص إلى أن الاحتلال يكون من طرف قوة أجنبية لأرض أجنبية من أجل استغلال البلاد المستعمَرة. وهذا لم يكن ينطبق على الحكم العثماني في الجزائر. وذلك لأن العثمانيين قدموا إلى الجزائر بناء على استنجادات متتالية من أهالي بجاية وجيجل والجزائر وتلمسان.

وحينما ننظر إلى الشِّقِّ الاقتصادي من الموضوع، نجد بأن الحكم العثماني لم يكن في الواقع يهدف إلى استغلال الموارد الجزائرية، بدليل أن جميع الجبايات التي كانت تُجمع كان يتم إنفاقها لتغطية النفقات المحلية للإيالة. وكانت الجزائر ترسل مستحقات مالية كل ثلاث سنوات إلى إستانبول مساهمة

منها في تغطية نفقات الخزينة المركزية للدولة العثمانية، التي كانت تنفق على الولايات التي ليست لها موارد كافية، أو تعرضت لكوارث الحروب والأوبئة والبيئة ونحو ذلك. ومع ذلك فقد كانت الدولة العثمانية تُزوِّدُ الجزائر بما تحتاجه من معدات عسكرية من مدافع وقذائف وسفن حربية، بالإضافة إلى إرسال الجنود الذين كان يتم تجميعهم في مراكز تجنيد في عدة مدن ساحلية بالأناضول، وكذلك الخبراء في صناعة الأسلحة وإصلاح السفن وغير ذلك. كل ذلك كان يتم بدون أن تدفع الإيالة شيئًا لقاء ذلك.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، نلاحظ بأن خطباء الجمعة في مساجد الجزائر ظلوا يخطبون الجمعة باسم الخليفة والسلطان العثماني حتى سنة 1840؛ أي: عشر سنوات بعد الاحتلال الفرنسي، لم يتخلوا عن التعبير عن ولائهم وتبعيتهم للدولة العلية العثمانية، إلى أن تم منعهم من قراءة الخطبة باسم السلطان العثماني. إذ أن الإدارة الاستعمارية بعدما ثبتت أقدامها في الجزائر، منعت خطباء الجوامع من قراءة خطبة الجمعة باسم الخليفة والسلطان العثماني في كافة جوامع وهران، بعدما سبق أن منعتها في جوامع المناطق التي تمكنت من احتلالها والسيطرة عليها. وهذا كله مثبت في الوثائق المحلية أو وثائق الأرشيف العثماني بإستانبول. وأما في مدينة الجزائر فقد مُنع خطباء المساجد من الخطبة باسم السلطان

العثماني منذ نفي شيخ الإسلام ابن العنابي الذي كان يمثل أعلى سلطة دينية في الجزائر، وكذلك المفتي المالكي ابن الكبابطي الذي كان هو الآخر ثاني أكبر مرجع ديني في الجزائر العثمانية.

فإذا كان الحكم العثماني للجزائر احتلالًا، فما بال خطباء الجوامع متشبثين بالسلطان العثماني يخطبون باسمه، رافعين أيديهم إلى السماء بالدعاء له، وسلطته لا تصل إليهم؟

وأخيرًا لا وجه للمقارنة إطلاقًا بين الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، وبين الاحتلال الفرنسي الذي جثم على صدر الجزائر وشعبها مئة وثلاثين عامًا، لا في المنطلقات، ولا في الأهداف، ولا في الآليات، ولا في النتائج المترتبة عن ذلك الحكم.

الحكم العثماني في نظرنا مرحلة تاريخية مفصلية مهمة عاشتها الجزائر، مثلما عاشتها كافة الولايات العربية التي خضعت للحكم والإدارة العثمانية على مدى ثلاثة قرون، وبعضها زاد عن ذلك وامتد حتى الحرب العالمية الأولى. وهذه المرحلة تشكلت فيها الدولة الجزائرية الحديثة الموحدة لأول مرة في تاريخها، بفضائها الجغرافي الذي كان يمتد من القالة شرقًا إلى نهر ملوية غربًا، ومن البحر شمالًا حتى جنوبنا الكبير. وفي هذه المرحلة أيضًا تحولت مدينة الجزائر من مدينة

صغيرة لا يكاد يسمع بها أحد، إلى واحدة من أكبر المدن المتوسطية وأكثرها تأثيرًا في سياسة واقتصاد الدول المطلة على غرب البحر المتوسط.

وعليه؛ فإن بلادنا لم تكن استثناء في طريقة تشكلها خلال هذه المرحلة من تاريخها الحديث، ولا يمكن اعتبار ارتباط نشأتها الحديثة بالدولة العثمانية نقيصة أو مثلبة تُعاب عليها؛ بل العكس هو الصحيح تمامًا.

وتلك المرحلة لا ريب أن لها ما لها وعليها ما عليها. ولا يصح بمنطق العلم أو بمنطق التاريخ أن تؤخذ عيّنات سيئة من الحكام والمسؤولين المحليين الذين حكموا أو أداروا بعض مؤسسات الإيالة في ظروف استثنائية، معظمها كان في الأربعين أو الخمسين سنة الأخيرة من المرحلة السابقة للاحتلال الفرنسي، كما لا يصح تعميم مفاسد تلك الفترة على ثلاثة قرون من تاريخٍ كله جهاد وغزو ودفاع عن دماء وأموال وأعراض الجزائريين.

مفهوم الإيالة والتبعية والاستقلال خلال الفترة العثمانية

تعتبر الإيالة Eyâlet أكبر مقاطعة إدارية في التقسيمات الإدارية العثمانية. ويكون الوالي المكلف بإدارتها برتبة بگلربگی (بيلرباي). ولم يكن اعتبار الجزائر إيالة تصنيفًا خاصًّا بها دون غيرها؛ بل كان يشمل كافة المناطق التي كانت خاضعة للحكم العثماني المباشر.

ونذكر بأن هذا النظام لم يقم العثمانيون باستحداثه، بل ورثوه عن السلاجقة الذين كانوا يلقبون البيلرباي بـ: «ملك الأمراء». وقد ورث السلاجقة هذا النظام عن العباسيين الذين كانوا يُقِرُّون بالسلطة للولاة التابعين لهم على ما تحت أيديهم من أراضٍ. وهؤلاء الولاة كانوا يحملون لقب (والي) حينما كانت الدولة العباسية في أوج قوتها. وعندما ضعفت الدولة أطلقوا على أنفسهم ألقابًا سلطانية قبل أن يتحولوا مع الزمن

إلى أسر حاكمة محلية. ولا ريب أن العباسيين لم يبتكروا هذا النظام بل ورثوه عن أسلافهم الأمويين. إذ كان والي مصر مثلًا يحكم مصر وما تلاها. ووالي أفريقية يحكم تونس والجزائر والمغرب والأندلس في المرحلة الأولى التي تلت فتحها. وكان والي الشام يحكم كافة بلاد الشام. ووالي العراق كان يحكم عراق العرب وعراق العجم وخراسان وبلاد ما وراء النهر.

إذن كل ما قام به العثمانيون هو أنهم أعادوا تنظيم وتأطير هذا النظام، بحسب التغيرات التي تتناسب مع ذلك العصر، ووفق القوانين والنظم العثمانية التي كانت تسير عليها الدولة العلية. ومن الطبيعي أن نلاحظ بأن هذا النظام ـ أي البيلربايلك أو الإيالة ـ قد تم الاستغناء عنه عندما احتاجت الدولة إلى تحديث نظمها الإدارية. وقد حدث ذلك بالفعل عندما تم إحلال نظام الولاية محل نظام الإيالة بفترة قصيرة قبل الاحتلال الفرنسي لبلادنا.

ونظام الولاية هذا لم تدركه الجزائر؛ لأنها كانت قد وقعت تحت الاحتلال الفرنسي. لكنه طبق على بقية الولايات العثمانية، بما في ذلك مصر والعراق الحجاز واليمن، وطبعًا في مناطق كثيرة من الأناضول والرُّومَلِي.

والفرق بين إيالة وأخرى كان يتمثل في هامش

الاستقلالية الممنوح لتلك الإيالة أو غيرها، مراعاة لظروفها الخاصة. ومنها الجزائر بطبيعة الحال. ففي الحقيقة فإن الجزائر بقي نظام الإيالة مطبقًا عليها طيلة الفترة العثمانية من تاريخها. والمتغير الذي حدث لم يكن في النظام الإداري، إنما كان في هامش الاستقلالية فقط.

فالجزائر باعتبارها كانت دارًا للجهاد؛ أي جبهة حرب مفتوحة في وجه أوربا التي لم تتوقف عن شَنِّ حملاتها مجتمعة أو منفردة على الجزائر، جعل الدولةَ العثمانية تُبقي الجزائر على استقلاليّتها الواسعة في إدارة أمورها السياسية والعسكرية والأمنية. لكنها ـ أي: الجزائر ـ كانت تلتزم بتطبيق النظم الإدارية والمالية المطبقة في كافة الإيالات العثمانية. وذلك بعد تكييفها لتتناسب مع الظروف الاجتماعية والمالية المحلية.

وحاكم الجزائر بصرف النظر عن اللقب الذي كان يُدعى به (باشا، آغا، داي...) كان برتبة بيلرباي؛ أي أمير الأمراء، أو ميرميران كما يرد في بعض الوثائق. وهذه الرتبة يتولّاها الحاكم الذي يشرف على إدارة مقاطعة إدارية واسعة برتبة إيالة أو بيلربكية كما سبقت الإشارة إلى ذلك. إلا أننا لاحظنا بأن المراسلات الرسمية التي كانت ترد من الديوان السلطاني كانت تخاطب دايات الجزائر أيضًا بلقب بيلرباي،

وأحيانا أمير الأمراء الكرام. إذ نجدها في المراسلات المحفوظة في أرشيف المكتبة الوطنية وهي معرَّبة، وكذلك وثائق خط همايون المحفوظة بالمركز الوطني للأرشيف، وهي أيضًا مترجمة إلى العربية. كما نجدها في مقررات الدفاتر المهمة التي تصدر عن الديوان السلطاني. فعندما نمعن النظر في وثائق المكتبة الوطنية على سبيل المثال نجد مراسلات سلطانية تخاطب الداي حسين بهذه العبارة: «**بيلرباي جزائر الغرب الداي حسين باشا**».

لاحظ معي كيف أن السلطان يخاطب الداي حسين بلقب بيلرباي، وباشا وداي في نفس الوقت.

ألا يدل هذا على أن لقب بيلرباي، وداي، وباشا كانت ألقابًا إدارية مترادفة، وأن جميع الولاة الذين حكموا الجزائر كانوا يحملون نفس الرتبة في السلَّم الوظيفي المعتمد في الإدارة العثمانية، وأنه لم يتم تغيير حاكم الجزائر، وأن التغيير الذي حصل في الواقع لم يكن سوى في الألقاب التي يدعى بها فقط؟؟

ثم ألا نفهم مما قيل ويقال: بأنه كانت ثَمَّةَ مرحلة تدعى بمرحلة البيلربايات، وأخرى تدعى مرحلة الباشوات، وثالثة تدعى مرحلة الأغوات، ورابعة تدعى بمرحلة الدايات، لا وجود لها في الواقع؛ لأن البيلرباي هو نفسه باشا، وهو نفسه

داي، وإذا كان ينتمي إلى وحدات الإنكشارية فهو أيضًا آغا في نفس الوقت؟؟..

وهذه الملاحظة تدلنا على أمرين مهمين:

الأول: أن جميع حكام الجزائر منذ إلحاقها بالدولة العثمانية كانوا برتبة بيلرباي. وعليه؛ لا توجد مرحلة في تاريخ الجزائر اسمها مرحلة البيلربايات. لأن جميع حكام الجزائر كانوا يحملون هذه الرتبة وهذا اللقب. والسبب هو أن حاكم الإيالة يجب أن يكون برتبة بيلرباي أو ميرميران حتى يتسنّى له أن يُعَيَّنَ في هذا المنصب.

تحقيب مراحل الحكم العثماني في الجزائر بتغيير ألقاب «الولاة»!!

قبل الحديث عن تحقيب[1] مراحل الحكم العثماني للجزائر، وربطه بالتغيرات التي حدثت على رأس هرم السلطة العثمانية بالجزائر، أود التنويه إلى أنه لا جدال في أن الدولة مثل الإنسان، يعتريها ما يعتريه من طفولة وشباب وكهولة وهرم وسقوط.. وخلال مسيرتها الطويلة تمر بها انتصارات

(1) التحقيب: تقسم تاريخ الدول إلى حقب ومراحل تاريخية، كل مرحلة تتميز عن غيرها بمميزات وخصائص تجعل تلك الحقبة تختلف عن الحقبة السابقة.

وإخفاقات وكوارث وأفراح... إلا أن التحقيب ينبغي أن يستند إلى حوادث مفصلية تعتبر بحق منعطفًا حقيقيًّا تنتقل به الدولة من طور إلى طور. ولا معنى لربط تلك الحوادث بشخص الحاكم، بل يجب أن تكون مرتبطة بتحولات عميقة تتراكم ليحدث عقبها الانعطاف الذي تنتقل به الدولة من مرحلة إلى أخرى. فقد يكون التحول حربًا دولية أو إقليمية، أو انتفاضة شعبية تطيح بالنظام الحاكم، أو كارثة طبيعية تؤدي إلى اهتزازات كبيرة يتغير بها النظام السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي، أو حركة نهضوية عميقة تمس كافة مؤسسات الدولة والمجتمع.

وأما ربط الحقبة التاريخية باعتلاء فلان العرش أو نزوله عنه، أو انقلاب قام به زملاؤه ليستبدلوا به غيره، فلا أراه يصلح لأن يكون عنوانًا لمرحلة جديدة من تاريخ الدولة. كما أن الحاكم الذي كان يُدعى «بيلرباي» ثم صار يدعى «باشا» أو «أغا» أو «داي»، لا يعني أنه قد صار في رتبة أعلى أو أدنى مما كان عليه سلفه، وذلك لأنه حاكم على نفس الإيالة التي كان يحكمها من سبقه، وبالتالي فهو يحمل نفس الرتبة التي كان يحملها سلفه، بذات اللقب أو بلقب آخر، مثل: باشا أو أغا أو داي. فهذه ألقاب لرتبة إدارية واحدة هي: «**بيلرباي**». وحامل هذه الرتبة هو فقط من يحق له أن يكون واليًا عامًّا على ولاية كبيرة برتبة: «**إيالة**».

الثاني: وهو أن الجزائر بقيت مقاطعة إدارية كبرى مصنفة بصفتها «إيالة». ولم يلغ ذلك النظام بالنسبة للجزائر منذ عصر بربروس إلى الداي حسين. ولم أعثر حتى اليوم على أية وثيقة أو مصدر موثوق يفيد بشكل صريح أنه تم الغاء صفة الإيالة عن الجزائر، وانتقال الجزائر إلى صفة إدارية أخرى داخل المنظومة العثمانية.

مدى استقلالية الجزائر عن الدولة العثمانية

وأما استقلالية الجزائر عن الدولة العثمانية، فقد دلت الأحداث على أن الجزائر كانت مستقلة استقلالًا فعليًّا واقعيًّا؛ أي فرضه الواقع الفعلي الذي كانت تعيشه الجزائر خلال تلك الفترة. ولم تكن الجزائر أبدًا في أي يوم من أيام تاريخها تدار بطريقة مركزية، منذ التحاقها بالدولة العثمانية إلى أن تم احتلالها من طرف الاستعمار الفرنسي. فالممارسة الإدارية والعسكرية والتنظيمية والمالية كلها كانت تمارس بشكل مستقل تمامًا عن مركز الدولة العثمانية.

لكن هذه الاستقلالية كانت استقلالية ممارسة فعلية أملاها الواقع والحاجة. ولم تكن الدولة العثمانية تتدخل في الطريقة التي تدار بها الإيالة، لا في علاقاتها الخارجية أو الداخلية، ولا في إدارة أمورها العسكرية والأمنية، باستثناء التعيينات العسكرية في المناصب العليا؛ لاعتبارات أمنية من

جهة، ولارتباط بعض الوحدات العسكرية في الجزائر بالقيادة العليا في إستانبول، مثل وحدات الإنكشارية. ويستثنى من ذلك أيضًا تدخل السلطان عندما يستولي غزاة البحر الجزائريين على سفينة تابعة لدولة تربطها معاهدة سلام مع الدولة العثمانية، أو إحدى الإيالات التابعة لها. حيث إنه من المحتمل أن لا يكون غزاة البحر على علم بهذه المعاهدات، فيقومون بالاستيلاء على سفن الدول المعادية كما هو معتاد في حالة الحرب. وعندما تحدث مثل هذه التجاوزات يقوم قنصل الدولة التي تتبعها السفن التي تم الاستيلاء عليها بتقديم شكوى إلى السلطان، فيتدخل هذا الأخير طالبًا من الداي ضرورة احترام المعاهدة، ومن ثم يأمره بإطلاق سراح الأسرى، وإعادة ما تم الاستيلاء عليه من أموال، وتعويض ما تم استهلاكه منها. كل هذه المعطيات يمكن ملاحظتها متكررة في مراسلات عديدة محفوظة في مركز الأرشيف العثماني[1].

وأما غير ذلك من العمليات البحرية التي كان يقوم بها غزاة البحر، أو وحدات البحرية الجزائرية، فلم تكن ترجع

(1) تم نشر بعض هذه الوثائق في كتاب: *Osmanlı Belgelerinde Cezayir* وتمت ترجمته إلى اللغة العربية بنفس الاسم: «**الجزائر في الوثائق العثمانية**»، ترجمة زينب دراج وعبد الباسط مكي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الجزائر 2018. وقد تم نشر الكتاب برعاية وكالة التعاون والتنسيق التركية بالجزائر سنة 2018.

الجزائر إطلاقًا إلى مركز الدولة العثمانية. وكان رأي الجزائر هو المعتمد والمُعَوَّل عليه في القرارات التي يتخذها الديوان السلطاني فيما يتعلق بأمن سواحل أوجاقات الغرب (طرابلس الغرب وتونس والجزائر). وذلك بناء على ما يشير به الداي أو ديوان الجزائر.

وأما الاستقلال القانوني؛ بمعنى أن الدولة العثمانية وقعت اتفاق فك الارتباط مع الجزائر، تصير بموجبه هذه الأخيرة دولة مستقلة استقلالًا تامًّا، أو أن الأهالي قاموا بانتفاضة أو حرب تحريرية، أفضت إلى استقلال الجزائر عن الدولة العثمانية على غرار ما حدث في ثورة التحرير الوطني الذي استقلت بها الجزائر عن الاستعمار الفرنسي، أو أن أحد دايات الجزائر أعلن استقلاله من طرف واحد عن الدولة العثمانية، وقرر ضرب العملة وقراءة الخطبة باسمه؛ فكل هذا لم يحدث على الإطلاق.

وأما ما يتشبث به البعض من أن الجزائر كانت تمارس نشاطات سيادية يفهم منها استقلالها عن الدولة العثمانية قانونيًّا، ككونها تعلن الحرب وتعقد معاهدات السلم مع الدول الأجنبية، وكون الداي يستقبل القناصل والمبعوثين الأجانب، ويعطي الامتيازات لمن يريد وينزعها ممن يريد، ويعين كبار الموظفين في المناصب العليا للإيالة، وخزينة الإيالة تقرض

من تشاء وتقترض ممن تشاء، ونحو ذلك من الممارسات التي توحي بالاستقلالية؛ فإن الجزائر لم تكن هي الوحيدة التي تتمتع بهذا الامتيازات، وإن حكام الجزائر ليسوا هم الوحيدين الذين كانوا يستقبلون السفراء ويعقدون المعاهدات مع الدول الأجنبية، ويعطون الامتيازات للدول الأجنبية، ويعلنون الحرب على أعدائهم، وغير ذلك من الممارسات. فقد كان الكثير من الولاة والحكام والملوك والأمراء الذين كانوا يحكمون مقاطعات تعتبر رسميًّا تابعة للدولة العثمانية أو تحت حمايتها، كما هو الحال في مصر وتونس وطرابلس الغرب وخانية القرم والدولة الشيبانية في أوزبكستان. بل وكثير من الملوك النصارى في أوربا ممن كانوا تحت حماية الدولة العلية، مثل فيفودا voyvoda الأفلاق[1] والبوغدان[2] ونبلاء ترانسلفانيا، وملك بودين بالمجر قبل تحولها إلى بيلربكية أو إيالة في منتصف القرن السادس عشر، وغيرها، فكل هؤلاء كانوا يتمتعون بنفس صلاحيات حكام الجزائر، وربما أكثر من ذلك. هؤلاء أيضًا كانوا مستقلين استقلالًا فعليًّا وواقعيًّا أملته طبيعة الحكم السائد في تلك البلاد، وظروفها الأمنية والسياسية للبلاد التي كانوا

(1) فُويْفُودَا voyvoda هو اللقب الذي كان يطلق على ملوك أفلاق (شمال رومانيا اليوم).

(2) جنوب رومانيا اليوم.

يحكمونها. وكذلك الجزائر، مع اختلاف التفاصيل الخاصة بكل إيالة أو مملكة.

إن الدولة العثمانية حينما وضعت الجزائر تحت حمايتها، سعت إلى تقويتها وجعلها مركزًا تعتمد عليه في مواجهة التمدد الإسباني في الشمال الإفريقي العربي والإسلامي. ووجدت الزعماء المحليين ووجدت غزاة البحر[1]

(1) تسميهم المصادر الغربية بالقراصنة. وبالرغم من أن القرصنة كانت نشاطًا بحريًّا معترفًا به عالميًّا، إلا أنه لم يكن على شاكلة واحدة. فقد كان ثمة قراصنة يعملون لحسابهم الخاص، لا يهتمون بدولة صديقة أو معادية، فكانوا يقومون بالإغارة على أية سفينة يستطيعون الاستيلاء عليها، بصرف النظر عمن يملكها أو لمن تعود. كما كانوا يهاجمون السواحل الإسلامية وغير الإسلامية بلا استثناء. فهؤلاء يعتبرون لصوص بحر ومجرمين وقطاع طرق يمارسون نشاطهم في عرض البحر. وثمة قراصنة آخرون يعملون لحسابهم الخاص، لكنهم خاضعون لحماية الدول التي ينتمون إليها. فهؤلاء كانت تحكمهم قوانين الدول التي ينتمون إليها. ومن الطبيعي أنهم يكونون ملزمين باحترام المعاهدات التي تبرمها دولهم مع الدول الأخرى. وفي حال حدوث خطأ أو أخطاء، فإن الدولة التي ينتمون إليها تكون مسؤولة أمام الدولة التي تعود إليها السفينة أو السفن التي استولى عليها أولئك القراصنة. وهؤلاء لا يمكن اعتبارهم لصوص بحر وإن اشتركوا في الاسم مع القراصنة الآخرين. وبالنسبة لقراصنة الجزائر أو بقية الولايات العثمانية التي تعرف باسم: «أوجاق الغرب»، فإنهم كانوا ينتمون إلى الصنف الأول. وبشأنهم كانت تصدر المراسيم (الفرمانات) =

في الجزائر يمارسون نشاطهم باستقلالية، دون أن يعودوا إلى أية سلطة أخرى. فأبقت الدولة العثمانية هذه الاستقلالية، ولم تحاول الحدّ منها إلا بالقدر الذي يسمح به أمن البلاد واستقرارها.

وقد لاحظنا أن خير الدين بربروس - قبل وبعد وضع الجزائر تحت حماية الدولة العثمانية ـ كان يعلن الحرب على من شاء من الدول، ويعقد السلم مع من أراد، ويتحالف مع من أراد، دون أن يستشير السلطات العليا في مركز الدولة العثمانية. فلما جاء خلفاؤه من بعده ساروا على منواله، واتبعوا سياسته وطريقته في إدارة الإيالة وسياستها الخارجية. باستثناء المسائل الاستراتيجية المتعلقة بأمن الجزائر وأمن

= السلطانية. وهم الذين أُفَضِّل تسميتهم بـ: «**غزاة البحر**» على تسمية «**القراصنة**». وهي تسمية صحيحة ومشروعة؛ لأنهم فعلًا وواقعًا كانوا يعتبرون أنفسهم غزاة في سبيل الله، يمارسون نشاطهم وفق قواعد الشرع الإسلامي، لا يخرجون عنه إلا أن يكون خطأ. فقد كانوا يقومون بتخميس غنائمهم، ويدفعون الخمس للدولة التي ترسو فيها سفنهم. كما كانوا يطبقون أحكام الشهيد بالنسبة لمن يقتل منهم أثناء اشتباك سفنهم مع سفن العدو. وفضلًا عن ذلك كان يرافقهم في العادة إمام أو عالم دين يوجههم ويفتيهم. وزيادة على ذلك؛ لكي لا يلتبس الأمر على القارئ، فيختلط عليه غزاة البحر بالقراصنة الذين يمارسون لصوصية البحر التي سبق شرحها.

السواحل المغاربية، أو يؤثر بشكل أو بآخر على علاقات الدولة العثمانية بالدول الأوربية، فقد كانوا يقومون بإعلام السلطان أو الصدر الأعظم أو القيادة العامة للأسطول الهمايوني. وهذه السياسة هي التي نجد تفاصيلها في مختلف المراسلات التي كان يتبادلها حكام الجزائر مع مختلف مسؤولي الدولة العثمانية في إستانبول. ويمكن الرجوع إلى هذه المراسلات في المراسيم السلطانية الخاصة بالجزائر، الصادرة عن الديوان السلطاني والمدونة في الدفاتر المهمة، أو من خلال الأوامر السلطانية المعروفة بـ: «خط همايون». وكلها محفوظة في أرشيفنا الوطني، وأرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية، والأرشيف العثماني بإستانبول.

إلا أن الجدير بالملاحظة هنا هو أن خطبة الجمعة تخطب باسم السلطان طيلة الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر. واستمر الحال على ذلك إلى أن منع الاستعمار الفرنسي الخطبة باسم السلطان، وقام بنفي شيخ الإسلام المفتي الحنفي ابن العنابي، والمفتي المالكي ابن الكبابطي إلى مصر. بل استمرت الخطبة في مساجد وهران حتى سنة 1840. ويمكن أن نجد ذلك في رسالة أرسلها أهالي وهران إلى السلطان العثماني يعلمونه فيها بأنهم مازالوا على ولائهم له، يدعون له ويقرؤون الخطبة باسمه.

وليست فقط الخطبة التي كانت تتم باسم السلطان، بل إن السكة ـ أي النقود ـ كانت تُسَكُّ في الجزائر باسم السلطان العثماني أيضًا. وتوجد نماذج منها محفوظة في متحف الآثار الإسلامية بالجزائر العاصمة، وهي متاحة للاطلاع عليها. حيث توجد عملة مكتوب عليها السلطان محمود خان، وهو محمود الثاني الذي كان سلطانًا حتى 1827. هذه النقود مكتوب عليها عبارة: «ضرب في الجزائر»، وفي وجهها الآخر مكتوب عليه اسم السلطان الذي ضربت باسمه. حيث توجد عبارة: «السلطان محمود خان»، وهو المعروف باسم محمود الثاني. فلو كانت الجزائر مستقلة استقلالًا قانونيًّا ـ كما يزعم البعض ـ فلماذا كانت النقود تسك في الجزائر باسم السلطان؟

أضف إلى ذلك؛ أنه حينما كان غزاة البحر الجزائريون يقومون بالاستيلاء على إحدى السفن الأوربية التي تنتمي إلى دولة تربطها معاهدة سلم مع الدولة العثمانية، كان السلطان يتدخل ويأمر الداي بأن يعيد السفينة ويطلق سراح الأسرى ويعيد الغنائم أو يقوم بتعويضها. وكان الداي يستجيب للأمر فورًا ودون تلكؤ. فلو كانت الجزائر مستقلة استقلالًا قانونيًّا لماذا يتدخل السلطان بأوامر فوقية ويسارع الداي إلى الاستجابة؟

وحينما كانت الدولة العثمانية تعلن الحرب على دولة من

الدول الأوربية، كان السلطان يصدر أوامره إلى كافة الإيالات التابعة له بأن تعلن هي الأخرى الحرب عليها، ومنها الجزائر، ولا أحد يتأخر عن الاستجابة للأمر السلطاني، أو يقول: هذه الحرب ليست من شأني. فلو كانت الجزائر مستقلة استقلالًا قانونيًّا؛ فلماذا يأمر السلطان حاكمها بأن تعلن الجزائر الحرب على دولة قد تكون مسالمة للجزائر لكنها معادية للدولة العلية؟

لا يقال: إن ذلك كان بدافع الرابطة الدينية، وما شابه ذلك من التبسيط السطحي للأحداث؛ لأن العلاقات بين الدول تقوم على المصالح والمبادئ والمواثيق المشتركة، وليس على العواطف والحمية الدينية. فلو كانت العواطف الدينية هي التي تصنع مواقف الدول ما بالها اليوم لا تحرك ساكنًا لنصرة القضايا الإسلامية، وجميع الدول الإسلامية عضو في منظمة التعاون الإسلامي؟

أعتقد أن الارتباط الرسمي للجزائر بالدولة العثمانية، وما يتبع ذلك من التزامات تحكم الطرفين الجزائري والعثماني منذ 1519؛ هو المبرر والمفسر لكل ما سبق التنويه به، وليست العاطفة الدينية كما يتم تبسيط الأمر بطريقة بالغة السطحية.

وأما استقلالية القرار السياسي والعسكري والأمني

للجزائر، فقد كان استقلالًا فعليًّا واقعيًّا، فرضته طبيعة الظروف الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر خلال تلك الفترة. وكانت هي السياسة الصحيحة والمناسبة فعلًا وواقعًا في ذلك العصر، وليس بسبب رغبة الأهالي، أو بسبب رغبة حكام الجزائر في الاستقلال بها عن الدولة العثمانية استقلالًا قانونيًّا كما يتوهم البعض؛ لأن ذلك لم يحدث على الإطلاق. فقد كان الارتباط بالدولة العثمانية قرارًا مبدئيًّا واستراتيجيًّا لم يحاول أي حاكم جزائري أن يلغيه، ولا يستطيع ذلك حتى ولو أراد، فقد كان الأهالي وأعيانها وعلماؤها وكافة الوحدات العسكرية المرابطة بالجزائر والقوات المساندة لها ترى في السلطان العثماني سلطان المسلمين، وخليفة رسول رب العالمين. والخروج عليه خروج عن جماعة المسلمين وإمامهم.

ومما يؤيد ولاء الأهالي للسلطان العثماني عن رضى وطواعية، أنهم لم يقوموا ولا مرة طيلة 300 سنة من الحكم العثماني للجزائر بحرب شاملة تستهدف الاستقلال عن الدولة العلية. وما كان يحدث من حركات تمرد وثورات كانت إما يقوم بها زعماء محليون يدفعهم إلى ذلك طموحات شخصية، أو منافسة سياسية، وإما كانت احتجاجًا على مظالم محلية بسبب فساد الإدارة وظلم المسؤولين المحليين، كما يحدث في كل عصر ومصر. أو كانت بتحريض وإغراء من قوى أجنبية

أو مجاورة من أجل إلهاء حكام الإيالة عن التطلع إلى خارج حدودها، أو لإضعافها طمعًا في سلخ جزء من أراضيها.

وبناء على ما سبق؛ يجب التفريق بين الاستقلال الفعلي والواقعي، وبين الاستقلال الرسمي الذي يجب أن يتم عبر عقد معاهدة فك الارتباط النهائي بين الجزائر والدولة العثمانية العلية. فالجزائر التحقت بالدولة العثمانية بناء على طلب رسمي من أهاليها. ولتأكيد انفصالها عنها نحتاج إلى تأكيد هذا الانفصال إلى وثيقة فك الارتباط الرسمي. وبدون ذلك يبقى ما يكتب عن هذا الموضوع مجرد ادعاء يفتقر إلى الدليل القاطع.

لماذا كان كافة الولاة الذين تولوا إدارة الجزائر عسكريين؟

في الحقيقة إن من يتأمل في الوضعية الأمنية التي كانت عليها الجزائر طيلة الفترة العثمانية، يلاحظ بأنها كانت تعيش وضعًا أمنيًّا حساسًا طيلة تلك الفترة. وفترات الهدنة والهدوء كانت استثنائية في تاريخ الجزائر الحديث. فالجميع يعلم أن كافة الدول الأوربية كانت تعتبر الجزائر «عش القرصنة»، وكان الكل يرمي إلى تدميرها واحتلالها. وما الحملات التي كانت تشنها مختلف الدول الأوربية على الجزائر بصفة منفردة أو مجتمعة إلا مؤشر على الكيفية التي كانت تنظر بها أوربا إلى الجزائر. هذا الوضع كان يقتضي أن يكون على رأس الدولة رجل عسكري يدرك بحكم معايشته الطويلة للأحداث المخاطر التي تعيشها الجزائر في كافة سواحلها. وليس هذا فحسب؛ بل إن شساعة مساحة الجزائر جعلت أيضًا من اللازم أن يكون

المسؤولون المحليون ذوي خلفيات عسكرية.

وقبل هذا وبعده، فإن تدخل الدولة العثمانية لحماية الجزائر، وطلب هذه الأخيرة حماية الدولة العلية إنما كان موضوعًا عسكريًّا وأمنيًّا بحتًا. فالجزائر لم تكن في حاجة إلى الدولة العثمانية لمساعدتها اقتصاديًّا، أو اجتماعيًّا، أو علميًّا ونحو ذلك. ولهذا فإن علاقات الجزائر بالدولة العثمانية كانت عسكرية أمنية بالدرجة الأولى. وحتى القرارات السياسية التي كانت تتخذها الدولة العلية فيما يخص الجزائر، كانت ذات خلفيات ومعطيات عسكرية وأمنية.

وبناء على ما تقدم؛ يتضح لنا بأن الحكم العسكري في الجزائر خلال تلك الفترة ليس مردُّه إلى استبداد العثمانيين بالسلطة، وغير ذلك مما يتقوَّله من لا يدرك طبيعة الحكم العثماني للجزائر، إنما مردُّه إلى أن الجزائر فعلًا وواقعًا كانت تعيش وضعًا أمنيًّا استثنائيًّا يتمثل في التهديد الأوربي المتكرر، وفي العبث باستقرارها في معظم تاريخها الحديث.

بالتأكيد فإن تولي العسكريين لإدارة الدولة والمناطق التابعة لها، خصوصًا المناطق النائية، أو التي تعيش اهتزازات أمنية أمر طبيعي، بل لازم في مثل تلك الظروف. وأما إدارة المدينة والمصالح المتعلقة بالأهالي، كالأسواق والأوقاف والتعليم وما شابه ذلك، فقد كانت بلا شك في يد موظفين

مدنيين من الأهالي، أو من الرعايا الذين استوطنوا بالجزائر وصاروا من أهلها. ولم يكن ثمة تمييز بين الأهالي على أساس الانتماء العرقي أو اللغوي، كما يحاول توصيفه بعض من يسعون إلى أَدْلَجَةِ التاريخ، وإسقاط مفاهيم اليوم على حوادث الأمس.

حول طرد بعض دايات الجزائر لمبعوث السلطان، ومنعه من النزول من السفينة

قصة رد داي الجزائر بابا علي والداي شعبان وكُرد علي لمبعوث السلطان العثماني لم يرد ذكرها في مصدر عربي أو عثماني قديم. ولا أعرف لها أية وثيقة رسمية أو شهادة حية تؤيد وقوعها. وانفرد الشيخ عبد الرحمٰن الجيلالي بإيرادها على ما أتذكر، دون أن يذكر مصدره الذي أخذ منه الخبر. ولعله نقلها دون تمحيص عمن أوردها ممن كتبوا عن تاريخ الجزائر من الكتاب الفرنسيين.

ولنقد الخبر، نجد أنه لا يخرج عن ثلاث احتمالات:

1. إما أنه تصرف طائش واستثنائي ممن نُسبت إليه من هؤلاء الدايات. وهو ما نستبعده من أي مسؤول كبير في مستوى الداي أو ما دونه؛ لأنه من المعهود طيلة الفترة العثمانية أن دايات الجزائر وكبار مسؤولي الدولة كانوا

يعظمون السلطان ويخشونه؛ لأن مصداقية ومشروعية حكمهم يستمدونها من موافقة السلطان على ولايتهم. لذلك ترى أنهم كانوا عندما تتم بيعة الداي على مستوى الديوان يسارع هذا الأخير إلى إرسال مبعوث إلى السلطان لكي يرسل إليه فرمان التولية. وبدون وصول الموافقة عن طريق الفرمان السلطاني، لا أحد يعترف بولاية الداي وحكمه. لا من طرف المسؤولين المحليين، ولا من قادة الإنكشارية ووحدات البحرية.

2. أن يكون الخبر مكذوبًا جملة وتفصيلًا. وهنا لا تعليق لنا على خبر مكذوب. ونذكر بأنه ما أكثر الأخبار التي تم الترويج لها على أنها حقائق، ثم تبين أنها مكذوبة زائفة.

3. إن المرسول الذي تم رده لم يكن مرسول السلطان، بل مرسول أحد كبار مسؤولي الإدارة المركزية في الدولة العثمانية، مثل: الصدر الأعظم، أو قبطان داريا، أو شيخ الاسلام، أو وكيل الجزائر في إزمير، أو غيرهم.

وهذا الاحتمال أيضًا بعيد جدًّا، وذلك بالنظر إلى عدم حدوث وقائع مماثلة حدثت سابقًا أو تكررت لاحقًا. فضلًا عن أن ذلك السلوك يعد تصرفًا عنجهيًّا أرعن، خاليًا من اللباقة، ومنافيًا للأعراف الدبلوماسية التي كانت تقضي باحترام السفير حتى في حالة الحرب بين الدولتين.

وعليه؛ فان الاحتمال الثاني يبقى هو الأقرب إلى

الواقع. وذلك بالنظر إلى مؤيداته من الأحداث السابقة واللاحقة في الممارسة الديبلوماسية لكبار مسؤولي إيالة الجزائر.

ولإثبات الواقعة المذكورة يكون من اللازم على ناقلها ـ أو من يؤمن بصدق وقوعها ـ أن يثبت حدوثها بذكر مصادر متعددة أشارت إلى وقوعها على النحو المروي. وأن يؤيد بالشواهد التاريخية ما يثبت من سلوك الداي بابا علي ـ أو غيره ممن نسب اليهم طرد مبعوث السلطان ـ أن علاقته كانت سيئة ومتأزمة مع السلطان، وأنه كان له من الصلف والجرأة ما يدفعه إلى خرق الأعراف الديبلوماسية التي تجعله يطرد مبعوث السلطان، ولا يسمح له بالنزول من السفينة التي تُقله، غير مبالٍ بالعواقب التي يسفر عنها سلوكه الأهوج هذا.

واذا كان تلويح الداي حسين بالمروحة على سبيل التهديد للقنصل الفرنسي ذريعة لإرسال حملة عسكرية لتأديب الداي، كيف يتوقع من الداي بابا علي أو غيره أن لا يبالي برد السلطان عندما يتجرأ على طرد مبعوثه بطريقة مهينة على النحو الذي ورد في الرواية المذكورة؟!

أعتقد أنه حتى لو حدث فعلًا أنه تم طرد مبعوث السلطان بتلك الطريقة، لكان هذا الأخير قد أصدر أمره للإنكشارية بقتل الداي، وإرسال رأسه إلى إستانبول؛ ليكون

عبرة لكل من يتجرأ على إهانة المقام السلطاني بتلك الطريقة أو ما دونها. فقد رأينا كيف أن السلطان سليمان القانوني أمر بقتل السلطان السعدي محمد الشيخ عندما رد بأسلوب مهين على أمره له بأن يقرأ الخطبة ويضرب السكة باسمه، فكتب له محمد الشيخ في ظهر ذات الرسالة التي أرسلها إليه القانوني قائلًا: «أنا لا أكون تابعًا لسلطان الحَوَّاتة». فكان هذا الرد المهين سببًا في اغتياله على يد رجال تم إرسالهم إليه من الجزائر، وقطع رأسه وإرساله إلى استانبول، وتم تعليقه على باب القصر السلطاني، وبقي رأس محمد الشيخ معلقًا إلى أن ذهب ابنه السلطان مولاي عبد المالك، فأعلن هذا الأخير تبعيته للعثمانيين، ورجا السلطان القانوني أن يأذن بإنزال رأس محمد الشيخ، فوافق السلطان على ذلك إكرامًا لابنه.

ذكرت هذه الحادثة على سبيل التمثيل فقط؛ للتأكيد على أن الداي بابا علي لو صدر منه مثل هذا المنع الذي يتحجَّج به من يتحجَّج على استقلالية الجزائر؛ لكان جزاؤه لا يختلف عن جزاء محمد الشيخ. بل أعتقد بأن الداي بابا علي أو غيره لو تجرأ على إهانة مبعوث السلطان ورده بتلك الطريقة لقام الإنكشارية بقتله دون انتظارٍ لأمر السلطان. وقد عُرف عنهم قتل ولاتهم لأسباب أقل بكثيرٍ من هذا. فكيف يسكتون عن إهانة سلطانهم وخليفة المسلمين دون أن يحركوا ساكنًا؟!.

أباطيل يجب أن تمحى من تاريخنا: «انتحار زفيرة»

تقول الحكاية إن عروج بربروس رأى المدعوة زفيرة، زوجة الشيخ سالم التومي شيخ قبيلة الثعالبة الغربية، وكبير أعيان مدينة الجزائر، وكانت زفيرة هذه أجمل نساء المدينة، فشغف بها عروج، وعلق بها إلى حد الافتتان. فتحايل على زوجها، ولفق له تهمة الخيانة والتواطؤ مع الإسبان، وأمر بخنقه في الحمام. وما فعل ذلك إلا ليتخلص منه وينفرد بزفيرة فيتزوج بها. ثم تقفز الحكاية عن بقية التفاصيل لتخبرنا لاحقًا بأن عروجًا عرض عليها الزواج بعد مقتل زوجها، إلا أنها رفضت ذلك وفاء منها لزوجها، وكراهة لغدر عروج به. فما كان من هذا الأخير إلا أن أكرهها على الزواج منه، وفي ليلة الزفاف انتحرت زفيرة بابتلاع السم..

هذه واحدة من خرافات التاريخ التي تلوث بها عقول

العامة. والمؤسف أننا نجد ناسًا من قومنا ـ ممن يُحسبون على الثقافة والفن والأدب ـ يروجون لها على أنها حقيقة لا تشوبها شائبة. ولكننا عندما نضع هذه الخرافة في ميزان النقد والتمحيص، نجدها لا ترقى لأن توصف بأنها رواية تاريخية. فهي لا تعدو أن تكون حكاية مختلقة تروى في ليالي السمر.

وللتدليل على أنها كذلك نسوق الملاحظات التالية:

سبب مقتل الشيخ سالم التومي ليس كما تروي الحكاية المزعومة، بل بسبب ثبوت تواطئه الفعلي مع الإسبان القابعين في قلعة البنيون. وذلك بعدما بعض رسائله التي كان يتبادلها مع قائد قلعة البنيون الإسبان في يد عروج. فقام هذا الأخير باستفتاء علماء مدينة الجزائر في الحكم الشرعي في حقه باعتبار أنه ثبت تواطؤه مع العدو الكافر على الغدر بإخوانه وطعنهم من الخلف، وتيسير استمرار احتلال الإسباني لقلعة البينيون والإبقاء على خضوع المسلمين لهم، وتحت سلطتهم وحكمهم. فأفتوا كلهم بِردَّته عن الإسلام وإهدار دمه لأجل ذلك. فنُفِّذَ فيه حكم الإعدام بأمر من عروج، بناء على فتوى علماء الجزائر، وليس بناء على رغبة عروج ليتخلص منه كما يقول المفترون. ولو أفتى العلماء بخلاف ذلك ما تم قتله؛ لأنه كان وقَّافًا عند فتوى العلماء، ويعود إليهم في كل صغيرة وكبيرة تخص البلاد. ومن أراد أن يرى شواهد على ذلك

فليرجع إلى مذكرات بربروس، أو تحفة الكبار، أو غزوات عروج للمجهول، أو غزوات المجاهد خير الدين بربروس. فسوف يرى كيف كان عروج ومن بعده خير الدين لا يقطعون أمرًا ذا أهمية دون الرجوع إلى علماء المدينة التي تقع فيها الحادثة. فقد استشار عروج علماء تلمسان في أمر سلطانها الزياني الذي تواطأ مع الإسبان، فأفتوا بقتله، فنفذ فيه فتوى العلماء. وهو ما فعله مع سالم التومي بناء على فتوى علماء مدينة الجزائر.

3. اعتراف يحيى بن سالم التومي الذي لجأ إلى الحاكم الإسباني في وهران المدعو دولكوديت. وقال له يحيى بن سالم التومي بالحرف الواحد: (إن والدي انذبح من أجلكم)، حسبما ورد في إحدى التقارير ألمحفوظة في أرشيف سيمانكاس بإسبانيا.

4. بالنظر إلى حال عروج من خلال المصادر العربية والعثمانية ـ وليس الفرنسية ـ نجدها تصفه بأنه كان رجلًا مجاهدًا عابدًا، رقيق القلب، يحن على الضعفاء والفقراء بإشراكهم في غنائمه، ووقف الأوقاف عليهم، وتختين اليتامى من أطفالهم، وتزويج بناتهم من خالص ماله. كما عُرف عنه أنه كان محبًّا للعلماء والأولياء والصالحين. حياته كلها غزو وجهاد إلى أن قتل شهيدًا، وقطع رأسه الشريف وطيف به في

أنحاء إسبانيا قبل أن يوضع في كنيسة قرطبة. أضف إلى ذلك زهده في المناصب، حيث رفض أعلى المناصب التي عرضها عليه السلطان المملوكي، وهو أن يتولى قيادة الأسطول المملوكي في البحر الأحمر. وهو ثاني أعلى رتبة عسكرية في الدولة المملوكية. كل ذلك قبل أن يحط رحاله مع إخوته في تونس. وحينما التقى بأخيه خير الدين تساءلا: ماذا سيفعلان بعدما جاءا إلى هذه البلاد البعيدة؟ فقالا لبعضهما: «**مادام الموت نهاية كل حي فليكن في سبيل الله**». وهكذا كان قرارهما، إلى أن سقط عروج شهيدًا على يد الإسبان كما يعلم الجميع.

ترى من كانت حياته هكذا، وواقع حاله على هذا النحو، هل حقًّا يُتَوَقَّع منه أن يقتل رجلًا بريئًا لأجل أن يأخذ منه زوجه؟

5. حكاية زفيرة هذه ـ على أهميتها ـ لم يرد ذكرها لا تلميحًا ولا تصريحًا في أي مصدر عربي أو عثماني، أو أية وثيقة أرشيفية، أو مراسلة رسمية يمكن الاعتماد عليها، ولو على سبيل الاستئناس بوقوعها، بصرف النظر عن تفاصيل الرواية المتعلقة بها. والمصادر التي تحدثت بإسهاب عن مرحلة عروج؛ مثل مذكرات بربروس، أو كتاب الغزوات، بكافة نسخه المحفوظة في مكتبات الجزائر وتونس وباريس،

وكذا تحفة الكبار لكاتب چلبي، وغيرها؛ لم تشر من قريب أو بعيد إلى الحادثة. مما يعطي انطباعًا على اختلاقها وكذبها. ويزداد سوء الظن بها ورودها فقط في كتاب أو كتابين أحدهما للقنصل الفرنسي بالجزائر لوجيي دوتاسي Laugier de Tassy، والآخر إسباني يدعى: ميغال أنجيل دي بوني Miguel Angel de Bunes. وهما لم يكونا معاصرين للأحداث، ولا شاهدين عليها، ولا ناقلين لها عن مصدر موثوق يمكن أن نعود إليه للتأكد من صحة النقل عنه. بل حتى المراجع الحديثة المعاصرة التي دونت من طرف مؤرخين أو باحثين جزائريين مشهود لهم، لم يذكروا هذه الحادثة لا من بعيد أو قريب. وقبل هؤلاء مؤرخو كتب الرحلات والمذكرات والأسرى من الأوربيين.. باستثناء دوتاسي هذا الذي ضربت لروايته الطبل..

6. جميع خصوم عروج المعاصرين له قاتلوه وقاتلوا أخاه، كما قاتلوا من جاء بعدهما أيضًا، لكن لا أحد منهم اتهمه أو غيره بأنه قتل سالمًا التومي بسبب زفيرة هذه. فلو كانت الحادثة حقيقية لاستعملوها ضده، ولَشَنَّعُوا عليه بها، ولَأَلَّبُوا عليه الناس بسببها، ولكانت أكبر ذريعة للخروج عليه. لكن لا أحد ذكر ذلك. إنما كانوا يقاتلونه قتال رجال فقدوا امتيازات ومصالح ضيقة، وأحسوا بأنهم سوف يتلاشون من الوجود في حال تمكن عروج من تأسيس دولة مركزية قوية. وهو ما حدث بالفعل لاحقًا.

7. قالوا إنه تزوجها غصبًا عنها، وفي ليلة زفافها انتحرت لكيلا يلمسها عروج. سيدة شريفة، أرملةُ أكبر شخصية سياسية في مدينة الجزائر، يتم تزويجها غصبًا عنها!! هكذا دون أية إشارة إلى من كان وليها في النكاح: والدها؟ جدها؟ عمها؟ أخوها؟ أم يقولون بأنها زوجت نفسها بنفسها؟...كيف تم هذا العقد؟ وأين ومتى؟ ومن كان شاهدًا في هذا العقد أو الزواج؟... حدث اجتماعي وسياسي على هذا القدر من الأهمية تسكت عنه كافة المصادر العربية والعثمانية المعتمدة في كتابة تاريخنا، ثم يأتي دوتاسي هذا ـ وغيره من الحكواتيين ـ ليصنعوا للسذج من العامة تلك الصورة الخيالية التي تنتهي بهمجية عروج الذي حاول اغتصاب زفيرة في ليلة زفافها، وانتحارها على طريقة المسلسلات الهندية... والله أبو جهل لا يفعلها..

هل كان لزفيرة وجود حقيقي في التاريخ؟

لقد بحثت عنها في مصادر التاريخ المعتمدة التي تحدثت عن تلك الفترة، وأشارت إلى مقتل سالم التومي، فلم أجد لذكرها أثرًا. ولم أجد أحدًا أشار إليها أو إلى وجودها كشخصية حقيقية. باستثناء ما أشار إليه دوتاسي، أو من نقل عنه، أو من نقل عمن نقل عنه حادثة الانتحار المزعومة. وحتى هو أو غيره عجز عن ذكر أية تفاصيل أخرى عنها، أو عن غيرها من زوجات أعيان الجزائر وزعمائهم المحليين. فأين

هي زفيرة هذه يا ترى؟.. أكانت نكرة طول حياتها وحياة زوجها لتظهر فجأة في ليلة الزفاف المزعوم؟!

7. معروف أن نساء مدينة الجزائر كُنَّ ـ حسب المراجع التي وصفت الحياة الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال تلك الفترة ـ عند خروجهن يلبسن ملائة عريضة تغطي كافة أبدانهن، تدعى (الحايك) أو (الملاية)، ويغطين جميع وجوههن، ولا يتركن منه سوى فتحة ضيقة لرؤية الطريق، على طريقة نساء غرناطة. ولاحقًا انتقلت إليهن عادة لبس النقاب المسماة بـ(العجار). ولأن المدعوة زفيرة هذه زوجة أكبر شخصية في مدينة الجزائر، فمن المحال أن تخرج من بيتها أو قصرها دون أن تكون محاطة بعشرات المرافقات من الجواري والقريبات والصديقات ونحوهن، يتقدمهن ويتأخر عنهن عشرات الحرس لحمايتهن من السفهاء. فكيف تمكَّن عروج من رؤيتها والتمعُّن في جمالها؟ وأين وكيف رأى هذا الجمال المزعوم؟

قد يقول قائل: لعله نزل ضيفًا عند سالم التومي، فتمكن من رؤيتها.

والجواب: وإن كان هذا جائزًا بالنظر إلى أن سالمًا التومي كان شيخًا لمجلس أعيان المدينة، ومن الجائز أنه استقبله عند قدومه إلى المدينة، أو بعد ذلك مرة أو أكثر في

بيته. لكن من ينظر إلى بيوت الجزائريين بالعاصمة في تلك الفترة، أو خلال الفترة العثمانية؛ يجد أن الجناح المخصص للضيوف يكون مفصولًا بشكل كامل عن الجناح المخصص للحريم والنساء والأولاد، بحيث يستحيل أن يرى الضيف جارية من جواري البيت، فضلًا عن أن يحظى برؤية حرة من حرائره. وأن الذي كان يخدم الضيوف في بيوت الأشراف هم الخدم وليس نساء البيت. بل حتى الجواري والوصيفات المكلفات بالطبخ والغسل وما شابه ذلك لم يكنَّ يظهرن للرجال، أو يتواصلن معهم عند نزولهم ضيوفًا. ولأجل ذلك فإنه حتى بهذا الاعتبار يستحيل على عروج أن يرى زوجة سالم التومي. ويبقى السؤال مطروحًا:

كيف تمكن من رؤية جمالها المبهر الذي ألجأه التنكر لدينه وجهاده ومروءته وماضيه والمخاطرة بمكانته المعنوية في قلوب الناس؛ ليقوم بقتل شيخ المدينة التي استقبلته استقبال الأبطال، ليظفر بأرملته الحسناء؟؟ فعلًا نحن في فيلم هندي بامتياز...

تروي الحكاية الشعبية أن زفيرة كانت أميرة، وزوجها كان سلطانًا على مدينة الجزائر، إلى أن جاء عروج فغدر به وأزاحه عن عرشه وجلس في مكانه. وهو كذب مكشوف، وباطل مفضوح، ليس فيه معشار ذرة من الصحة. فمدينة الجزائر وما حولها لم تكن مملكة ولا سلطنة قبل الفترة

العثمانية؛ بل كان تدار من قبل مجلس أعيان، مثل غيرها من المدن التي كانت تابعة للدولة الحفصية أو الزيانية. والشيخ سالم التومي كان شيخ قبيلة الثعالبة العربية التي تغلبت على قبيلة بني مزغنة البربرية في القرن الخامس عشر الميلادي، فاستولت على مدينة الجزائر والريف المحيط بها. وزوجته المزعومة هذه لم تكن أميرة، مثلما لم يكن زوجها أميرًا أو سلطانًا، بل زعيم عشيرة وليس أكثر من ذلك.

التاريخ العثماني
أم التاريخ التركي؟!

كثيرًا ما تصف المصادر والدراسات التاريخية التي تحدثت عن تاريخنا الوطني والإسلامي، الذي يغطي الفترة الممتدة بين القرنين السادس عشر والعشرين بـ«**الحكم التركي**»، أو «**العصر التركي**». فيقال على سبيل المثال: «**الجزائر تحت الحكم التركي**»، أو «**الجزائر في العصر التركي**»، أو «**الأتراك في إفريقيا الشمالية**»... وتصف الحوادث السياسية التي شهدتها بلادنا في تلك الفترة بأنها حوادث صنعتها شخصيات تركية، والمعاهدات التي عقدت بيننا وبين غيرنا إنما وقّعت في الحقيقة بين الأتراك وغيرهم. أما نحن فلم يكن لنا من ذلك إلا ما يكون لـ: «تَيْم» حين تجتمع بطون قريش للتشاور، حضورهم وغيابهم عن الأحداث سواء.

ويُقضى الأمر حين تغيب تَيْمٌ[1] ولا يُستأمرون وهم شهود!

ولم تنج معاركنا وانتصاراتنا على الإسبان والإنجليز والهولنديين والدنماركيين ـ هذه الانتصارات العظيمة ـ من تقزيم؛ فقيل عنها بأنها: معارك «**تركية**»... وقالوا عن معاهداتنا مع جيراننا وأعدائنا بأنها معاهدة معقودة بين «**الأتراك**» ودول أوربا... وعندما يتواضعون قليلًا كانوا يقولون: «**أتراك الجزائر**»، و«**أتراك تونس**»، وهلمَّ جرًّا..

حتى ثقافتنا المحلية، وحياتنا العائلية، وفلكلورنا بما فيه من جدٍّ وهزل، اختزلوه بوصفهم له على أنه فرع من أصل «**تركي**». أما قصورنا وجوامعنا وحدائقنا، فقالوا عنها بأنها طراز «**تركي**» معدَّل. وإذا تباهوا قالوا بأنه: عمارة محلية متأثرة بالنمط «**التركي**». وهكذا نجد في كتاباتنا تعابير «**المساجد التركية**» و«**القصور التركية**» و«**المدارس التركية**» و«**الحمامات التركية**»!

ولا يقتصر الأمر على تاريخنا المحلي العائد لهذه الفترة

(1) تيم: إحدى بطون قريش، كانت أضعف بطون قريش، ولأجل ذلك لم يكن يؤبه لها حينما تجتمع القبائل للتشاور. والبيت للشاعر جرير، قاله في هجاء قبيلة تيم في قصيدة مطلعها:

أَلا زارَت وَأَهلُ مِنىً هُجودُ   وَلَيتَ خَيالَها بِمِنىً يَعودُ

فحسب؛ بل يتعداه إلى تاريخنا العربي والإسلامي. فنجد كتبًا ومقالات ورسائل جامعية بعناوين صادمة، نحو: «**العلاقات المصرية التركية**»، «**الوجود التركي في البحر الأحمر**»، «**الحروب التركية الإيرانية**»، «**الحجاز في العهد التركي**»، «**العرب والأتراك**»... إلى غير ذلك من التعابير التي توحي وكأن الدولة والمؤسسات وكل ما يتعلق بهما كانت قائمة على أساس «**العنصر التركي**» و«**الجنس التركي**» و«**اللغة التركية**» و«**الثقافة التركية**»..

وتوسَّع استعمال الوصف القائم على العنصر والعرق واللغة، والمفهوم الجغرافي للدولة التركية القائمة اليوم، ليشمل تاريخ أوربا الحديث، التي كانت خاضعة للعثمانيين في شبه جزيرة القرم، والقوقاز، وشرق أوربا، وشبه جزيرة البلقان، واليونان، وجزر شرق البحر المتوسط، وغيرها..

أما في الضفة الشمالية من البحر المتوسط، حيث تسود الأبحاث التي ترصد علاقة الغرب المسيحي بالشرق الإسلامي خلال الفترة العثمانية، نجد تعابير لَامِزَةً، نحو: «**الحروب الروسية التركية**»، و«**التوسع التركي في أوربا**»، و«**العلاقات التركية الأوربية**». حتى من أسلم من الأوربيين لم يكن يقال عنه بأنه قد «**أسلم**»، أو صار «**مسلمًا**»، أو «**مهتدٍ**» كما ينبغي أن يوصف؛ بل كان يقال بأنه قد صار «**تركيا**»، ويتم غمزه

بأنه أحد «**المرتدِّين**». نعم يُذكر هذا في العديد من المصادر الأوربية عندما يتحدَّثون عن الشخصيات التاريخية العثمانية ذات الأصول المسيحية، وتبعتهم في ذلك بعض المصادر المحلية دون تروٍّ..

إن هذا اللمز ـ وإن كان يُعدُّ خطأ يسوغ احتماله من الأوربيين ـ لا يصح ترديده من قبل باحثينا ومؤرخينا؟! نعم؛ لقد قيل ذلك عن بيلرباي الجزائر قلج علي رئيس، الذي كان يشرف بنفسه على بناء السور الغربي لمدينة الجزائر، وجعل له بابًا لازال حتى اليوم يسمى «باب الواد». كل ذلك لتأمين مدينة الجزائر من غارات الإسبان.. هذا المجاهد الفذ كان قد أنقذ آلاف الأندلسيين عقب ثورة البشرات ونقلهم إلى الجزائر. كما أنقذ الأسطول العثماني من الإبادة في معركة ليبانت 1571، وألحق تونس لتأمين سواحل مغربنا العربي والإسلامي عامة والجزائر خاصة من اعتداءات الإسبان.. فهذا الجهاد وهذه الغيرة هي التي جعلت السلطان سليم الثاني يعترف له بالجدارة لأن يكون قائدًا عامًّا لكافة وحدات الأسطول العثماني، ويلقبه بـ «**قليج**[1] **علي رئيس** Kılıç Ali Reis» أي: الرئيس السيف علي. وذلك تيمنًا بسيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه الذي كان سيفًا مصلتًا على الكفار. ومنذ ذلك الحين في

(1) كليمة قليج Kılıç باللغة التركية العثمانية والحديثة تعني: السيف.

كل الوثائق العثمانية، والمصادر العثمانية لا يعرف إلا بـ: «**قليج علي رئيس**» .إلا أن مصادرنا المحلية والأجنبية لازالت حتى اليوم تعيِّره بـ: «**العلج علي**»، دون أن ينتبهوا إلى أن وصف «**العلج**» كان تحقيرًا يطلقه العرب على الكفار، وهي تعني: الحمار الوحشي. وهو معنى مستقًى من القرآن الكريم الذي وصف الكفار بقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝٥٠ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ۝٥١﴾[1]. فهل يستحق قليج علي رئيس أن يلقب بـ: «**الحمار الوحشي علي**»!. أي والله هكذا يكون معنى اسمه لغة. ولم يكتف المؤرخون الأوربيون بذلك، بل لما أعياهم أن ينزعوا عنه شرف الإسلام، قالوا عنه بأنه: «**مرتد**»!.. وتبعهم طائفة من الباحثين من قومنا، فلا يزالون حتى اليوم يرددون هذا الوصف المشين في مؤلفاتهم ومحاضراتهم ومداخلاتهم. ولم تطاوعهم أقلامهم وألسنتهم على اختيار الوصف الإسلامي الصحيح، فيقال عنه: «**مهتدٍ**»، وهو التعبير الإسلامي الذي يناسب أن يطلق على كل من اهتدى للإسلام، ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[2].

ومثلما نبزوا «**قلج علي رئيس**» باسمه غمزوا ونبزوا غيره من كبار رجال الدولة العثمانية. فطعنوا في نسب **آل بربروس**،

---

(1) سورة المدثر، الآيتان: 50 ـ 51.

(2) سورة الحجرات، الآية: 17.

ولمزوا بيلرباي الجزائر **حسين مِيزُمُورْتُو** ذا الأصل الإيطالي[1]، وشككوا في إسلام الصدر الأعظم **إبراهيم باشا** في عصر القانوني، وغيرهم من كبار الشخصيات العثمانية المنحدرة من أصول مسيحية، وهؤلاء وغيرهم من الكثرة بحيث لا يأتي عليها الحصر.

فهل كانت الدولة العثمانية دولة تركية بالمفهوم العرقي أو الوطني أو القومي القائم اليوم، أم أنها كانت ذات بُعد ديني وسياسي آخر يشكل فيه السلطان التركي واللغة والثقافة التركية ـ بلا ريب ـ عناصر مهمة وأساسية في الدولة العثمانية، مثلهم مثل غيرهم من الخلفاء العرب والشعوب العربية والثقافة العربية يشكلون قبلهم عناصر أساسية بالغة الأهمية في تاريخ الدول الإسلامية السابقة للعثمانيين، وأعني بها هنا دولة الخلفاء الراشدين ثم الأمويين ثم العباسيين؟!..

إن مَطَبَّةَ التفسير القومي والوطني والعنصري والعرقي المُغَالِي لأحداث تاريخ الأمة الإسلامية، الذي تشترك فيه أمم وشعوب وطوائف شتَّى، إذا كان له ما يبرره في خطاب الساسة، لا أرى ما يدعو إليه أو يبرره في مجال البحث العلمي الذي ينبغي أن يقف الباحث إزاءه موقف القاضي الذي

(1) قيل: أصله إيطالي، وقيل: إنه من جزيرة مَيُورْقَة الإسباني، وأصله أندلسي.

ينشد الحقيقة، وليس موقف المُتَّهِم الذي يترصد الأخطاء ويَقْتَنِصُ المَثَالِبَ. وإذا جازت الديماغوجية وليُّ الحقائق في عالم السياسة لكسب موقف سياسي معين، وتوجيه الرأي العام نحو قناعة مقصودة، فإن ذلك لا يستقيم في عالم البحث التاريخي، والتدقيق العلمي القائم على ترصُّد الحقيقة كيفما كانت، لتوظيفها لاحقًا لتفادي تكرار أخطاء الماضي، والتخطيط الصحيح للمستقبل. فإن لم يكن البحث التاريخي كذلك، فإنه سوف يغدو أداة من أدوات التضليل التي تُفضي في نهاية الأمر إلى ترسيخ الأخطاء، وتكرارها بوسائل وأشخاص آخرين.

إن الإسقاط الخاطئ للمفاهيم والقيم السياسية السائدة اليوم على وقائع وأشخاص ومؤسسات كانت موجودة في زمن ومكان وظرف مغاير، قد أساء كثيرًا إلى القراءة الصحيحة لأحداث تاريخنا خلال الفترة العثمانية. فمفهوم الدولة والأمة، والانتماء السياسي، وطبيعة الصراع الذي كان قائمًا قبل ثلاثمائة أو أربعمائة سنة، يختلف عما هو عليه اليوم. وهذا لا ينسحب علينا فحسب؛ بل ينسحب على جميع دول وشعوب العالم المسيحي في أوربا، ونظيره في العالم الإسلامي خلال تلك الفترة.

فأوربا بملوكها وساستها وقادتها ورجال دينها وعلمائها

وفَنَّانِيها ومثقفيها وشعوبها كانت تقيم ولاءاتها السياسية على أساس الانتماء إلى المسيحية، بشقيها الكاثوليكي والأرثوذكسي. قبل أن تنقسم على نفسها بظهور ما يعرف بحركة الإصلاح الديني في أوربا الغربية في القرن السادس عشر. حيث صار الولاء يقوم على أساس الانتماء للمذهب الكاثوليكي أو البروتستانتي. وهكذا صارت إمبراطورية روما المقدسة تشمل سائر أوربا الغربية عدا الجزر البريطانية التي اعتنقت المذهب البروتستانتي وصارت راعية له. أما البلاد الإسكندنافية فقد أعلنت خروجها عن نفوذ البابا، تتقاسمها ـ هي الأخرى ـ عدة ممالك بروتستانتية.

فالملاحظ هنا أننا لا نجد أثرًا للدولة الوطنية، ولا للفكر الوطني أو القومي في الانتماء السياسي لدول أوربا، بل نرى البابا هو من يقوم بإعطاء المشروعية لملوكها، فيثبت من يشاء ويعزل من يشاء. وبدون مباركته لا يكون الملك ملكًا ولا المملكة مملكة..

وفي عالم الإسلام نجد معظم دول الشرق الأوسط والأدنى وشمال إفريقيا والبلقان والقوقاز قد انضوت تحت لواء الدولة العثمانية، باعتبارها دولة الخلافة. بصرف النظر عن الظروف والملابسات التي انتقلت فيها الخلافة من العباسيين إلى العثمانيين. ولم يشذَّ عن ذلك سوى المغرب، والصفويين الذين تبنوا المذهب الشيعي الإثني عشري، رغم كونهم

تركمانًا يتكلمون اللغة التركية مثل أبناء عمومتهم في الأناضول..

فانظر كيف أن هؤلاء قد فرقهم المذهب والطموح السياسي، رغم وحدة اللغة واتصال الرقعة الجغرافية التي كانت تؤهلهم لتأسيس دولة قومية قوية، تقوم على أساس اللغة والعرق والتاريخ المشترك.. لكن كل هذا لم يحدث؛ لأن الدول في ذلك العصر لم تكن تقوم على أساس وحدة اللغة، ولا وحدة اللون أو العرق.. فالدولة الوطنية القومية لم تكن قد ولدت بعد في هذا التاريخ..

في مصر ـ كما في غيرها من البلدان الإسلامية ـ كان المصري يعتبر نفسه مصري الأرض والوطن، عربي اللسان، سني المذهب. وكذلك شقيقه السوري واللبناني واليمني والمغربي والتونسي والجزائري.. وأما سياسيًّا، فقد كان كل مسلم ـ عربيًّا كان أو أعجميًّا ـ يعيش في أي أرض إسلامية يشعر أنها تمنحه الأمن والاستقرار، والاكتفاء المادي والمعنوي. وكان ينتقل وقتما يشاء من بلد إسلامي إلى آخر، فيولد في صنعاء، ويتزوج من بغداد، ويعيش في دمشق، ويموت ويُدفن في إستانبول. فيقال عنه في كتب التراجم: صنعاني المولد، نزيل بغداد ودمشق، دفين إستانبول.. هكذا انتماؤه السياسي كان لدار الإسلام وليس للأسرة الحاكمة، ولا للرقعة الجغرافية التي ولد أو عاش فيها. فلا يقال: فلان

المملوكي أو الصفوي أو العثماني، إلا أن يكون سلطانًا أو منتسبًا للأسرة الحاكمة!!

ولم يكن الأمر مقتصرًا على الشخصيات العلمية أو الدينية والأدبية فحسب؛ بل كان الأمر يتجاوز ذلك إلى الشخصيات السياسية التي كان لها حضور تاريخي في الكثير من البلدان. فكان من الطبيعي جدًّا أن تجد محمد علي باشا يحكم مصر والشام وهو ألباني، وخير الدين بربروس يحكم الجزائر وهو تركي، وصُوقُوللي محمد باشا يتولى الصدارة العظمى وهو بوسني، وعثمان باشا الكبير وهو كردي، والبيلرباي حسين مِيزُومُورْتُو وهو من أصل أندلسي ولد في مَيُورْقَة، وقيل: من أصل إيطالي. ورأينا الوزير خير الدين التونسي يتولى مناصب عدة في تونس، ليختم حياته السياسية بتولي منصب الصدارة العظمى، وهو من أصل شركسي قوقازي.. وقس على ذلك بقية الولاة والقادة، من عرب وبربر وأتراك وبوشناق وأرناؤوط وقوقاز وأكراد ونحوهم...

نعم؛ لم يكن يخطر ببال أحد يومئذٍ أن يُمنع من أن يكون واليًا في بلاد عربية لأنه ليس عربيًّا، ولا أن يحكم مصر لأنه ليس مصريًّا، ولا اليمن لأنه ليس يمنيًّا... لقد كان الانتماء السياسي في تلك العصور يقوم على ثلاثة قواعد أساسية، هي: أن يكون المرشح لهذا المنصب مسلمًا، وأن يكون ولاؤه مطلقًا للدولة العلية العثمانية، وأن يحسن الحديث

بلغة من يحكمهم. وبعد ذلك: كفاءته وحنكته السياسية والإدارية والعسكرية هي التي ترفعه أو تضعه.

لقد كان هذا هو الأمر السائد منذ أن أشرقت شمس الإسلام على ما صار يعرف لاحقًا بالعالم الإسلامي، حتى ظهور الدولة الوطنية في أوربا، وشيوع الفكر القومي الذي هبت نسائمه على عالمنا العربي والإسلامي عبر منافذ يطول شرحها.

وخلال انفتاح الدولة العثمانية على الغرب، حيث صار يعرف لاحقًا في تاريخ الفكر التركي الحديث بمرحلة التغريب؛ بدأ المثقفون الأتراك المنبهرون بالغرب يقلدون نظراءهم الأوربيين في التفسير القومي والوطني لتاريخهم. وإذا بطائفة منهم يصفون التاريخ العثماني بأنه تاريخ تركي، ويذكرون انتصارات العثمانيين على أنها انتصارات الأتراك، وأن تلك الأمجاد إنما قامت بها عقول وسواعد الأتراك.. لقد تزامن ذلك مع الكتابات الغربية التي كانت تغذِّي هذا التوجُّه، وتروِّج لهذا الفكر عبر العديد من الأبحاث والمؤلفات التي اختلفت في أشياء كثيرة، إلا أنها اتفقت على أمر واحد هو: تجاهل العناصر المحلية الأخرى المكونة للدولة العثمانية، والشعوب العثمانية، والثقافة العثمانية..

وفي مقابل ذلك كان من الطبيعي أن ينبري القوميون

العرب لإبراز أمجاد العرب، وتاريخ العرب، وإعلاء شأن العرب من خلال الكتابات التي كانت تصدر في شتى مناحي المعرفة، والتي يشكل التاريخ واحدًا من أخطر أسلحتها..

وهكذا صرنا نقرأ كتابات باسم تاريخ العرب، والدولة العربية، والحضارة العربية.. وقس على ذلك ما يخطر ببالك من المعاني التي تصب حول فكرة واحدة هي: الرفع من شأن العرب، وتجاهل غيرهم، أو التقليل من شأنهم...

كل هذا تزامن مع وصف الترك والأتراك بكل نقيصة، وجعل المرحلة العثمانية من تاريخنا مشجبًا نعلق عليه بلايانا الدينية والسياسية والثقافية والفكرية.. فلم نلبث أن صرنا ننظر إلى تاريخنا العثماني على أنه ظاهرة استعمارية، لا تختلف عن الاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي.. وحمَّلناه ما حمَّلنا المستعمر الغربي من أوزار التدمير والتخريب، وتلك حكاية أخرى..

بطاقة تعريف بالمؤلف:
الأستاذ الدكتور محمد دراج
أستاذ التعليم العالي بجامعة الجزائر (2)

آخر شهادة علمية متحصل عليها:

- دكتوراه في التاريخ والفنون الإسلامية. جامعة مرمرة. إستانبول. تركيا.

المسار المهني:

- 2007-2009 أستاذ محاضر (ب) بجامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- 2009 أستاذ مشارك بالمدرسة الوطنية لدراسات مهندس.
- 2009-2012 أستاذ محاضر (أ) بجامعة الجزائر (2).
- 2013-2015 أستاذ مشارك بجامعة محمد الفاتح الوقفية بإستانبول.
- 2020-2023 أستاذ التعليم العالي بجامعة الجزائر (2).
- 2023-2024 أستاذ زائر بجامعة يالوا، تركيا.
- شارك في العديد من الملتقيات الوطنية والدولية في الجزائر وتونس ومصر وتركيا.
- أشرف وناقش العديد من الرسائل الجامعية بمختلف الجامعات الجزائرية..

عضوية الهيئات والمراكز العلمية:

- عضو المجلس الإداري لكلية العلوم الإسلامية بجامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية بإستانبول 2014.
- عضو المجلس العلمي لمركز دراسات التاريخ العسكري، وزارة الدفاع الوطني الجزائرية، 2021-2020.
- عضو المجلس العلمي بمركز الأصالة للدراسات والبحوث بالجزائر ورئيس دائرة الدراسات التاريخية بنفس المركز 2021.
- عضو هيئة تحرير مجلة دراسات تاريخية التي يصدرها قسم التاريخ بجامعة الجزائر (2)، 2013-2012.
- عضو المجلس العلمي لمجلة التاريخ العسكري التي يصدرها المركز الوطني للدراسات العسكرية، الجزائر 2021.
- عضو هيئة تحرير مجلة الأصالة التي يصدرها مركز الأصالة للدراسات والبحوث 2021.
- عضو محكم في العديد من المجلات العلمية المحكمة في الجزائر وخارجها.
- عضو اللجنة الوطنية الجزائرية المكلفة بوضع برنامج الماستر، تخصص الدولة العثمانية 2017.
- عضو لجنة التكوين في مرحلة الدكتوراه في جامعتي الجزائر (2) وجامعة الشلف (الجزائر).

الأعمال العلمية المنشورة:

- الدخول العثماني إلى الجزائر. نشر باللغتين العربية والتركية، طبع عدة مرات بالجزائر. آخرها سنة 2015.
- مذكرات خير الدين بربروس (ترجمة من التركية إلى العربية) طبع عدة مرات بالجزائر آخرها في إستانبول 2022.

- الجزائر في المصادر العثمانية، الجزائر 2018.
- «تدمير قلعة البنيون وأثره على تثبيت الحكم العثماني في الجزائر»، مقال نشر ضمن كتاب مشترك صدر عن الملتقى الدولي الذي نظمته جامعة إستانبول حول (العلاقات الجزائرية التركية عبر العصور)، إستانبول 2012.
- «اليمن في المصادر التركية»، مقال نشر ضمن كتاب مشترك صدر عن الملتقى الدولي الذي نظمته جامعة أوشاك بالتعاون مع وكالة تيكا للتعاون الدولي، بعنوان: «اليمن خلال العهد العثماني الأول». أوشاك، تركيا 2018.
- مطارحات في الفكر التاريخي، إستانبول 2023.
- دفاعا عن المدينة، ترجمة من اللغة التركية إلى العربية، إستانبول 2024.
- بالإضافة إلى العديد من المقالات المنشورة في المجلات الوطنية والدولية.
- osmanlılar'ın cezayir'e Girişi, (1512 - 1543), İstanbul (2012).

- **للتواصل مع المؤلف:**

https://web.facebook.com/profile.php?id=61564321660129&sk=about
derradj2010@gmail.com
r

بطاقة تعريف بالمؤلف:
الدكتور گوكچن قالقان

Gökçen Kalkan

- ولد ونشأ في ولاية أرضروم Erzurum بشرق تركيا. أنهى مرحلة الليسانس في جامعة أنقرة، والماستر والدكتوراه بمعهد العلوم الاجتماعية بجامعة أتاتورك بأرضروم.
- مارس التدريس وبعض الوظائف الإدارية بتركيا، ليلتحق بعدها بالوكالة التركية للتعاون والتنسيق (TİKA) سنة 2006.
- عمل منسقًا للوكالة في كازاخستان ومقدونيا والجبل الأسود وصربيا. ويتولى حاليا مهمة منسق للوكالة المذكورة بالجزائر.
- الدكتور گوكچن باحث متحكم في العديد من اللغات. فهو يتكلم التركية والإنجليزية والروسية والصربية والعربية.
- ترتكز بحوثه العلمية على الدراسات التاريخية المتعلقة بالتاريخ الإسلامي والعثماني.
- وله العديد من المقالات والأعمال العلمية المنشورة باللغات التركية والإنجليزية والعربية..